قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة..

قراءة تحليلية ورؤية استشرافية

المملكة العربية السعودية

أكتوبر 2026

أرقام
argaam

تحليل احترافي بشري مدعوم
بأدوات تحليل البيانات المتقدمة

الملخص التنفيذي

نما قطاع النقل والخدمات اللوجستية وأسواقه الفرعية بالمملكة بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، ليصبح سوقاً حيوية ضمن الصناعات غير البترولية، وواحداً من أبرز محركات الاقتصاد الوطني، حيث ارتفع حجم القطاع إلى نحو 188.3 مليار ريال في عام 2025.

يُعزى هذا الأداء إلى جملة من العوامل المؤثرة، تشمل زيادة عدد السكان، وتنامي حركة السياحة، وارتفاع التجارة الخارجية للمملكة، وتحسن دخل الأسر وارتفاع إنفاقها على النقل وخدماته؛ إلى جانب الاستثمار الحكومي في البنية التحتية. كما أظهرت السوق مرونة واضحة في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، مستفيدة من التقدم التقني، وتنامي الشراكات الاستثمارية، والتحولات المتلاحقة في بيئات الأعمال والحياة اليومية للأفراد.

وتُشير التقديرات إلى إمكانية تنامي حجم السوق ليصل إلى 355.6 مليار ريال بحلول عام 2030، وهو ما يعكس الفرص الواعدة في السوق السعودية في ظل رؤية 2030.

حيث يشهد القطاع فرصاً متزايدة للتوسع في توطين صناعة النقل وزيادة المحتوى المحلي، من خلال برامج مثل الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية. كما أن التحولات في أنماط الأعمال وتغير ثقافة المستهلكين تفتح المجال أمام تطوير خدمات نقل أكثر مرونة وابتكاراً، بما يتماشى مع احتياجات المجتمع والاقتصاد.

يُضاف إلى ذلك زيادة الطلب المتوقعة نتيجة النمو السكاني المستمر، وتوسع قطاعات الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية. كما أن استضافة فعاليات دولية كبرى مثل إكسبو 2030 وكأس العالم 2034 ستؤدي إلى زيادة حركة الزوار والسياح، وهو ما يتطلب تطوير البنية التحتية للطرق والمطارات والموانئ لتلبية هذا الطلب المتنامي. وأخيرا ستعمل المشاريع المستقبلية العملاقة مثل نيوم، والبحر الأحمر، والقدية، والدرعية، على دعم استدامة هذا الطلب.

على الجانب الآخر، ستخلق خطط تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية فرصًا مباشرة لقطاعات صناعية متعددة، مثل صناعة معدات النقل، والتشييد والبناء، والتقنيات المرتبطة بالشحن وإدارة المخزون؛ حيث ستتطلب مشاريع رصف الطرق وإنشاء المطارات والمراكز اللوجستية منتجات وخدمات صناعية متخصصة، مما يعزز الترابط بين قطاع النقل وبقية القطاعات الاقتصادية.

وأخيراً، يمثل التحول الرقمي وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي أحد أبرز العوامل التي تعزز كفاءة القطاع، خاصة في ظل التوسع في التجارة الإلكترونية وزيادة الطلب على الخدمات اللوجستية الذكية. هذه التطورات تتيح فرصاً جديدة لتحسين إدارة العمليات، ورفع مستوى جودة الخدمات، وتوسيع نطاق الحلول المبتكرة في النقل والتخزين.

وبالرغم من الفرص الواعدة، يواجه القطاع تحديات تتعلق بالتقلبات الاقتصادية العالمية، والتوترات الجيوسياسية التي قد تؤثر في سلاسل الإمداد. كما أن الاعتماد على المدخلات والتقنيات المستوردة يفرض ضغوطًا إضافية على استدامة النمو. لذلك تعمل الحكومة على إطلاق برامج تحفيزية تشمل التمويل الصناعي طويل الأجل، والإعفاءات الجمركية، ودعم الصادرات، لتقليل المخاطر وتعزيز قدرة القطاع على المنافسة عبر بيئة استثمارية أكثر جاذبية وتمكيناً.

يمثل هذا التقرير محاولة لرصد واقع القطاع، وقراءة مستقبله، وتقديم منظور تحليلي يدعم متخذي القرار والمستثمرين في رسم توجهاتهم الاستراتيجية في هذا القطاع الحيوي.

المنهجية ومصادر البيانات

تم إعداد هذا التقرير بناءً على منهجية تحليلية تهدف إلى تقديم فهم شامل وعميق لواقع ومستقبل قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2021 إلى 2030. تقوم المنهجية على الدمج بين التحليل التاريخي للبيانات، والتقديرات المستقبلية المبنية على نماذج اقتصادية وقراءات سوقية مدعومة بمصادر موثوقة.

خلال التقرير، تم تحديد نطاق البحث وأهدافه، مع التركيز على قياس حجم القطاع ومعدلات نموه، وتحليل أبرز المؤشرات التي أثرت في أدائه خلال الفترة من 2021 إلى 2025، مثل متغيرات الاقتصاد الكلي، والنمو السكاني، ونمو حركة التجارة الخارجية وحركة السياحة، وأعداد الركاب وكميات الشحن بمختلف أنشطة النقل البري والبحري والجوي إلخ، حيث تم جمع البيانات من مصادر رسمية تشمل تقارير الجهات الحكومية، والهيئات التنظيمية، إلى جانب قواعد بيانات اقتصادية وتجارية متخصصة.

اعتمد التقرير على البحث المكتبي (Desk Research) كمصدر رئيس للبيانات الكمية والنوعية، حيث شمل مراجعة دقيقة لإحصاءات الناتج المحلي والتجارة الخارجية وقطاع النقل، بالإضافة إلى إحصاءات السكان والسياح والأسعار، وكبرى الشركات بالقطاع، وكذا المؤشرات الدولية. كما تم تدعيم هذا التحليل بمقابلات ومناقشات مع خبراء بالسوق، وذلك بهدف فهم التحديات التشغيلية وتوجهات السوق بشكل مباشر للتعرف على فرص وتحديات السوق وأهم الاتجاهات والتوصيات.

ولتأكيد دقة النتائج، تم استخدام أسلوب الدمج بين البيانات المكتبية ومقابلات ومناقشات الخبراء والنماذج التحليلية، وفي ضوء هذه التحليلات، تم بناء تقديرات مستقبلية لحجم السوق خلال الفترة 2026 – 2030، بالاعتماد على قراءة الاتجاهات القائمة وربطها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة، مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030 التي تضع تطوير القطاعات غير النفطية ضمن أولوياتها الوطنية.

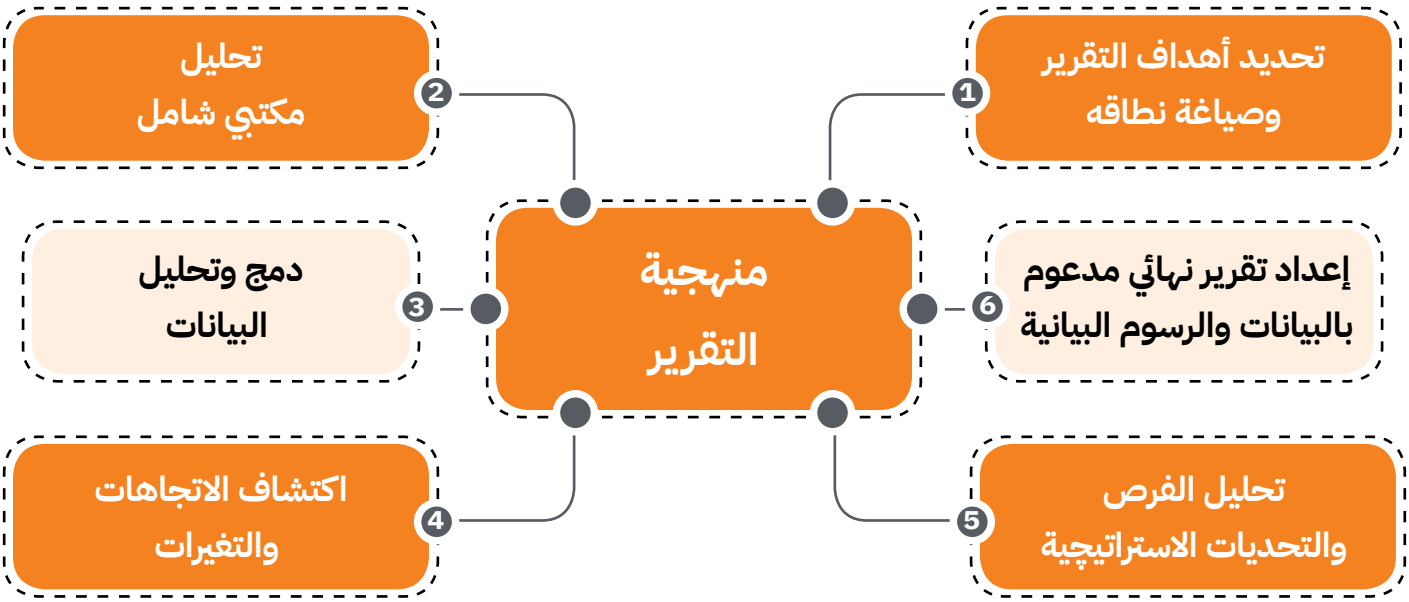

مصادر البيانات

اعتمد التقرير على مصادر البيانات الأولية من مقابلات ومناقشات الخبراء، كما اعتمد على مصادر عدة للبيانات الثانوية:

وزارات	هيئات وجهات	برامج ومنصات	جهات دولية	منصات إعلامية
وزارة النقل والخدمات اللوجستية	الهيئة العامة للنقل	برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	مجموعة البنك الدولي	منصة أرقام
وزارة الصناعة والثروة المعدنية	الهيئة العامة للموانئ	منصة «لوجستي»	مركز التجارة الدولية ITC	CNN
وزارة الاستثمار	الهيئة العامة للطيران المدني	منصة «استثمر في السعودية»	agility.com	وغيرها
وزارة السياحة	الشركة السعودية للخطوط الحديدية	منصة «صناعي»		
وزارة البلديات والإسكان	الهيئة العامة للإحصاء	صندوق التنمية الصناعية (SIDF)		
	هيئة تنمية الصادرات السعودية	مبادرة «صُنع في السعودية»		
		منصة البيانات المفتوحة		

محتويات التقرير

الجزء الأول:

نظرة عامة على قطاع النقل والخدمات اللوجستية 6

الجزء الثاني:

محركات الطلب بقطاع النقل والخدمات اللوجستية 35

الجزء الثالث:

مستقبل قطاع النقل والخدمات اللوجستية 57

الجزء الرابع:

تقدير حجم القطاع الحالي والمتوقع 68

الجزء الخامس:

الفرص والتحديات والحوافز الحكومية بالقطاع 71

الجزء الأول:

نظرة عامة على قطاع النقل والخدمات اللوجستية

1/1 مقدمة

يُعد قطاع النقل والخدمات اللوجستية قطاعاً متشعباً وشريانياً وممكناً لبقية القطاعات الحيوية، تنظمه وزارة النقل والخدمات اللوجستية بالإشراف والتكامل مع خمس جهات: الهيئة العامة للطيران المدني، الهيئة العامة للنقل، الهيئة العامة للموانئ، الشركة السعودية للخطوط الحديدية، ومؤسسة البريد السعودي (سُبُل)[1].

يتركز الدور الرئيس للوزارة في قيادة التوجيه والإشراف على القطاع بهدف ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي وحلقة وصل للقارَّات الثلاث، وذلك عبر تحقيق التناغُم والتكامُل بين أنماط النقل كافة، البرّي والبحري والجوّي والسككي، إضافةً إلى قطاع الخدمات اللوجستية.

1- هذا بالإضافة إلى الهيئة العامة للطرق والمركز الوطني لسلامة النقل.

منظومة النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة

2/1 حجم القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

1/2/1 تطور الناتج المحلي الإجمالي

شكلت الفترة الماضية محطة فارقة في المسار الاقتصادي للمملكة، مروراً باختبارات عدة برهنت على مرونة الهيكل الاقتصادي وسرعة وقوة استجابة استراتيجيتها تجاه المتغيرات العالمية والإقليمية، حيث حافظ الناتج المحلي للمملكة على مستويات مرتفعة من النمو.

وتخطى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة 4.9 تريليون ريال عام 2025 بمعدل نمو 4.6% مقارنة بعام 2024، وبذلك يكون الناتج قد نما بمعدل مركب يقدر بنحو 4.9% سنوياً خلال الفترة 2021-2025.

يرجع هذا النمو إلى تعافي الأنشطة الاقتصادية بعد جائحة كورونا، بجانب التوسع الملحوظ في القطاعات غير النفطية، وفعالية البرامج الحكومية المرتبطة برؤية السعودية 2030 التي أسهمت في تنشيط الاستثمار وتعزيز الطلب المحلي.

تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

21% نمو الفترة

4.9% نمو سنوي مركب

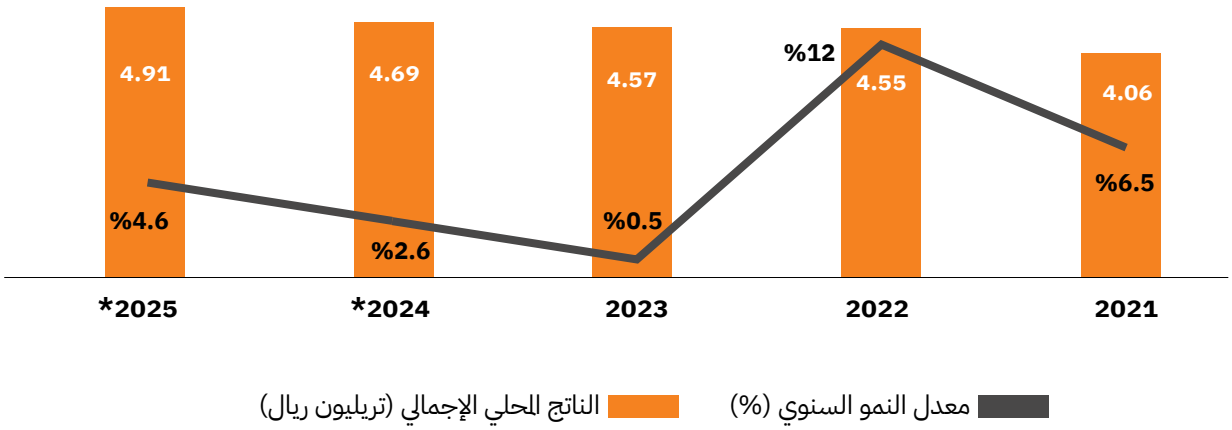

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي.

معدلات النمو محسوبة على القيم بالمليون ريال.

* بيانات أولية

2/2/1 مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً للبيانات الرسمية المتاحة والتي تجمع قطاعي النقل والاتصالات لترابطهما الوثيق، شكل القطاعان معاً نحو 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لعام 2025، ليستحوذا على المركز السابع من حيث الوزن النسبي للقطاعات المختلفة، وتظهر تلك المساهمة إشارة واضحة إلى القوة التي يتمتع بها القطاع باعتباره محفزاً للنمو وليس تابعاً له:

مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لعام 2025

ترتيب	النشاط	الوزن النسبي (%)
1	التعدين والتحجير	%22.3
2	الصناعات التحويلية	%17.3
3	الأنشطة الحكومية	%13.9
4	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	%12.3
5	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	%12.3
6	التشييد والبناء	%7.9
7	النقل والتخزين والاتصالات	%5.9
8	خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	%3.9
9	الزراعة، الغابات، والأسماك	%2.6
10	الكهرباء، الغاز والماء	%1.6
المجموع		**%100**

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي.

3/2/1 تطور حجم القطاع بالأسعار الحقيقية

أظهر قطاع النقل والتخزين والاتصالات مرونة كبيرة خلال السنوات محل التحليل، يأتي ذلك على الرغم من تدهور أسواق كبيرة فرعية بالقطاع كسوق النقل العام للركاب، والملاحة الجوية للأفراد مدفوعة بالقيود التي تم فرضها في المملكة وخارجها، وعلى الرغم من ذلك، فإن أداء القطاع الذي اتسم بالقوة والاستقرار مدعوماً بالطلب غير المرن على سوق خدمات التخزين واللوجستيات ومنها التجارة الإلكترونية والطلب على السلع الدوائية والغذائية قد عوض جزئياً عن تدهور تلك الأسواق.

هذا وقد نما قطاع النقل والتخزين والاتصالات نمواً مركباً خلال الفترة 2021-2025 بنحو 7%، كان أعلاها في عام 2021، حيث سجل القطاع نمواً بـ 12.4%، كما يوضح الجدول التالي:

تطور قيمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات

العام	النقل والتخزين والاتصالات (مليار ريال)	معدل النمو السنوي (%)
2021	207.5	%12.4
2022	233.1	%12.3
2023	250.2	%7.3
2024	261.1	%4.4
2025	270.4	%3.6
النمو المركب	**-**	**%7**

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي.

4/2/1 تطور حجم عمالة القطاع ومساهمة المرأة به

استلزم نمو القطاع خلال السنوات الماضية إيجاد مئات الآلاف من الوظائف والمهن الجديدة؛ حيث نما عدد العمالة المشتركة بالتأمينات الاجتماعية بالقطاع من 281 ألف عامل عام 2021 إلى 837 ألفاً عام 2025، وذلك بمعدل نمو مركب 31.4% سنوياً.

وبحكم طبيعة القطاع ومناسبة غالبية وظائفه للوافدين، تتركز العمالة السعودية بالقطاع في الوظائف الإدارية العليا. وقد نما عدد العمالة السعودية بالقطاع من 76 ألف عامل عام 2021 إلى 170 ألفاً عام 2025، وذلك بمعدل نمو مركب 22.3%سنوياً. بينما نمت العمالة الوافدة بمعدل نمو مركب أكبر بلغ 34.3% سنوياً، وذلك من 205 آلاف عامل عام 2021 إلى 667 ألفاً عام 2025. وعليه، نمت نسبة العمالة الوافدة من جملة عمالة القطاع من 73% إلى 79.7% خلال الفترة.

عدد العمالة المشتركة بالتأمينات الاجتماعية بقطاع النقل

السنوات	سعودي		غير سعودي		جملة	
	بالألف	معدل نمو	بالألف	معدل نمو	بالألف	معدل نمو
2021	76	%16.9	205	%7.9	281	%10.2
2022	120	%57.9	320	%56.1	440	%56.6
2023	133	%10.8	371	%15.9	504	%14.5
2024	148	%11.3	608	%63.9	756	%50.0
2025	170	%14.9	667	%9.7	837	%10.7
نمو مركب	**-**	**%22.3**	**-**	**%34.3**	**-**	**%31.4**

الهيئة العامة للإحصاء، الإحصاءات السجلية لسوق العمل.

التوزيع النسبي للعمالة بقطاع النقل حسب الجنسية

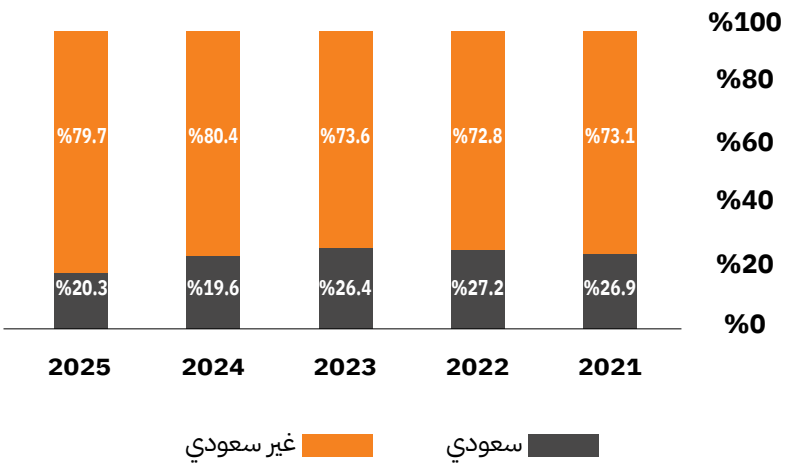

الهيئة العامة للإحصاء، الإحصاءات السجلية لسوق العمل.

على الجانب الآخر، ارتفعت نسبة مساهمة النساء السعوديات من جملة العمالة السعودية بالقطاع، وذلك من 23.7% عام 2021 إلى 35.6% عام 2025؛ حيث نما عدد الإناث السعوديات العاملات بالقطاع من 17.9 ألف عام 2021 إلى 60.6 ألف عام 2025، وذلك بمعدل نمو مركب 35.6% سنوياً مقابل 17.4% سنوياً لعدد الذكور السعوديين العاملين بالقطاع والذي نما من 57.7 ألف إلى 109.6 ألف خلال نفس الفترة.

التوزيع النسبي للعمالة السعودية بقطاع النقل حسب النوع

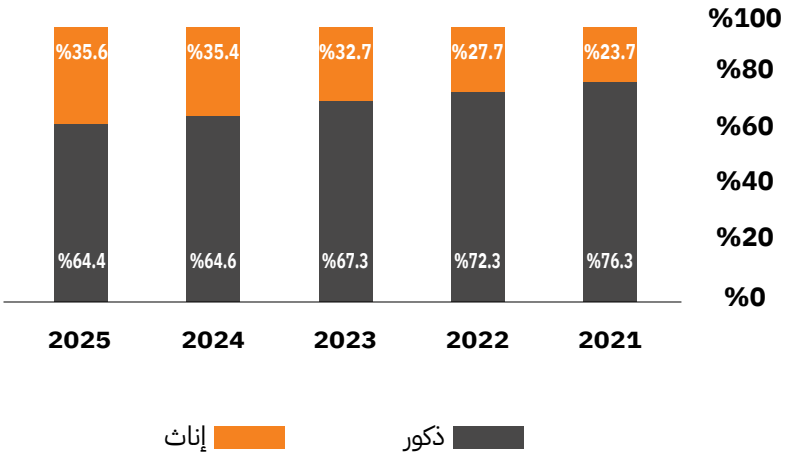

عدد العمالة السعودية المشتركة بالتأمينات الاجتماعية بقطاع النقل

السنوات	ذكور		إناث	
	بالألف	معدل نمو سنوي	بالألف	معدل نمو سنوي
2021	57.7	%10.5	17.9	%28.8
2022	86.4	%49.7	33.2	%85.5
2023	89.3	%3.4	43.4	%30.7
2024	95.7	%7.2	52.5	%21.0
2025	109.6	%14.5	60.6	%15.4
نمو مركب	**-**	**%17.4**	**-**	**%35.6**

الهيئة العامة للإحصاء، الإحصاءات السجلية لسوق العمل.

3/1 العرض المتاح من إمكانات القطاع (ممكنات القطاع):

تشير البيانات المتاحة إلى تطور ملحوظ في ممكنات العرض على مستوى جميع وسائل النقل بالمملكة (بري، بحري، جوي، وسككي)، وهو ما يشير إلى حجم الاستثمارات الكبيرة في مشاريع البنية التحتية والتوسع في تطوير قطاع النقل بالمملكة.

1/3/1 النقل البري

تطور قطاع النقل البري في المملكة بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية، حيث تنوعت وازدادت أنشطته من بضعة أنشطة إلى 32 نشاطاً - مرشحة للزيادة مستقبلاً مع التطور الذي يشهده القطاع. تنظم الهيئة العامة للنقل البري جميع هذه الأنشطة، التي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين هما: نقل الركاب - الخدمات اللوجستية ونقل البضائع والبريد.

أنشطة النقل البري بالمملكة في 2025

نقل الركاب				الخدمات اللوجستية ونقل البضائع والبريد		
بالحافلات	الأجرة ووسطاء الأجرة	تأجير السيارات	نقل الركاب عبر التطبيقات الإلكترونية	بضائع (^)	لوجستية	الطرود والبريد
النقل العام بالحافلات داخل وبين المدن	الأجرة العامة	تأجير السيارات - فئة (أ)	بالسيارات الخاصة والأجرة والحافلات	النقل الثقيل للبضائع لأغراض تجارية (*)	وسيط الشحن على الطرق البرية	نقل الطرود محلي
النقل المتخصص (حج وعمرة وسياحة وغيره/ بين المدن)	الأجرة الخاصة	تأجير السيارات - فئة (ب)		النقل الخفيف للبضائع لأغراض تجارية (**)	وسيط الشحن (الخدمات اللوجستية)	نقل الطرود محلي ودولي
النقل الدولي للركاب بالحافلات	أجرة المطار	تأجير السيارات - فئة (ج)		توجيه مركبات نقل البضائع	نقل السيارات وسحب المركبات	
النقل التعليمي	وسيط الأجرة	تأجير السيارات - فئة (د)		تأجير شاحنات	تشغيل مواقف الشاحنات	
تأجير الحافلات		تأجير السيارات - فئة (هـ)		أنشطة أخرى للنقل البري للبضائع		
الوساطة في تأجير الحافلات		وسيط تأجير السيارات				
		تأجير السيارات إلكترونياً				
		وسيط تأجير السيارات إلكترونياً				

الهيئة العامة للنقل.

^ يشمل نقل البضائع وتوصيل الطلبات.

* يشمل النقل بجميع أنواع الشاحنات بحمولة أعلى من 3.5 طن.

** يشمل النقل بالمركبات بحد أقصى حمولة 3.5 طن.

1/1/3/1 أطوال شبكة الطرق بالمملكة

ارتفعت أطوال الطرق على مستوى المملكة إلى نحو 75.7 ألف كم في عام 2025 قياساً بنحو 71.7 ألف كم في عام 2021 وذلك بمعدل نمو مركب نحو 1.4% سنويا، حيث تعمل المملكة على تحسين وتطوير الطرق، فضلاً عن مشاريع التوسعة التي تشهدها المملكة في إطار رؤية 2030.

أطوال الطرق بين مدن المملكة خلال الفترة 2021-2025

العام	أطوال الطرق (ألف كم)	معدل النمو السنوي (%)
2021	71.7	%1.3
2022	73.5	%2.5
2023	74.2	%1
2024	74.7	%0.7
*2025	75.7	%1.3
نمو مركب	**-**	**%1.4**

الهيئة العامة للإحصاء، نشرة إحصاءات النقل البري.
*تقديرات بناءً على النمو المركب للفترة 2020-2024.

عدد مشاريع الطرق المنفذة بين المدن وأطوالها

وصل عدد مشاريع الطرق المنفذة 55 مشروعاً بنهاية عام 2024 وبإجمالي أطوال 1.54 ألف كم. واستحوذت منطقة مكة المكرمة على المركز الأول على مستوى عدد المشاريع المنفذة بعدد 16 مشروع طريق منفذاً بين مدنها بإجمالي طول بلغ 304 كم؛ تلتها منطقة الرياض بعدد 15 مشروع طريق منفذاً بين مدنها بإجمالي طول 611 كم لتكون في المركز الأول من حيث أطوال المشاريع.

عدد وأطوال مشاريع الطرق المنفذة بين مدن المناطق لعام 2024 مرتبة وفق عدد المشاريع

المنطقة الإدارية	عدد المشاريع المنفذة (مشروع)	الوزن النسبي (%)	الطول (كم)	الوزن النسبي (%)
مكة المكرمة	16	%29	304	%20
الرياض	15	%27	611	%40
عسير	7	%13	120	%8
المنطقة الشرقية	5	%9	293	%19
الباحة	5	%9	126	%8
القصيم	3	%5	18	%1
جازان	2	%4	19	%1
المدينة المنورة	1	%2	27	%2
حائل	1	%2	22	%1
الإجمالي	55	%100	1,540	%100

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات النقل البري

لم تتم أية مشاريع طرق بمناطق تبوك والحدود الشمالية ونجران والجوف في 2024.

عدد وأطوال مشاريع الطرق المنفذة بين مدن المناطق لعام 2024 مرتبة وفق أطوال المشاريع

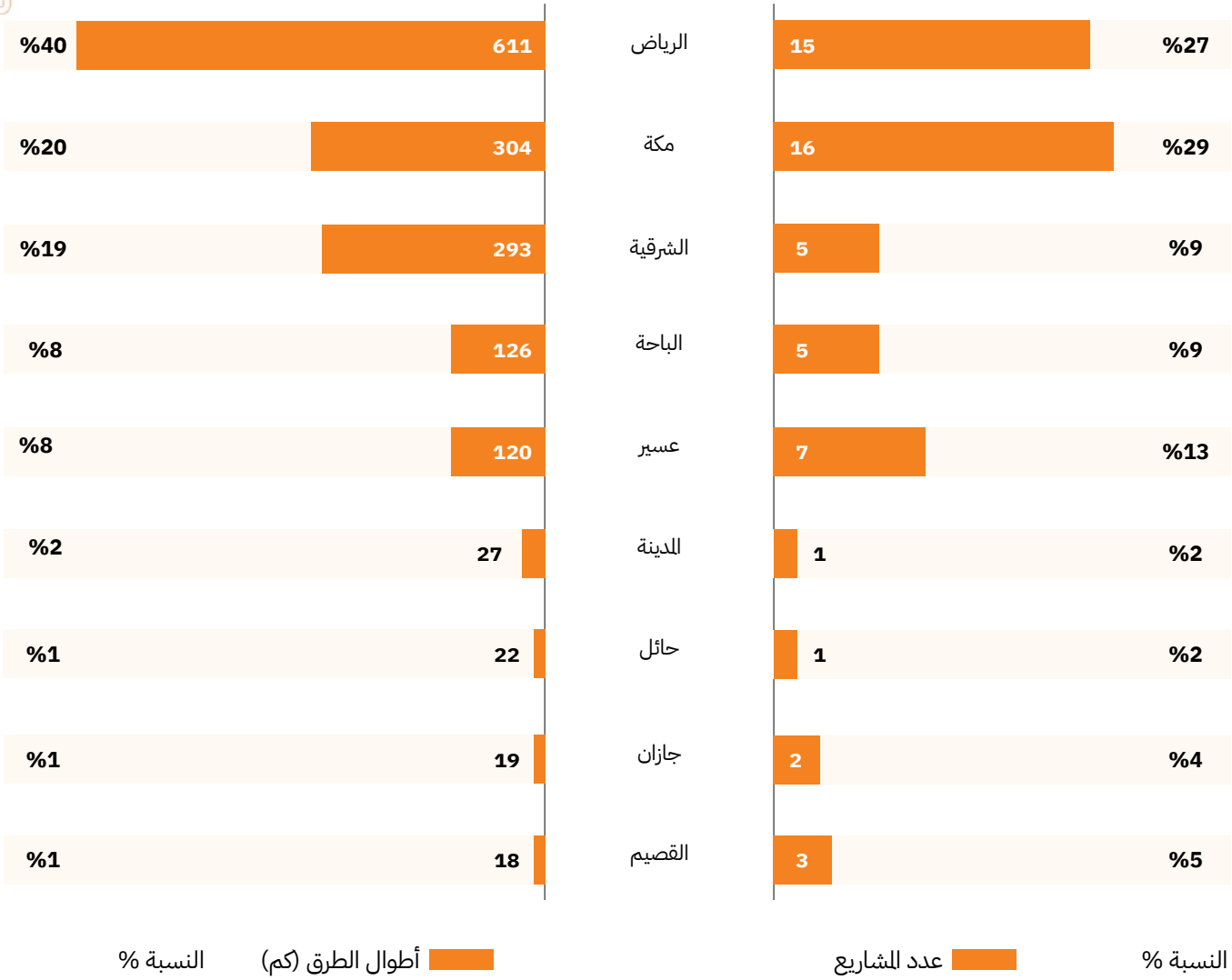

2/1/3/1 الجسور والأنفاق وكباري المشاة داخل المدن

تجاوزت تقديرات عدد الجسور المشيدة 520 جسراً بنهاية 2025 مقابل 488 جسراً في 2021 وذلك بمعدل نمو مركب نحو 1.6% سنويا خلال الفترة، كما ارتفع عدد الأنفاق وصولاً إلى نحو 160 نفقاً بنهاية 2025 بنمو مركب بلغ 1.3% سنوياً، وارتفعت تقديرات عدد كباري المشاة إلى 327 كوبرى بنهاية 2025 بمعدل نمو مركب أكبر بلغ 2.5% سنويا. ويشير النمو الحاصل في أعداد الجسور والأنفاق إلى التخطيط الحكومي المستمر لاستيعاب الزيادة المتوقعة في أعداد المركبات بالمملكة والمدفوعة بالنمو السكاني المتزايد، فضلاً عن النمو الحالي والمتوقع بمشاريع البنية التحتية، ونمو الخدمات اللوجستية.

تطور عدد الجسور والأنفاق وكباري المشاة * خلال الفترة 2021-2025

العام	عدد الجسور	عدد الأنفاق	عدد كباري المشاة
2021	488	152	296
2022	498	154	303
2023	505	155	309
2024	510	158	315
2025**	521	160	327
النمو المركب	**%1.6**	**%1.3**	**%2.5**

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات النقل البري
* الأعداد داخل المدن فقط ولا يشمل الأعداد بين المدن.
** تقديرات بناءً على معدلات النمو التاريخية.

2/3/1 النقل البحري

تعمل الهيئة العامة للموانئ على توفير شبكة موانئ ذات قدرات عالية، تماشياً مع رؤية المملكة والتي تهدف لتطوير دور الموانئ تحت مظلة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب) بحيث يكون قطاع النقل البحري جزءاً لا يتجزأ من عملية الربط بين قطاعات صناعية أربعة هي الصناعة، والتعدين، والخدمات اللوجستية، والطاقة [2].

ووصل عدد الموانئ بالمملكة، وفق آخر إحصائية لعام 2024 إلى 11 ميناء، يأتي أكبرها من حيث المساحة ميناء «رأس الخير» الذي يمتد على مساحة 23 كم2، فيما جاء ميناء «جدة الإسلامي» في مقدمة الموانئ من حيث عدد الأرصفة البالغ عددها 62 رصيفاً.

على مستوى الطاقة الاستيعابية تصدر ميناء «الملك فهد الصناعي» بينبع قائمة الموانئ بطاقة وصلت إلى 210 ملايين طن، كما جاء في مقدمة الموانئ من حيث عدد المحطات، حيث بلغت عدد محطاته 10 محطات، يليه من حيث الطاقة الاستيعابية ميناء «جدة»، ثم ميناء «الملك عبد العزيز بالدمام» بطاقة وصلت إلى 130 و105 ملايين طن على التوالي.

2 https://mawani.gov.sa/article?a=history

المؤشرات الرئيسة للطاقات التشغيلية والاستيعابية والبنية التحتية لموانئ المملكة عام 2024

الميناء	المساحة (كم2)	عدد الأرصفة	عدد المحطات	الطاقة الاستيعابية (مليون طن)
الملك فهد الصناعي بينبع	7	34	10	210
جدة الإسلامي	13	62	4	130
الملك عبدالعزيز بالدمام	19	43	3	105
الملك عبدالله	17	9	3	72
الملك فهد الصناعي بالجبيل	7	34	5	70
الجبيل التجاري	5	16	2	36
رأس الخير	23	14	1	35
ينبع التجاري	4	12	2	14
جازان	4	12	1	5
نيوم	6	4	1	5
مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية	3	3	3	5
الإجمالي	**108**	**243**	**35**	**687**

الهيئة العامة للإحصاء والهيئة العامة للموانئ.

إضافة إلى الموانئ المذكورة يوجد ميناء الخفجي والذي يربط حركة الشحن البحري للمملكة بشرق السويس بمصر.

3/3/1 النقل الجوي

1/3/3/1 تطور أعداد المطارات والطاقة الاستيعابية للركاب

وفقاً للهيئة العامة للطيران المدني، يوجد في المملكة العربية السعودية 29 مطاراً تجارياً، منها 13 مطاراً دولياً، ومطاران إقليميان، و14 مطاراً محلياً. بالإضافة إلى ذلك، هناك مطارات تابعة لشركة أرامكو السعودية، وعدد من المطارات العسكرية. هذا وقد عملت المملكة على رفع الطاقة الاستيعابية للمطارات، إذ ارتفعت من 116 مليون راكب في عام 2023 لتصل إلى 146 مليون راكب تقريباً في عام 2025.

تطور أعداد المطارات بالمملكة وطاقاتها الاستيعابية

العام	أعداد المطارات	الطاقة الاستيعابية للركاب (مليون راكب سنوياً)
2021	28	-
2022	28	-
2023	28	116
2024 (*)	29	126
2025	29	146
نمو مركب	%1	%12

الهيئة العامة للإحصاء، الهيئة العامة للطيران المدني.

* تم التشغيل الجزئي لمطار البحر الأحمر للرحلات الداخلية في 2023 ثم بدأ المطار باستقبال الرحلات الدولية جزئياً في أبريل 2024، واستقبل «الخطوط الجوية القطرية» في أكتوبر 2025.

كما ارتفع عدد أسطول الطائرات التجارية من 193 طائرة في عام 2021 إلى 266 طائرة في عام 2025 بمعدل نمو مركب 8.4% سنوياً. وارتفع عدد أسطول الطائرات العامة من 121 طائرة في عام 2021 إلى 217 طائرة في عام 2025 بمعدل نمو مركب 15.7%. بينما شهد عدد مرافق الشحن استقراراً عند 21 مرفقاً في عام 2025.

تطور أعداد الطائرات التجارية والعامة ومرافق الشحن بالمطارات السعودية

السنوات	أسطول الطائرات التجارية	النمو السنوي (%)	أسطول الطائرات العامة	النمو السنوي (%)	عدد مرافق الشحن	النمو السنوي (%)
2021	193	%6.6	121	%10.0	-	-
2022	210	%8.8	107	%11.6-	19	-
2023	230	%9.5	96	%10.3-	19	%0
2024	258	%12.2	103	%7.3	21	%10.5
2025	266	%3.1	217	%110.7	21	%0
النمو المركب	%8.4		%15.7		%3.4	

الهيئة العامة للإحصاء، الهيئة العامة للطيران المدني.

2/3/3/1 تطور مرافق الشحن بالمطارات الرئيسة

على مستوى المطارات الرئيسة، فإن عدد المرافق قد ارتفع بمطار الملك فهد الدولي من 8 مرافق عام 2022 إلى 9 مرافق في عام 2025، كما ارتفع عدد مرافق مطار الملك خالد الدولي من 7 مرافق في عام 2022 إلى 8 مرافق في عام 2025. فيما استقر عدد المرافق بمطار الملك عبد العزيز الدولي بعدد 4 مرافق.

تطور أعداد مرافق الشحن بالمطارات الرئيسة خلال الفترة 2022-2025

المطارات	2022	2023	2024	2025
مطار الملك فهد الدولي	8	8	9	9
مطار الملك عبد العزيز الدولي	4	4	4	4
مطار الملك خالد الدولي	7	7	8	8
إجمالي المرافق	**19**	**19**	**21**	**21**

الهيئة العامة للإحصاء، الهيئة العامة للطيران المدني.

4/3/1 النقل السككي

يقوم النقل السككي في المملكة على ثلاث شبكات رئيسة للقطارات تقدم خدمات النقل للركاب، وكذلك خدمات الشحن، وفيما يلي لمحة عن الخطوط الرئيسة للنقل والشحن بالمملكة:

قطار سار شبكة الشمال SAR North: تُصنف شبكة قطار الشمال كأحد أطول الخطوط الحديدية في العالم وتقدم خدمتي نقل الركاب وشحن البضائع. يبلغ الطول الإجمالي لشبكة الركاب الممتدة من الرياض إلى الجوف نحو 1,250 كم، وتضم قطارات نهارية وليلية، كما تقدم خدمة شحن السيارات عبر عربات قطار خاصة. ويبلغ الطول الإجمالي لشبكة قطار الشمال للشحن نحو 1,550 كم وتمتد من منجم الجلاميد على الحدود الشمالية إلى رأس الخير بالمنطقة الشرقية.

قطار سار شبكة الشرق SAR East: يقدم قطار الشرق خدمات نقل الركاب وشحن البضائع ويصل طول خط قطار الركاب إلى 733 كم ويربط الرياض بالدمام مروراً بالهفوف، ويصل طول خط قطار الشرق للشحن إلى 717 كم، ويمتد من ميناء الملك عبد العزيز في الدمام إلى العاصمة الرياض.

قطار الحرمين السريع HRR: تم إطلاقه عام 2018 ليربط بين مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة مرورا بجدة ومطار الملك عبد العزيز الدولي ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية. يعمل القطار بالطاقة الكهربائية، وتصل سرعته إلى 300 كم/ساعة، ويبلغ طول الخط نحو 900 كم (خط مزدوج).

القطار الآلي بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن PNU APM: وهو قطار ذاتي القيادة لخدمة طالبات الجامعة من خلال 14 محطة تربط بين الكليات والمرافق والمناطق السكنية والمستشفى الجامعي، وعدد 4 مسارات، بالإضافة إلى محطتين للحافلات.

قطار الرياض (مترو الرياض): تم بدء التشغيل المرحلي لمترو الرياض في ديسمبر 2024 متضمنا 6 مسارات و85 محطة تربط المسارات بأهم الوجهات كمطار الملك خالد الدولي ومحطة قطار الشرق وغيرها من محطات حافلات النقل العام.

خلال عام 2025 (يناير - ديسمبر)، تجاوز عدد ركاب مترو الرياض 106.4 مليون راكب، حيث كان أكثر ركابه عبر الخط الأزرق بواقع 49.5 مليون راكب:

توزيع ركاب مترو الرياض خلال عام 2025 على الخطوط*

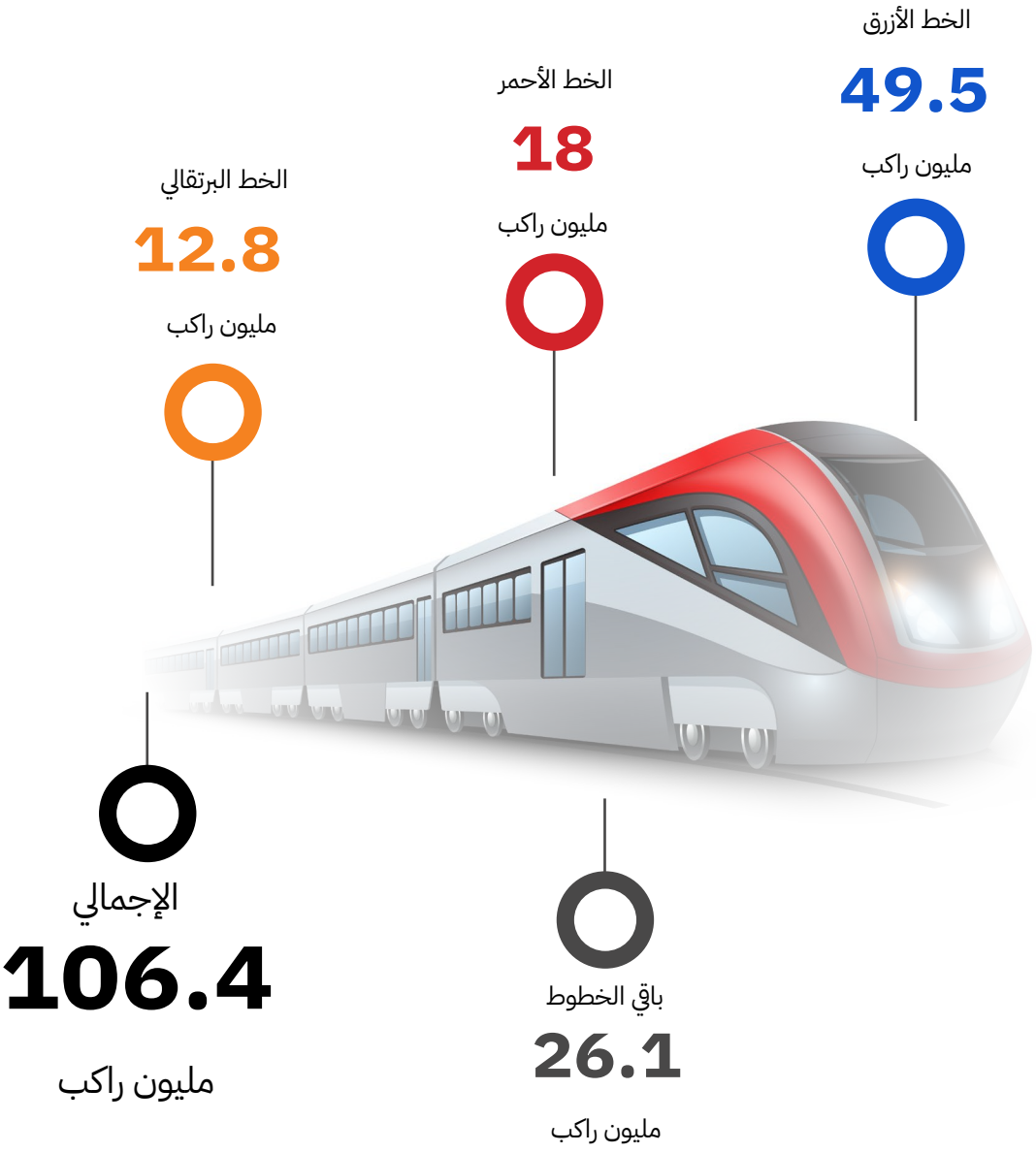

الهيئة العامة للنقل، التقرير السنوي

* توزيع أعداد الركاب على الخطوط لعام 2025 معتمد على التوزيع النسبي للفترة (ديسمبر 2024 - أغسطس 2025) المتاحة بياناتها تفصيلا.

ويرتكز مشروع مترو الرياض على أهداف استراتيجية تتمثل في رفع نسبة الاعتماد على النقل العام من 1% إلى 15 - 20%، حيث أظهرت دراسة [4] لغرفة الرياض أن 98% من سكانها استخدموا السيارات الخاصة لغرض رحلات العمل في عام 2019.

ويهدف المشروع إلى تحسين جودة الحياة عبر توفير وقت الرحلات وبخاصة بعد انتقال العديد من المكاتب الإقليمية للشركات العالمية إلى الرياض، فضلاً عن أن المشروع سيكون محوراً مركزياً يربط بين العديد من الأماكن والوجهات السياحية والترفيهية في المملكة.

كما يهدف إلى تطوير بنية نقل متكاملة تشمل شبكة واسعة من الحافلات تضم أكثر من ثمانين خطاً وقرابة 3 آلاف موقف وأكثر من 800 مركبة (حافلة) جديدة، كما يشمل المشروع ما يطلق عليه «الخط السابع»، وهو مسار مخطط أن يربط أبرز المشاريع الحضرية والثقافية بمنطقة الرياض. كل تلك الجهود تأتي في إطار تخفيف حدة الزحام من خلال التركيز على وسائل النقل العام التي ترفع من مفهوم جودة الحياة، في ظل النمو السكاني المتسارع.

وعلى الرغم من الفوائد المرجوة من المشروع على المدى الطويل إلا أن هناك تحديات عدة تتمثل في التوجهات السلوكية لمجتمع اعتاد على مستويات عالية من الخصوصية والراحة التي توفرها المركبات الخاصة، ويؤكد ذلك حجم المبيعات السنوية وحجم الواردات من السيارات سنوياً، ما قد يُحد من سرعة التحول المرتقب.

1/4/3/1 نقل الركاب بالسكك الحديدية

أولا: قاطرات وعربات نقل الركاب

بلغ إجمالي قاطرات الركاب بالقطارات الثلاثة 93 قاطرة ونحو 559 عربة في عام 2025. وقد استقرت أعداد القاطرات والعربات بقطار الحرمين عند 70 قاطرة و455 عربة خلال الفترة. كما استقرت الأعداد لقطار الشمال عند 12 قاطرة و48 عربة. هذا ويرجع انخفاض عدد عربات قطار الشرق خلال آخر عامين عن أول الفترة إلى عمليات استبدال الأسطول القديم بعربات جديدة وحديثة.

تطور عدد قاطرات وعربات الركاب بالقطارات الثلاثة الرئيسة بالمملكة

العام	الحرمين		الشرق		الشمال		الإجمالي	
	القاطرات	العربات	القاطرات	العربات	القاطرات	العربات	القاطرات	العربات
2021	70	455	11	125	12	48	93	628
2022	70	455	11	125	12	48	93	628
2023	70	455	11	56	12	48	93	559
2024	70	455	11	56	12	48	93	559
*2025	70	455	11	56	12	48	93	559
نمو الفترة	-	-	-	%55-	-	-	-	%11-

الهيئة العامة للإحصاء والهيئة العامة للنقل.

*تم افتراض ثبات أعداد عام 2024 بعام 2025 لغياب أخبار عن إضافة قطارات جديدة وقت إعداد التقرير.

4 مؤشرات تطور أنشطة قطاع النقل العام، مبادرة مرصد قطاع دعم الأعمال 2020، غرفة الرياض.

ثانيا: مقاعد الركاب

تراجعت أعداد مقاعد الركاب بقطار الشرق من 5.4 ألف مقعد في عام 2021 إلى 1.1 ألف مقعد في عام 2025 بانخفاض قدره 80.4% خلال الفترة (يرجع ذلك لانخفاض أعداد العربات خلال نفس الفترة). بينما استقرت أعداد المقاعد في كلٍ من قطار الحرمين والشمال.

تطور أعداد مقاعد الركاب بالقطارات الثلاثة الرئيسة بالمملكة

العام	الحرمين	الشرق	الشمال	إجمالي المقاعد
2021	14,595	5,391	2,710	22,696
2022	14,595	5,391	2,710	22,696
2023	14,595	1,054	2,710	18,359
2024	14,595	1,054	2,710	18,359
*2025	14,595	1,054	2,710	18,359
نمو الفترة	-	-80.4%	-	-19%

الهيئة العامة للإحصاء والهيئة العامة للنقل.
*تم افتراض ثبات أعداد عام 2024 بعام 2025 لغياب أخبار عن إضافات جديدة وقت إعداد التقرير.

2/4/3/1 شحن البضائع بالسكك الحديدية

على جانب شحن البضائع، ارتفع إجمالي عدد قطارات الشحن بمعدل 11% خلال الفترة 2021-2025 تبعا لارتفاع عددها بشبكتي الشمال والشرق بمعدل 11% و10% على التوالي. بينما انخفض إجمالي عدد العربات بمعدل 3% نتيجة عمليات استبدال أخرى للعربات بشبكة الشمال. ويعكس نمو عدد القطارات توسع حركة شحن البضائع بالسكك الحديدية عبر مناطق الشمال والشرق والتي تعكس بدورها نمو حركة التجارة الداخلية بالبلاد.

تطور عدد قاطرات وعربات شحن البضائع بقطاري الشرق والشمال

البيان	الشرق		الشمال		الإجمالي	
	القاطرات	العربات	القاطرات	العربات	القاطرات	العربات
2021	97	1,385	61	2,088	158	3,473
2022	97	1,385	61	2,088	158	3,473
2023	97	1,370	61	1,971	158	3,341
2024	107	1,413	68	1,971	175	3,384
*2025	107	1,413	68	1,971	175	3,384
نمو الفترة	%10	%2	%11	-%6	%11	-%3

الهيئة العامة للإحصاء والهيئة العامة للنقل.
*تم افتراض ثبات أعداد عام 2024 بعام 2025 لغياب أخبار عن إضافات جديدة وقت إعداد التقرير.

5/3/1 الخدمات اللوجستية

1/5/3/1 كميات الشحن عبر وسائل النقل المختلفة بالمملكة

تجاوزت الكميات التي تم شحنها عبر قطاع النقل البحري 88% من إجمالي كميات الشحن عبر وسائل النقل الرئيسة (يتوزع الشحن البحري ما بين شحن خارجي يمثل قرابة 55.3%، وشحن داخلي بين موانئ المملكة يمثل نحو 33%)، يليه قطاع النقل البري بنسبة 7.2% وقطاع الشحن السككي بنسبة 4.2%.

وتشير هيمنة قطاع النقل البحري على الكميات التي يتم شحنها، سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي إلى قوة القطاع وحجم الفرص الاستثمارية الضخمة به، فضلاً عن حضوره القوي في رؤية المملكة التي تستهدف جعله أداة للربط بين قطاعات صناعية وخدمية رئيسة بالبلاد.

كميات البضائع التي تم شحنها خلال عام 2025 موزعة حسب وسيلة النقل

القطاع	كمية الشحن (مليون طن)	الوزن النسبي (%)
النقل البحري	*336.7	%88.3
النقل البري	*27.2	%7.2
النقل على السكك الحديدية	16.1	%4.2
النقل الجوي	1.2	%0.3
الإجمالي	**381.2**	**%100**

الهيئة العامة للإحصاء.
* تقديرات

2/5/3/1 المراكز اللوجستية

تُعرّف الخدمات اللوجستية على أنها إدارة وتخطيط العمليات الداعمة لنقل وتخزين البضائع من مرحلة الإنتاج إلى المستهلك النهائي، شاملة وسطاء الشحن (البري، البحري، والجوي) وإدارة المستودعات وخدمة القيمة المضافة كالتعبئة والتغليف ووضع الملصقات.

والمراكز اللوجستية هي نقاط تجمع مركزية تتواجد في مواقع استراتيجية بالقرب من الطرق الرئيسة والموانئ والمطارات لتنظيم حركة السلع محلياً ودولياً، يتم في المركز اللوجستي تشغيل أكثر من مرفق لوجستي كالمستودعات ومراكز التوزيع ونقاط التخليص الجمركي.

وعليه يعمل المركز اللوجستي كمركز لأنشطة التخزين، التجميع، التعبئة، الفرز، النقل، وتوزيع البضائع والخدمات، لتسهيل تدفقها بكفاءة عبر سلسلة التوريد من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك النهائية.

وبشكل عام، يوجد 7 أنواع رئيسة من المراكز اللوجستية أو من العمليات اللوجستية هي:

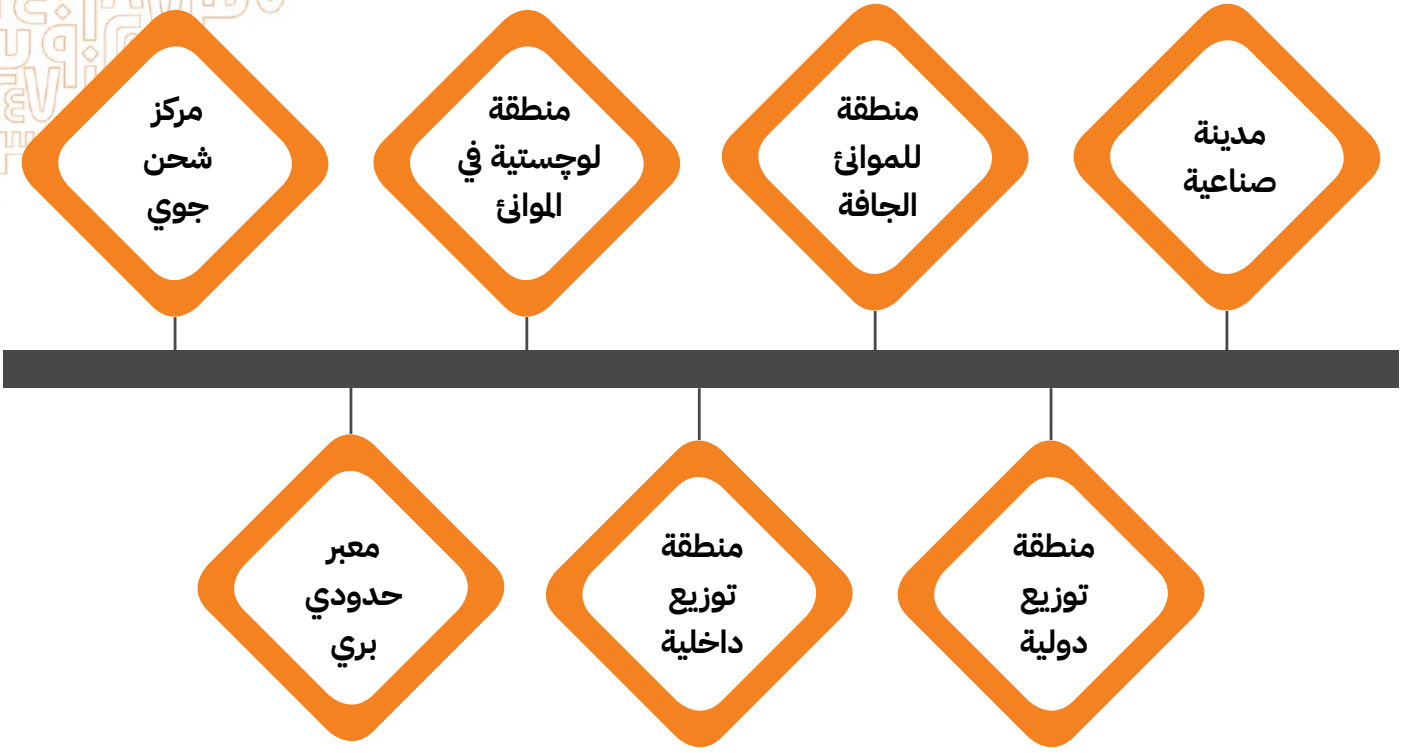

يوجد منها ستة أنواع بالمملكة بإجمالي 24 مركزاً لوجستياً. وتُستخدم بعض المراكز الـ 24 في أكثر من استخدام لوجستي (مثل المدينة الصناعية بجازان التي تعمل كمدينة صناعية ومنطقة لوجستية في الموانئ ومنطقة توزيع داخلي؛ ومنطقة الإيداع بميناء الملك عبد الله بمدينة الملك عبد الله الاقتصادية والتي تعمل كمنطقة توزيع دولية ومنطقة لوجستية في الموانئ ومنطقة توزيع داخلي)، ليصل إجمالي الاستخدامات بالـ 24 مركزاً إلى 34 موزعة كالآتي:

توزيع الاستخدامات اللوجستية بالمراكز اللوجستية العاملة في 2025*

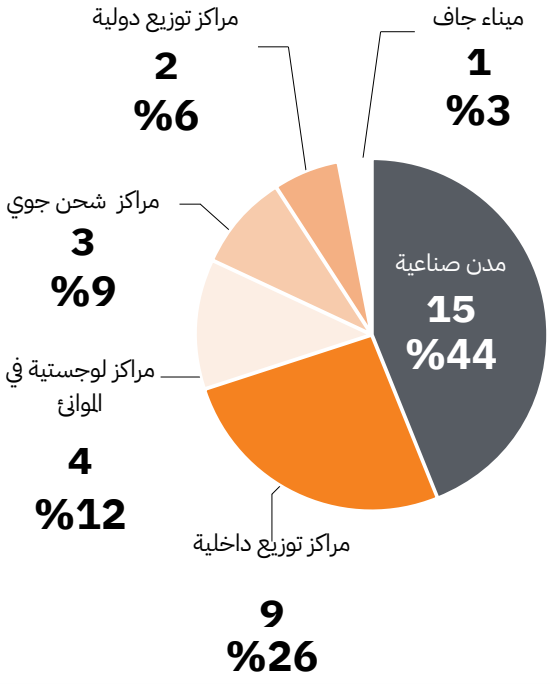

ترتيب	نوع الاستخدام	العدد	النسبة
1	مدن صناعية	15	%44
2	مراكز توزيع داخلية	9	%26
3	مراكز لوجستية في الموانئ	4	%12
4	مراكز شحن جوي	3	%9
5	مراكز توزيع دولية	2	%6
6	ميناء جاف	1	%3
الإجمالي		34	%100

الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة النقل والخدمات اللوجستية.

*تم افتراض ثبات أعداد عام 2024 بعام 2025 لغياب أخبار عن إضافات جديدة وقت إعداد التقرير.

توزيع المراكز اللوجستية ومساحاتها جغرافياً

تأتي منطقتا مكة المكرمة والشرقية كأول المناطق من حيث عدد المراكز (6 مراكز بكل منهما تمثل 25% من إجمالي عدد المراكز اللوجستية بالبلاد)، تلتهما منطقة الرياض (بعدد 5 مراكز تمثل 21% من إجمالي عدد المراكز).

ومن حيث مساحة المراكز، تأتي مكة المكرمة كأول المناطق (نحو 20.4 مليون م2 تمثل نحو 59% من إجمالي مساحات المراكز اللوجستية بالبلاد)، تلتها المنطقة الشرقية ثم الرياض.

تأتي بعد مكة والشرقية والرياض مناطق: الحدود الشمالية - المدينة المنورة - تبوك - الباحة - الجوف - جازان، بنفس الترتيب سواء من حيث عدد المراكز أو مساحاتها.

التوزيع الجغرافي للمراكز اللوجستية ومساحاتها في 2025*

ترتيب	المنطقة	عدد المراكز	النسبة	مساحات المراكز (ألف م2)	النسبة
1	مكة المكرمة	6	%25	20,363	%58.8
2	المنطقة الشرقية	6	%25	6,285	%18.1
3	الرياض	5	%20.8	4,901	%14.2
4	الحدود الشمالية	2	%8.2	1,163	%3.4
5	المدينة المنورة	1	%4.2	1,146	%3.3
6	تبوك	1	%4.2	497	%1.4
7	الباحة	1	%4.2	139	%0.4
8	الجوف	1	%4.2	70	%0.2
9	جازان	1	%4.2	67	%0.2
الإجمالي		**24**	**%100**	**34,631**	**%100**

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات التخزين والخدمات اللوجستية.

* تم تفعيل البنية التحتية للمركز اللوجستي في المدينة الصناعية بسكاكا في أكتوبر 2025 ليصل إجمالي عدد المراكز إلى 24 مركزا.

التوزيع الجغرافي للمراكز اللوجستية ومساحاتها في 2025

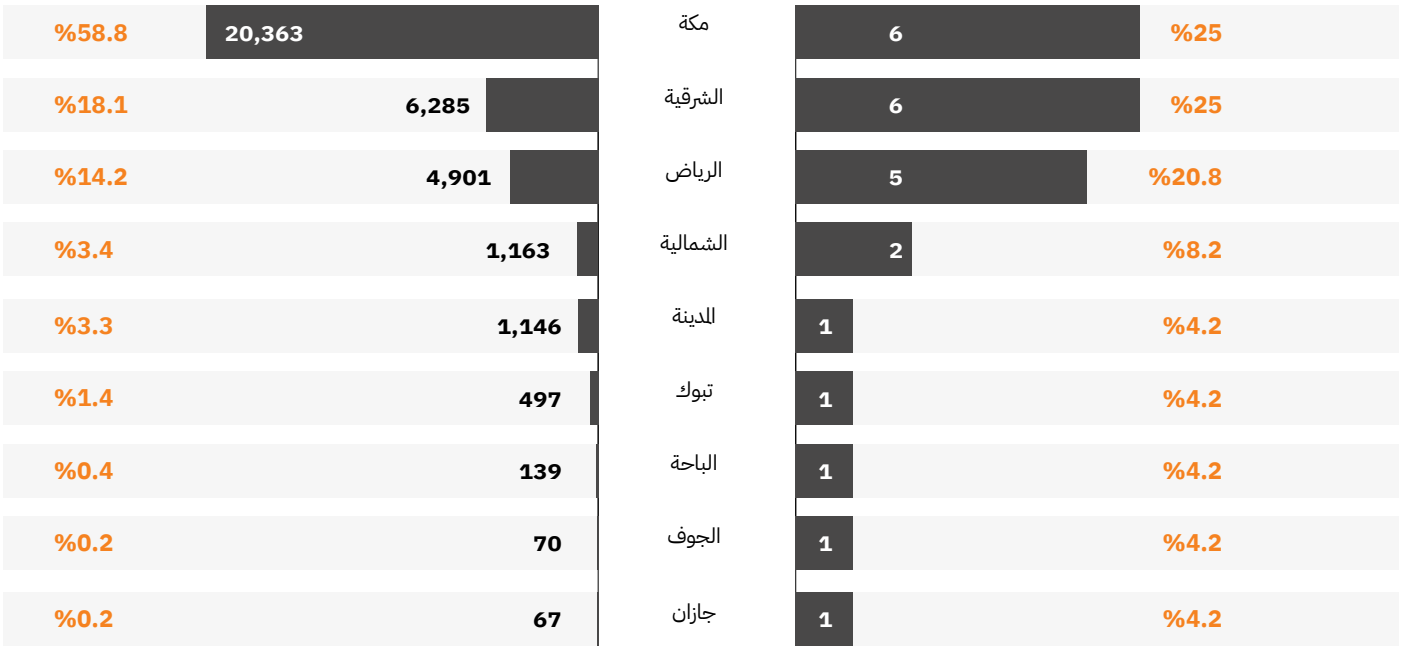

3/5/3/1 مستودعات التخزين

بلغ عدد المستودعات في 2025 على مستوى المملكة 12 ألفاً و234 مستودعاً، يستخدم كل مستودع منها لغرض محدد أو نوع معين من السلع، والتي يبلغ إجماليها 53 نوعا من السلع «الأغراض». وتعتبر مستودعات «المخازن العامة التي تضم مجموعة متنوعة من السلع» الأكثر انتشارا بعدد 5,722 مستودعا تمثل 47% من إجمالي المستودعات بالبلاد، تليها «مخازن المواد الغذائية الجافة» و«مخازن المواد الغذائية المبردة».

توزيع عدد مستودعات التخزين بالمملكة وفق نوع الاستخدام في 2025*

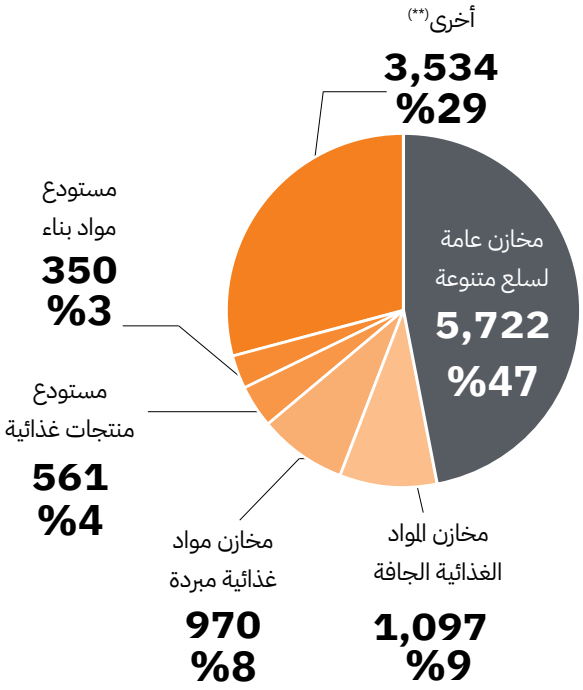

ترتيب	التصنيف	العدد	النسبة
1	مخازن عامة تضم مجموعة متنوعة من السلع	5,722	%47
2	مخازن مواد غذائية جافة	1,097	%9
3	مخازن مواد غذائية مبردة	970	%8
4	مستودع منتجات غذائية	561	%4
5	مستودع مواد بناء	350	%3
6	أخرى(**)	3,534	%29
إجمالي عدد المستودعات		12,234	%100

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات التخزين والخدمات اللوجستية.

*تم افتراض ثبات أعداد عام 2024 بعام 2025 لغياب أخبار عن إضافات جديدة وقت إعداد التقرير.
** تشمل أخرى 48 نوعاً آخر من المستودعات.

توزيع مستودعات التخزين ومساحاتها بالمناطق

وتنتشر المستودعات جغرافياً في مناطق المملكة الثلاثة عشر، مع التركز في مناطق الرياض ومكة والشرقية والقصيم التي تأتي في المراكز الأربعة الأولى من حيث عدد المستودعات ومن حيث مساحاتها؛ حيث يوجد بالرياض 6,763 مستودعاً تمثل 55.3% من عدد المستودعات بمساحة نحو 10.8 مليون متر2 تمثل نحو 49% من مساحات المستودعات على مستوى البلاد.

توزيع عدد مستودعات التخزين ومساحاتها حسب المنطقة في 2025*

م	المنطقة	عدد المستودعات	النسبة	مساحات المستودعات (ألف م2)	النسبة
1	الرياض	6,763	%55.3	10,776	%48.8
2	مكة المكرمة	1,957	%16	5,993	%27.1
3	المنطقة الشرقية	1,683	%13.8	2,613	%11.8
4	القصيم	526	%4.3	794	%3.6
5	عسير	357	%2.9	531	%2.4
6	المدينة المنورة	355	%2.9	475	%2.2
7	جازان	196	%1.6	364	%1.6
8	باقي المناطق	397	%3.2	532	%2.5
الإجمالي		12,234	%100	22,078	%100

الهيئة العامة للإحصاء ووزارة البلديات والإسكان.

*تم افتراض ثبات أعداد عام 2024 بعام 2025 لغياب أخبار عن إضافات جديدة وقت إعداد التقرير.

التوزيع الجغرافي لعدد ومساحات مستودعات التخزين في 2025

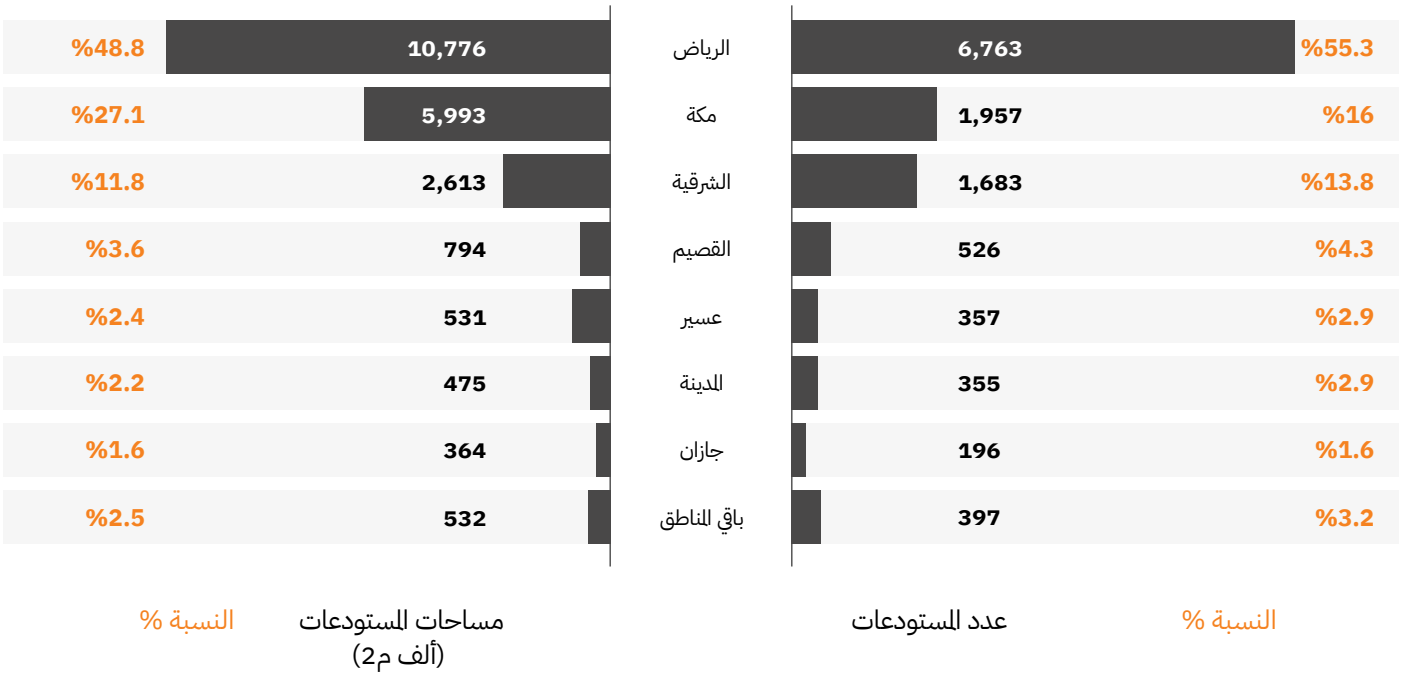

6/3/1 المنافسة الحالية لكبرى الشركات العاملة بالقطاع

1/6/3/1 أهم وكبرى الشركات العاملة في القطاع وتطور حجم إيراداتها السنوية

أظهرت البيانات التي ترصدها أرقام بشكل دوري أن شركة الدريس تصدرت شركات القطاع من حيث حجم الإيرادات، وصولاً إلى 25.8 مليار ريال عام 2025، يليها شركة البحري بقيمة 10.3 مليار ريال. وقد بلغ النمو السنوي المركب للشركات المذكورة نحو 24% خلال الفترة 2021-2025.

إيرادات كبرى الشركات بقطاع النقل والخدمات اللوجستية **(الأرقام/ مليار ريال)**

الشركة	2021	2022	2023	2024	2025
الدريس	9.11	12.36	14.83	19.29	25.76
البحري	5.35	8.58	8.78	9.48	10.34
طيران ناس	2.67	4.81	6.36	7.56	7.84
الخدمات الأرضية	1.61	1.98	2.46	2.68	2.73
بدجت السعودية	0.99	1.03	1.38	1.97	2.42
سال	0.96	1.22	1.46	1.63	1.71
لومي	0.52	0.78	1.11	1.55	1.67
سابتكو	0.96	1.32	1.57	1.46	1.84
سيسكو القابضة	0.99	0.99	1.60	1.32	1.61
ذيب	0.75	0.97	1.14	1.30	1.50
باتك	0.47	0.43	0.48	0.48	0.54
إجمالي إيرادات كبرى الشركات	**24.38**	**34.47**	**41.17**	**48.72**	**57.96**
معدل النمو السنوي	**%11.1**	**%41.4**	**%19.4**	**%18.3**	**18.9%**
النمو المركب خلال الفترة	**%24.2**				

بوابة أرقام، النتائج المالية للشركات المدرجة.

التطور السنوي لإيرادات أكبر 4 شركات بالقطاع (مليار ريال)

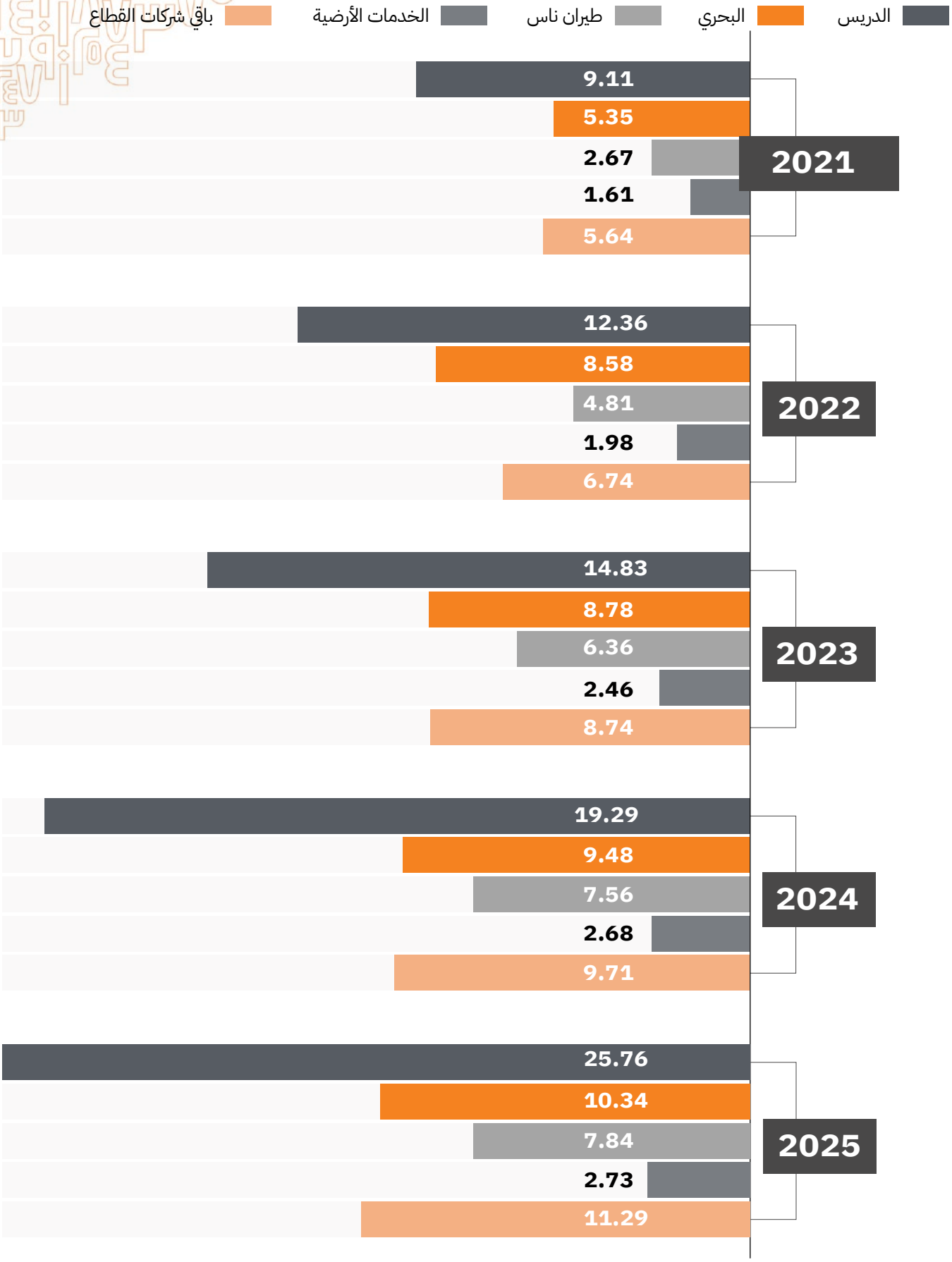

الوزن النسبي لكبرى الشركات العاملة بقطاع النقل والخدمات اللوجستية لعام 2025

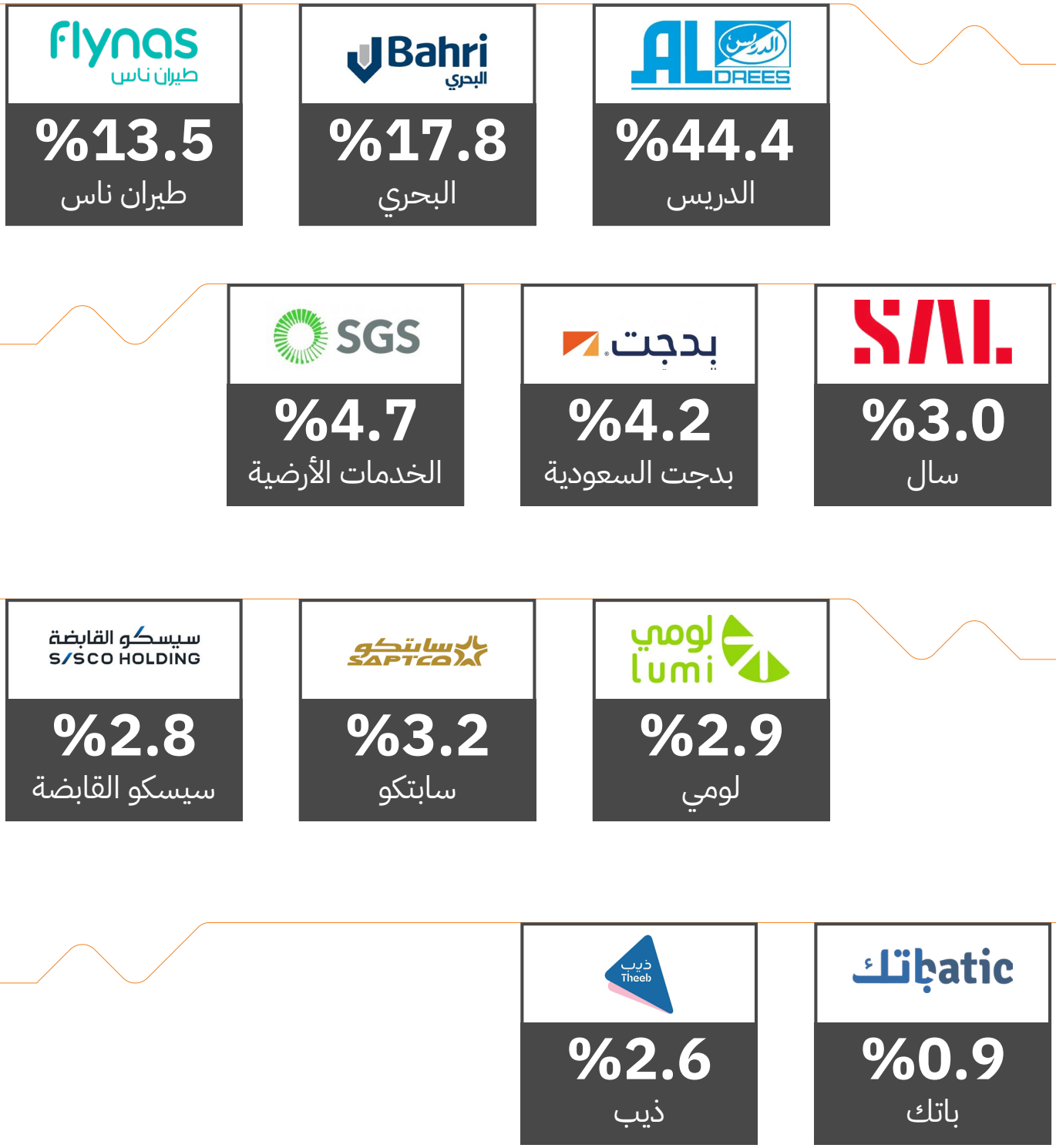

بوابة أرقام، النتائج المالية للشركات المدرجة.

2/6/3/1 تشكيلة الخدمات المقدمة بكبرى الشركات العاملة بالسوق السعودية بالقطاع

أظهرت نتائج التحليل لكبرى الشركات العاملة بقطاع النقل والخدمات اللوجستية أن نحو 88% من عينة الشركات التي تم جمع بياناتها تقدم الخدمات اللوجستية ذات العلاقة بقطاع النقل والخدمات اللوجستية، فيما يقدم أكثر من 50% من العينة خدمات النقل البري للبضائع، و24% من العينة تقدم خدمات تأجير السيارات.

من جهة أخرى، فقد أظهرت العينة أن سابتكو تتخصص في تقديم 4 خدمات من أصل 7 خدمات تم رصدها بالعينة محل الدراسة، لتأتي كأكثر الشركات تنوعاً في الخدمات المقدمة، تليها شركة باتك.

الشركة	الخدمات اللوجستية	النقل البري للبضائع	تأجير السيارات	مشاريع النقل العام (الجماعي)	نقل الأموال	النقل التجاري الجوي للأفراد	النقل البحري للبضائع	عدد الخدمات بالشركة
سابتكو	√	√	√	√				4
باتك	√	√			√			3
لومي للتأجير	√		√					2
طيران ناس	√					√		2
سال	√	√						2
بدجت		√	√					2
البحري	√						√	2
الدريس	√	√						2
المجدوعي	√	√						2
أرامكس	√	√						2
DHL	√	√						2
البسامي الدولية	√	√						2
الخدمات الأرضية	√							1
سيسكو	√							1
ذيب			√					1
بن ذقر	√							1
كاتريون	√							1
عدد الشركات المقدمة للخدمة	**15**	**9**	**4**	**1**	**1**	**1**	**1**	**--**
الوزن النسبي لعدد الشركات لكل خدمة(*)	**%88**	**%53**	**%24**	**%6**	**%6**	**%6**	**%6**	**--**

أرقام، النتائج المالية للشركات المدرجة - مواقع الشركات الأخرى.

* تخطى مجموع الوزن النسبي 100% نظراً لعمل الشركات بأكثر من خدمة.

7/3/1 ترتيب المملكة على أبرز مؤشرات النقل والخدمات اللوجستية

مؤشر الأداء اللوجستي (International LPI)

هو أداة يقيسها البنك الدولي لتقييم أداء الخدمات اللوجستية في الدول المختلفة، ويساعد على تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها الدول في هذا المجال. يغطي المؤشر 139 دولة ويقيم ستة أبعاد رئيسة للأداء اللوجستي، هي:

كفاءة التخليص الجمركي:

سرعة وبساطة وإمكانية التنبؤ بالإجراءات الجمركية.

سهولة ترتيب الشحنات:

ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية.

القدرة على التتبع والتعقب:

تتبع الشحنات وتحديد موقعها.

جودة البنية التحتية:

موانئ، طرق، سكك حديدية، مطارات، ومرافق تكنولوجيا المعلومات.

جودة الخدمات اللوجستية:

كفاءة شركات النقل والمخلصين الجمركيين.

الوصول في الوقت المحدد:

وصول الشحنات في الوقت المتوقع.

يصدر البنك المؤشر كل سنتين، وقد تقدمت المملكة بشكل هائل بمقدار 17 مرتبة في آخر مؤشر صادر لعام 2023.

تطور ترتيب المملكة على مؤشر الأداء اللوجستي LPI من البنك الدولي

السنة	ترتيب المملكة	التقدم/ التراجع	عدد الدول بالمؤشر
2012	37	3+	155
2014	49	12-	160
2016	52	3-	160
2018	55	3-	160
2023(*)	38	17+	139

البنك الدولي.

* أوقف البنك الدولي المؤشر مؤقتاً بين 2018 و2023 بسبب تحديات جمع البيانات المتعلقة بالكورونا، حيث أثرت بشكل كبير في العمليات اللوجستية العالمية وجعلت من الصعب جمع بيانات موثوقة قابلة للمقارنة لتلك السنوات.

مؤشر Agility للخدمات اللوجستية في الأسواق الناشئة

يقيّم المؤشر القدرة التنافسية للأسواق الناشئة في مجال الخدمات اللوجستية، بتقييم عوامل أربعة: الفرص المحلية، والفرص الدولية، وأساسيات الأعمال، والاستعداد الرقمي. يبلغ عدد الدول التي يتم تقييمها 50 دولة، وقد حققت المملكة أيضاً تقدماً على هذا المؤشر بمعدل مرتبتين بين عامي 2024 و2025، كما حافظت على المرتبة الثانية بين دول مجلس التعاون بعد الإمارات.

تطور ترتيب المملكة على مؤشر Agility

السنة	ترتيب المملكة على المؤشر العام	ترتيب المملكة بين دول مجلس التعاون الخليجي
2021	6	2
2022	6	2
2023	6	2
2024	6	2
2025	4	2

Agility Emerging Market Index

الجزء الثاني:

محركات الطلب بقطاع النقل والخدمات اللوجستية

لكونه قطاعاً متشعباً وشريانياً وممكناً لبقية القطاعات الحيوية، لعبت عوامل متنوعة أدواراً متفاوتة في نمو القطاع خلال السنوات الماضية، ومن المتوقع أن يستمر تأثيرها - بجانب عوامل مشاريع الرؤية الكبرى - في القطاع خلال الأعوام المقبلة، حيث استُخدمت هذه العوامل في تقديرات نمو القطاع مستقبلاً.

تشمل هذه العوامل مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتضخم، والمؤشرات الديموغرافية كعدد السكان، ومؤشرات نقل الركاب وشحن البضائع.

محركات الطلب
عوامل اقتصادية
1 التجارة الخارجية
2 التضخم
عوامل ديموغرافية وسكانية
1 تطور السكان
2 ديموغرافيا السكان
3 الدخل والإنفاق
عوامل نقل الركاب وشحن البضائع
1 النقل البري
2 النقل البحري
3 النقل الجوي
4 النقل السككي
5 عوامل ذات تأثير مباشر في أسواق القطاع

1/2 عوامل اقتصادية

1/1/2 تطور حجم التجارة الخارجية للمملكة وأثره في قطاع النقل

تُشير البيانات الإحصائية إلى ارتفاع واردات المملكة من مختلف السلع (بترولية وغير بترولية) من 573 مليار ريال في 2021 إلى 950 مليار ريال في 2025، وبمعدل نمو مركب قدره 13.5% خلال تلك الفترة.

وعاودت صادرات البلاد من جميع السلع (بترولية وغير بترولية) الارتفاع مجددا في 2025 وصولا إلى 1.17 تريليون ريال وذلك بمعدل 2% مقارنة بعام 2024. ويعود تراجع الصادرات في 2023 و2024 إلى الظروف الجيوسياسية المحيطة بالمنطقة العربية إلى جانب الاضطرابات الاقتصادية للأسواق العالمية، وقرارات منظمة الأوبك بتخفيض حجم الإنتاج اليومي من البترول والتي تبعها انخفاض سعر البرميل خلال تلك الفترة.

ويشير حجم التجارة الخارجية للبلاد إلى واعدية قطاع النقل وخدماته اللوجستية في استيعاب ونقل وشحن ومناولة وتخزين هذا الحجم من التجارة وأهميته لاقتصاد المملكة، في إطار الأهداف العامة الرامية إلى بناء اقتصاد يقوم على التنوع والاستدامة وقادر على المنافسة العالمية.

تطور حجم التجارة الخارجية بالمملكة **(الأرقام/ مليار ريال)**

العام	الواردات	النمو السنوي (%)	الصادرات	النمو السنوي (%)
2021	573	%11	1,036	%59
2022	712	%24	1,542	%49
2023	776	%9	1,200	%22-
2024	873	%13	1,146	%5-
2025	950	%9	1,170	%2
نمو مركب	**-**	**%13.5**	**-**	**%3**

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية 2025.

1/1/1/2 تطور الواردات حسب وسيلة النقل/ الشحن

شهدت الواردات على مستوى أنواع النقل الثلاثة (البحري والبري والجوي) نمواً ملحوظاً، خلال الفترة 2021-2025، كان أعلاها في سوق الشحن الجوي، الذي سجل نمواً سنوياً مركباً بنحو 18%، يليه سوق الشحن البحري بنحو 13%، وأخيراً سوق الشحن البري بنحو 6%.

تطور الواردات حسب وسيلة الشحن **بالمليار ريال**

العام	بحري	بري	جوي
2021	344	82	147
2022	449	93	170
2023	484	96	196
2024	534	105	234
2025	564	103	283
النمو المركب	%13	%6	%18

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية 2025.

من جهة أخرى، تركزت الواردات السلعية إلى المملكة، وفقاً لوسيلة النقل أو الشحن في سوق الشحن البحري بنسبة 59%، تلاها سوق الشحن الجوي بنسبة 30% وسوق الشحن البري بنسبة 11%.

الواردات حسب قطاع الشحن في 2025

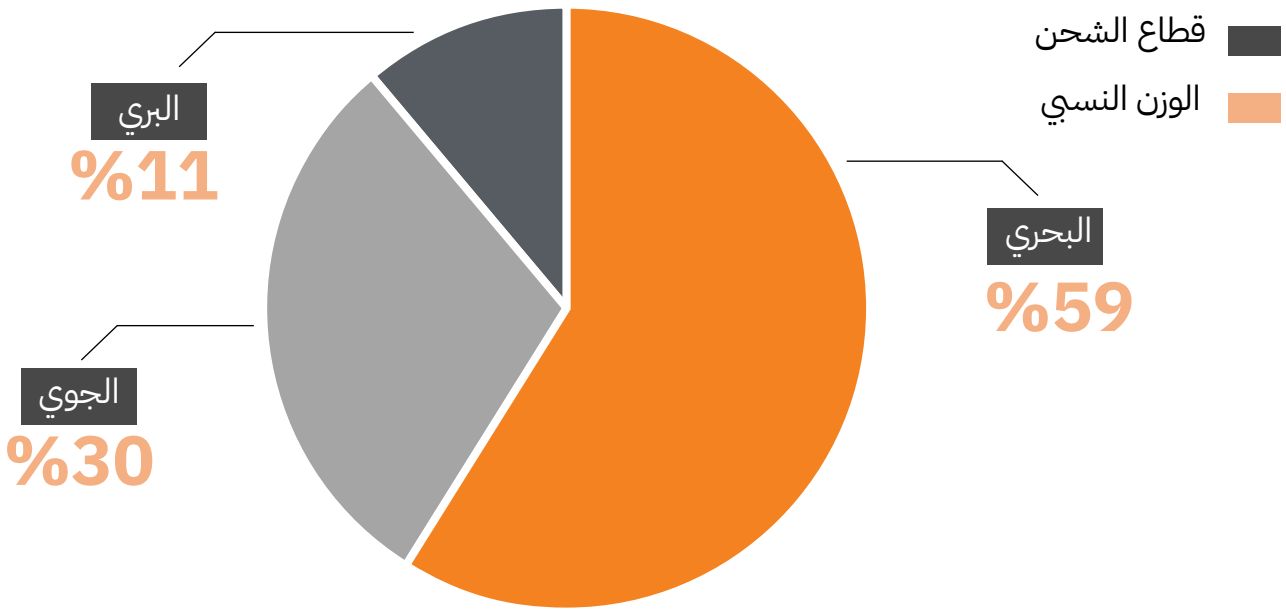

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية 2025.

2/1/1/2 تطور الصادرات (غير النفطية) حسب وسيلة النقل / الشحن

شهدت الصادرات (غير النفطية) نمواً ملحوظاً أيضاً على مستوى أنواع النقل الثلاثة خلال الفترة 2021-2025، كان أعلاها عبر الشحن الجوي الذي سجل نمواً سنوياً مركبا بنحو 45%، يليه عبر الشحن البري بنحو 9%، بينما تراجع الشحن البحري بمعدل مركب طفيف بلغ 1% سنويا خلال الفترة نتيجة التراجع المسجل في 2023 جرّاء التوترات الجيوسياسية لذلك العام.

تطور الصادرات(*) (غير النفطية) حسب وسيلة الشحن **بالمليار ريال**

العام	بحري	بري	جوي
2021	210	46	22
2022	239	53	24
2023	187	52	34
2024	200	57	52
2025	205	65	96
النمو المركب	**-1%**	**9%**	**45%**

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية 2025.

* تشمل عمليات إعادة التصدير

وبالنسبة للتوزيع النسبي؛ تركزت الصادرات غير البترولية عبر الشحن البحري بنسبة 56% من إجمالي الصادرات غير البترولية لعام 2025، وتخطى الشحن الجوي الشحن البري ممثلا نسبة 26% من الصادرات غير البترولية وذلك نتيجة التوترات الجيوسياسية التي أثرت جزئيا في عمل بعض المنافذ البرية وزادت الاعتماد على الشحن الجوي.

الصادرات غير النفطية حسب وسيلة الشحن لعام 2025

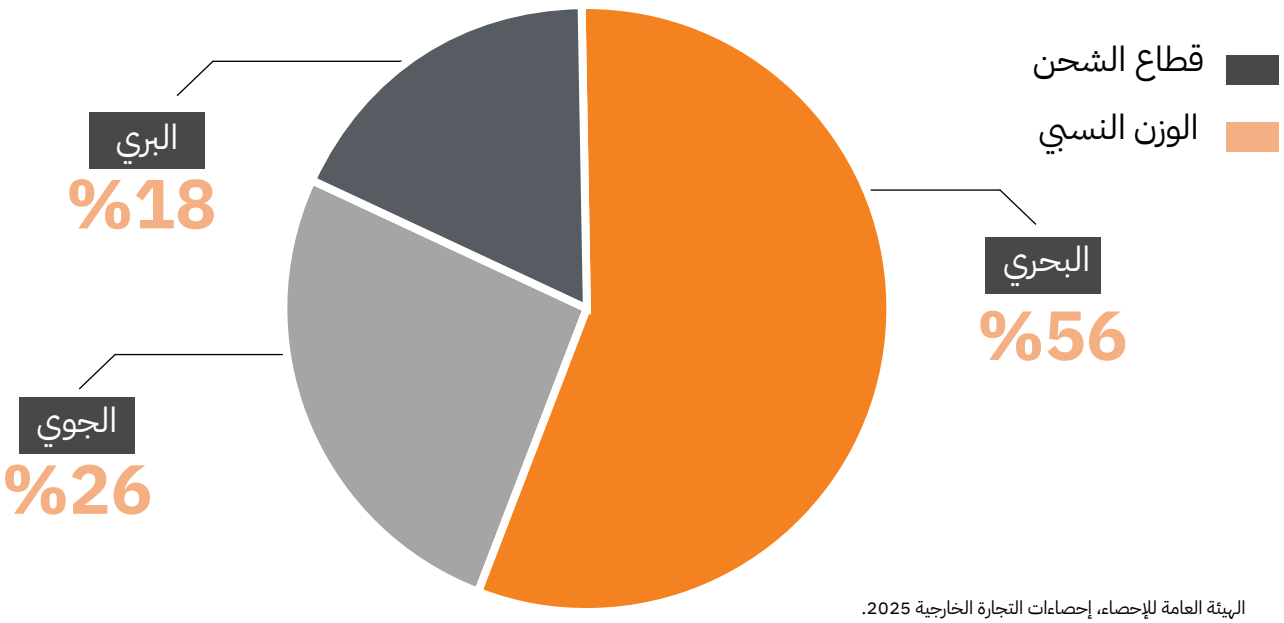

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية 2025.

2/1/2 تضخم الأسعار

1/2/1/2 التضخم العام وتضخم أسعار قطاع النقل

اتخذ «التضخم العام للأسعار» في المملكة خلال الفترة 2021-2024 مسارا تنازليا، حيث تباطأ من 3.1% عام 2021 إلى أدنى مستوى عند 1.7% عام 2024، قبل أن يعاود الارتفاع قليلا مسجلا 2% لعام 2025. وعليه يصبح متوسط التضخم السنوي لأسعار المستهلكين نحو 2.3% سنويا خلال فترة الخمس سنوات 2021-2025، وهو معدل زيادة معقول ساعد الأفرادَ والأسر على إعادة ترتيب الميزانيات والإنفاق على البنود المختلفة ومنها قطاع النقل.

على صعيد أسعار «قطاع النقل» وهي متوسط مرجح لأسعار ثلاث مجموعات رئيسة: (1) شراء المركبات؛ (2) تشغيل مركبات النقل الشخصية؛ (3) خدمات النقل، فقد اتخذت مسارا تنازليا أيضا ولكن أكثر حدة، حيث ارتفعت بمعدل كبير في 2021 بلغ 10.3% نتيجة ارتفاع أسعار الوقود بذاك العام بمعدل أكبر، ثم هدأت وتيرة الارتفاع كثيرا بتسجيل 4.1% و1% كمعدلات تضخم في 2022 و2023 حتى تراجعت أسعار القطاع بمعدل 2.4% في 2024 (نتيجة تراجع أسعار مجموعتي شراء المركبات وتشغيلها)، قبل أن تعاود النمو بمعدل طفيف 0.4% لعام 2025؛ وبذلك يدور متوسط تضخم أسعار القطاع خلال الفترة 2021–2025 حول 2.7%، وهو أعلى من متوسط التضخم السنوي لأسعار المستهلكين خلال نفس الفترة.

ويشير انخفاض أسعار القطاع في 2024 ثم ارتفاعها بصورة طفيفة في 2025 - من ناحية - إلى انخفاض تكلفة الانتقال والنقل على مختلف القطاعات المستخدمة لخدمات النقل (أفراد - أعمال)، بينما يشير من ناحية أخرى إلى المنافسة بين المشغلين بقطاع النقل عامة والتي بدأت تهدأ وتيرتها في 2025.

التضخم العام وتضخم أسعار قطاع النقل

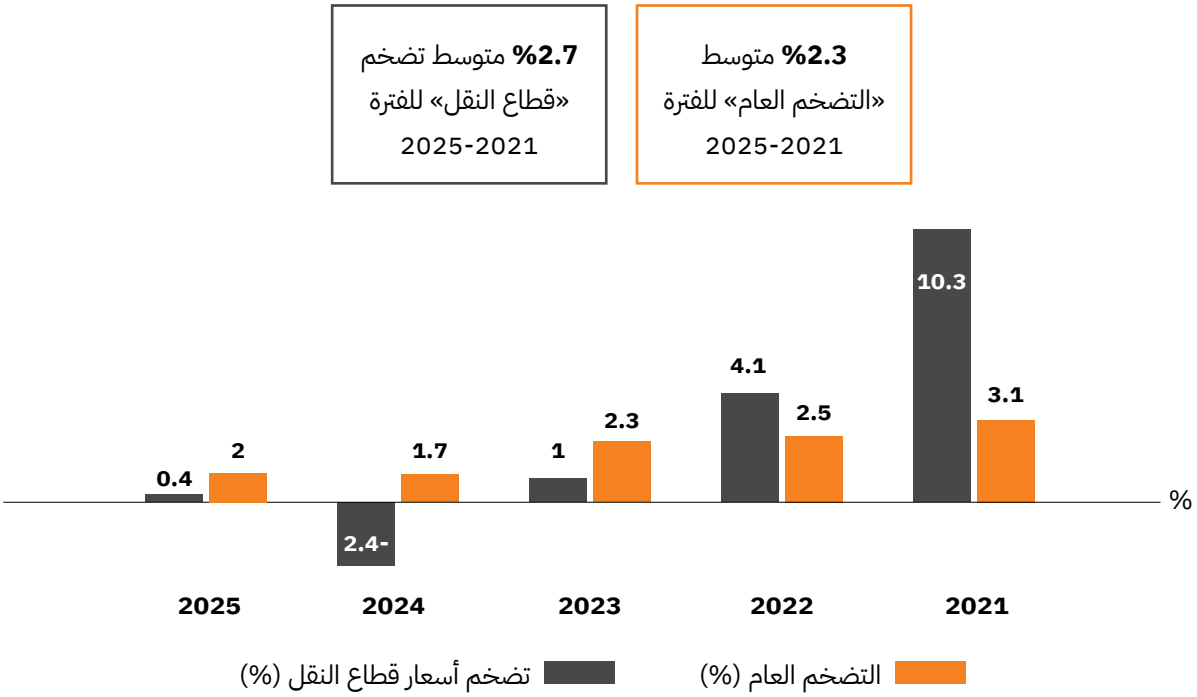

الهيئة العامة للإحصاء.

2/2/1/2 تضخم أسعار المجموعات الرئيسة لقطاع النقل

تتألف أسعار مجموعة «النقل» من ثلاث مجموعات سلعية رئيسة هي: شراء المركبات، وتشغيل معدات النقل الشخصية، وخدمات النقل. وتمثل أسعار «النقل» متوسط أسعار تلك المجموعات الثلاث وما تشتمل عليه من مجموعات وبنود فرعية.

- ارتفعت أسعار مجموعة «شراء المركبات» (التي تتألف من ثلاث مجموعات سلعية فرعية: سيارات – دراجات نارية - ودرجات هوائية) خلال الفترة 2021-2023 بمعدلات موجبة لكن متناقصة، ثم تراجعت بمعدل 3.8% و2.1% في 2024 و2025 على التوالي بسبب تراجع أسعار السيارات (جديد ومستعمل) والدراجات، نتيجة توفر المخزون بشكل أفضل بعد اضطرابات سلاسل الإمداد جرّاء تبعات الكورونا، الأمر الذي أدى إلى زيادة المنافسة بين الوكلاء والمسوقين وانخفاض الأسعار بعض الشيء. ومن المتوقع أن يشهد 2026 تعافيا للأسعار وعودتها للنمو من جديد، وبذلك يدور تضخم أسعار «شراء المركبات» خلال الفترة 2021-2025 حول 0.6% سنويا؛ وهو أقل من متوسط القطاع البالغ 2.7%.
- تتألف مجموعة «تشغيل مركبات النقل الشخصية» من أربع مجموعات سلعية فرعية هي: قطع غيار وإكسسوارات، وقود وزيوت تشحيم، صيانة وإصلاح، وخدمات أخرى متعلقة بمركبات النقل الشخصية؛ وقد ارتفعت أسعارها بمعدلات موجبة متناقصة أيضا خلال الفترة 2021-2023 (وإن كانت قد سجلت ارتفاعا كبيرا بمعدل 23.8% عام 2021 نتيجة ارتفاع أسعار الوقود بمعدل 42.1%)، ثم تراجعت أسعارها أيضا في 2024 ولم تسجل نموا في 2025 بسبب تراجع أسعار قطع الغيار وتكاليف الصيانة؛ ليدور تضخم أسعار «تشغيل مركبات النقل الشخصية» خلال الفترة 2021-2025 حول 5.7% سنويا؛ وهو أعلى من متوسط القطاع البالغ 2.7%.
- أما المجموعة الأخيرة «خدمات النقل» فتتألف من خمس مجموعات سلعية فرعية هي: نقل الركاب بالسكك الحديدية والمترو، نقل الركاب براً، نقل الركاب جواً، نقل الركاب بحراً، خدمات نقل البضائع والبريد. لم تشهد أسعار هذه المجموعة أية انخفاضات عبر الفترة 2021-2025، وبذلك يدور تضخم أسعارها خلال الفترة حول 4.3% سنويا؛ وهو أعلى أيضاً من متوسط القطاع البالغ 2.7%.

تضخم أسعار المجموعات الرئيسة(*) لقطاع النقل

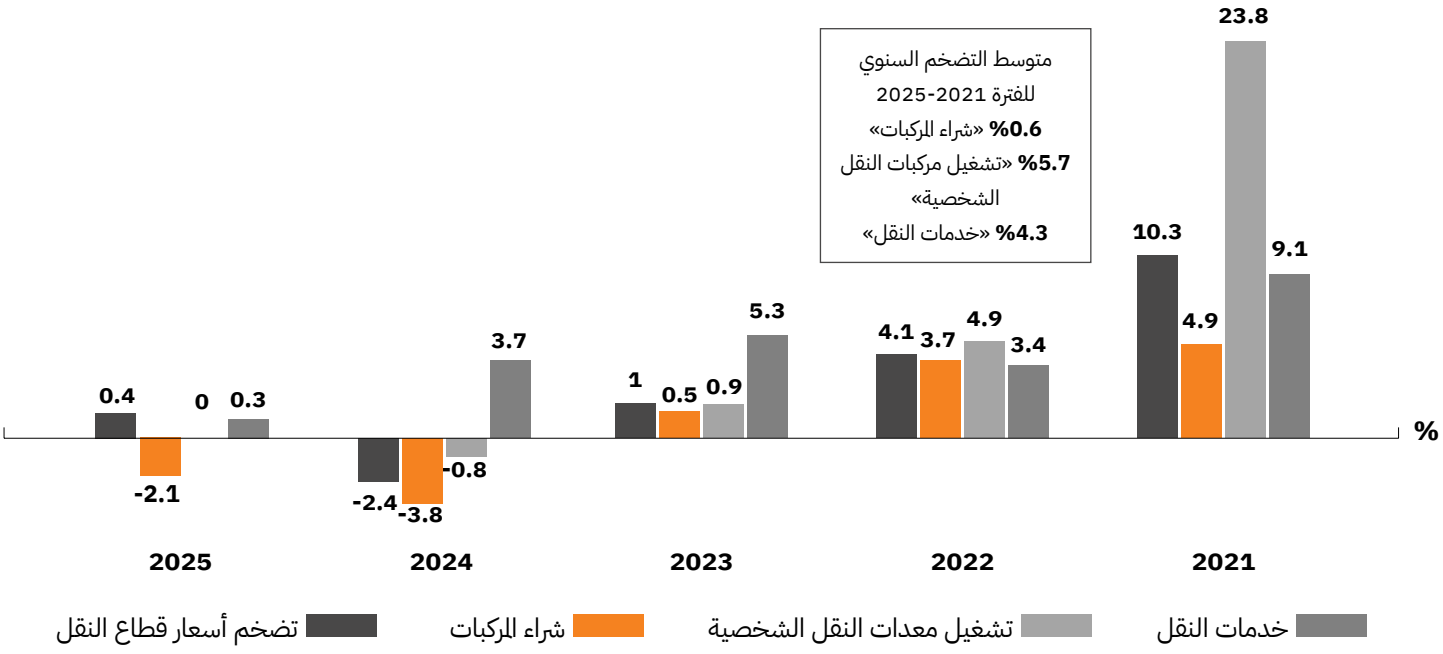

الهيئة العامة للإحصاء.

* تتوفر بيانات تفصيلية للمجموعات الفرعية وبنودها المكونة لكل مجموعة رئيسة.

أثر العوامل الاقتصادية في سوق النقل والخدمات اللوجستية

يؤدي النمو المستمر لحركة الصادرات والواردات مع نمو الناتج المحلي الإجمالي وناتج مختلف القطاعات إلى زيادة الطلب على قطاع النقل والخدمات اللوجستية، حيث تولد الأنشطة الاقتصادية الآخذة في النمو طلباً مستمراً على مركبات وخدمات انتقال الأفراد، وكذا شحن ونقل مستلزمات الإنتاج والبضائع والطلبات وغيرها.

ويساعد تباطؤ وتيرة التضخم العام للأسعار على نمو مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام ومن ثم تشجيع الإنفاق على مختلف السلع والخدمات والتي ترتبط بالضرورة بانتقال الأفراد ونقل البضائع.

وبشكل خاص، تؤدي الارتفاعات في أسعار الوقود إلى تباطؤ بعض أنشطة النقل مثل النقل الخاص بالمركبات ونمو بعضها الآخر كالنقل العام والتشاركي، ما يمثل تحديات أمام بعض القطاعات الفرعية للنقل وفرصاً لقطاعات فرعية أخرى.

2/2 عوامل ديموغرافية وسكانية

1/2/2 تطور عدد سكان المملكة

يعتبر عدد السكان ومعدلات نموهم من أهم العوامل الدافعة للطلب على أنشطة النقل المختلفة؛ وقد حافظ عدد السكان على معدلات نمو قوية خلال الفترة الماضية وذلك من نحو 30.8 مليون نسمة في 2021 إلى عدد تقديري بنحو 36.3 مليون نسمة بنهاية 2025، وبذلك يكون عدد السكان قد نما بمعدل مركب نحو 4.2% سنويا خلال الفترة 2021-2025.

تطور إجمالي عدد سكان المملكة

%18 نمو الفترة.

%4.2 نمو سنوي مركب.

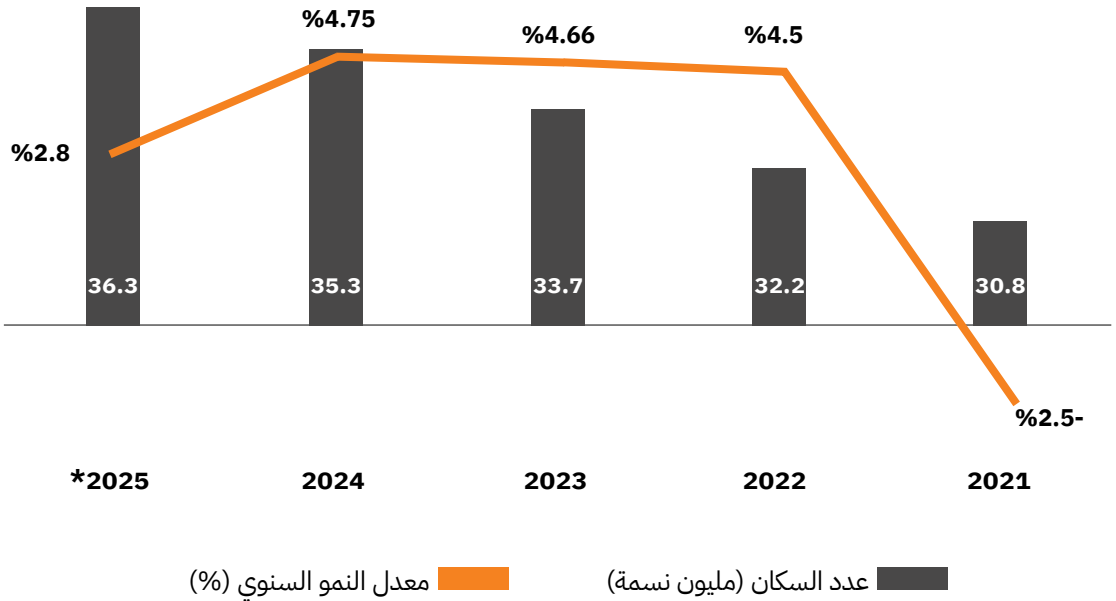

الهيئة العامة للإحصاء.

* تم تقدير عدد السكان 2025 بناءً على معدلات النمو التاريخية.

2/2/2 ديموغرافيا السكان

1/2/2/2 الجنسية

يُعد توزيع السكان بالجنسية عاملاً محورياً في تحليل أنماط الطلب على خدمات قطاع النقل والخدمات اللوجستية بأسواقه المختلفة (النقل البري، الشحن الجوي، التخزين، والخدمات اللوجستية).

وبالنظر إلى أن غالبية سكان المملكة من السعوديين الذين يشكلون نحو 56% من السكان (نحو 20.3 مليون نسمة) ويتمركزون بشكل كبير في المدن الحضرية الرئيسة كالرياض والدمام والخبر وجدة، فإن هناك طلباً كثيفاً متوقعاً على خدمات التوصيل من المتاجر والمطاعم (النقل السريع أو خدمات التوصيل السريع)، كما يرتفع الطلب على النقل المتخصص مثل نقل السلع الاستهلاكية المعمرة، فضلاً عن الحاجة لتوفير مراكز توزيع وتخزين لوجستي بالقرب من تلك المدن الحضرية.

أما غير السعوديين والذين يشكلون قرابة 44% من السكان (نحو 16 مليون نسمة)، فإن هناك طلباً متنوعاً من تلك الشرائح على خدمات النقل وأسواقه بداية من إرسال الطرود والمستندات والهدايا للخارج والتي قد تتضمن طلباً على خدمات البريد السريع والنقل الجوي، مروراً باعتماد شريحة كبيرة من المغتربين على وسائل النقل العام لسرعتها ولانخفاض تكلفتها، مقارنة بالمركبات الخصوصي أو استئجارها (مثل: قطار الرياض/ مشروع الملك عبدالعزيز للنقل الجماعي).

توزيع سكان المملكة في 2025* وفق الجنسية

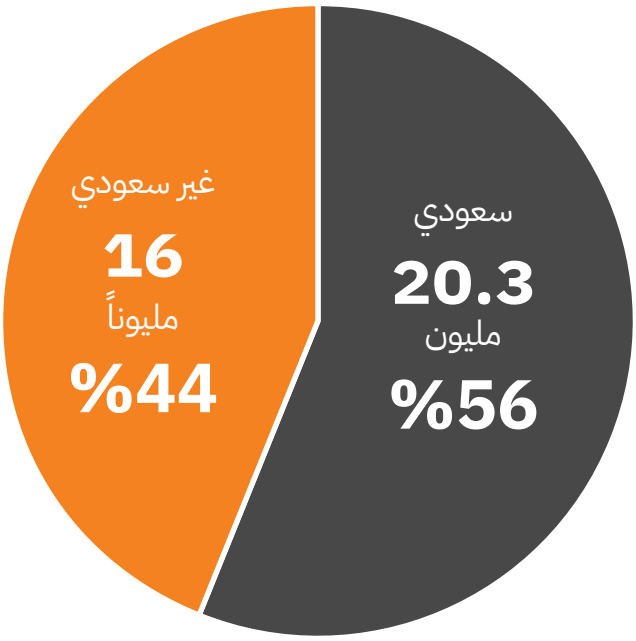

الهيئة العامة للإحصاء.

* تم تقدير توزيع السكان لعام 2025 بناء على النسب التاريخية.

2/2/2/2 النوع

يُعد النوع الاجتماعي متغيراً إحصائياً ذا دلالة مهمة في تفسير أنماط الطلب على العديد من السلع والخدمات، غير أن مؤشر النوع هنا يلعب دوراً بالغ الأهمية وتحديداً منذ السماح للنساء بقيادة المركبات، إذ يتوقع استمرار وتيرة ارتفاع الطلب على السيارات الخاصة، والمتمثلة في زيادة الواردات إلى جانب زيادة الإنتاج المحلي المرتقب (لوسيد وغيرها)، والمدعومة بالطلب النسائي، حيث تشكل الإناث بالمملكة نحو 38% من إجمالي السكان (نحو 13.8 مليون نسمة).

ووفقاً للهيئة العامة للنقل، فإن نسبة تعيين الكوادر والكفاءات النسائية ارتفعت من 12% في 2022 إلى 17% في 2024، ومتوقع استقرارها عند ذات النسبة لعام 2025، وذلك في إطار جهود الهيئة لتعيين العديد من الكفاءات النسائية المؤهلة في وظائف نوعية[5] ومناصب قيادية عليا، استجابة لتزايد مشاركة النساء في تقديم خدمات أنشطة النقل وكذا في توليد الطلب عليها.

توزيع سكان المملكة في 2025* وفق النوع

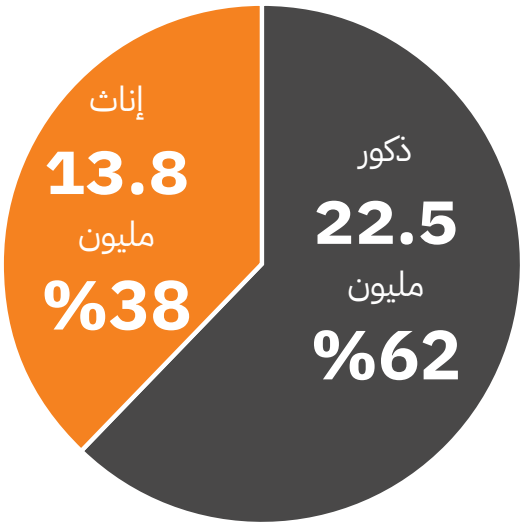

الهيئة العامة للإحصاء.
* تم تقدير توزيع السكان لعام 2025 بناء على النسب التاريخية.

تطور نسبة الكوادر النسائية بالهيئة العامة للنقل

العام	النسبة
2022	%12
2023	%15
2024	%17
*2025	%17

الهيئة العامة للنقل
* تقديرا على نسبة 2024.

أثر العوامل الديموغرافية في سوق النقل والخدمات اللوجستية

يلعب النمو السكاني دوراً محورياً في دعم الأسواق المختلفة، ولا سيما الأسواق المتضمنة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، ففي ظل النمو السكاني المطرد والمدعوم بالتخطيط الحكومي الفعال لجذب الاستثمارات والكفاءات الإقليمية والعالمية، تميل كفة الفرص الاستثمارية إلى الريادة مرجحة عوامل النجاح والنمو، ولا سيما في سوق النقل العام الذي يشهد اهتماماً حكومياً كبيراً، وأسواق الشحن السككي والجوي والبحري، فضلاً عن سوق الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد.

5 الهيئة العامة للنقل، التقرير السنوي 2024.

3/2/2 الدخل والإنفاق

يُعد دخل الأسرة الشهري من العوامل الأساسية المحركة للطلب على مختلف السلع والخدمات، إذ يؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة القدرة الشرائية والإنفاق بأنواعه ومنه الإنفاق على النقل والشحن واللوجستيات. وتبين نتائج آخر مسحين لدخل وإنفاق الأسرة بعامي 2018 و2023 نمو متوسط الدخل الشهري للأسرة السعودية بمعدل مركب تجاوز 4% سنويا خلال تلك الفترة؛ وعليه يُقدر نمو متوسط الدخل الشهري بمعدلات قريبة خلال الفترة 2021-2025 وصولا إلى نحو 19,539 ريالا/ شهر لعام 2025.

كما يُقدر متوسط إنفاق الأسرة السعودية الشهري على مجموعة النقل بنحو 1,551 ريالاً/ شهرياً تمثل نحو 11.8% من متوسط الإنفاق الاستهلاكي النقدي الشهري على مختلف بنود الإنفاق؛ ما يعكس نمطاً استهلاكياً متصاعداً يدعم قطاع النقل والفرص الاستثمارية به.

دخل الأسرة وإنفاقها على النقل وخدماته (*)

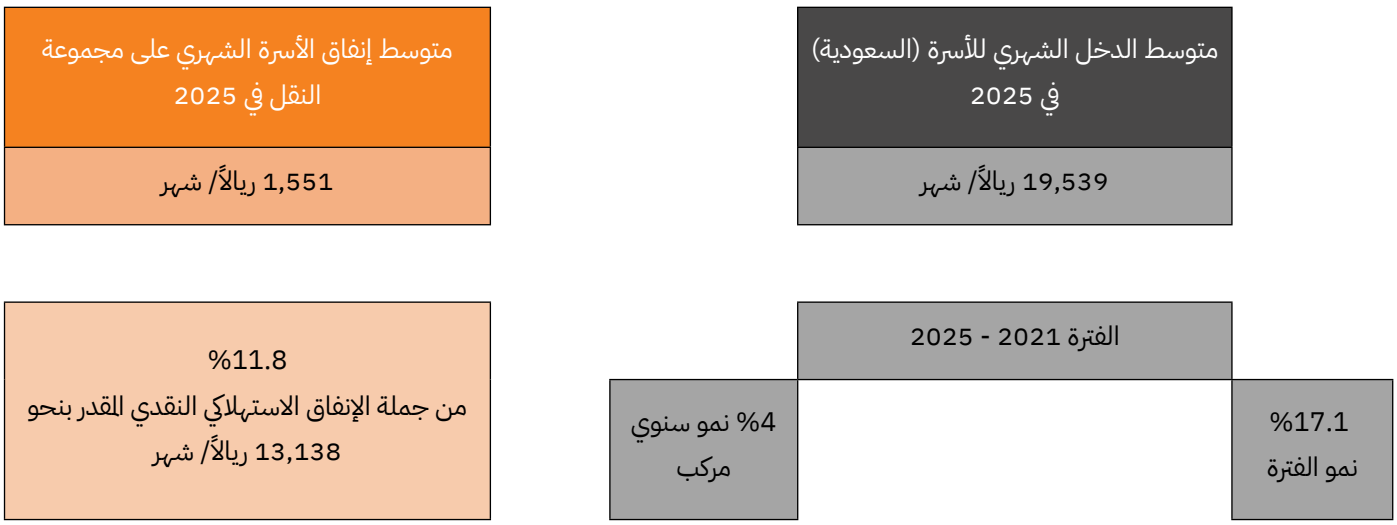

ويقسم التصنيف الدولي COICOP - الذي تنتهجه الهيئة العامة للإحصاء - الإنفاق على مجموعة النقل إلى ثلاثة بنود رئيسة هي: شراء المركبات (جديد ومستعمل)؛ وتشغيل مركبات النقل الشخصية؛ وخدمات نقل الركاب والبضائع. ويستحوذ البند الفرعي «شراء المركبات الجديدة» على النسبة الأكبر بواقع 63.5% من إجمالي إنفاق الأسر على مجموعة النقل، يليه البند الفرعي «تشغيل مركبات النقل الشخصية» بنسبة 28.7% والذي يشمل تزويد المركبات بالوقود، وخدمات الصيانة، ونفقات التأمين، وشراء قطع غيار.

وتأتي المجموعة الأخيرة الخاصة بالإنفاق على خدمات النقل للأفراد والبضائع بنحو 7.8% من إجمالي الإنفاق على النقل وتشمل الرسوم التي تدفعها الأسر مقابل التنقلات اليومية عبر وسائل النقل المختلفة وكذلك مقابل نقل البضائع وتوصيل الطلبات.

الهيئة العامة للإحصاء.

* تم تقدير متوسط الدخل والإنفاق الشهري للأسرة لعام 2025 بناء على النمو المركب لهما بين مسح 2018 وآخر مسح 2023. وتم تقدير متوسط إنفاق الأسرة الشهري على النقل بناء على وزنه النسبي في مسح 2023.

أثر إنفاق الأسر في النقل والخدمات ذات العلاقة

يأتي بند النقل في المركز الثاني بعد الأغذية والمشروبات مستحوذاً على 11.8% من إجمالي إنفاق الأسر الاستهلاكي النقدي على مختلف البنود – ومقتربا من نصف المنفق على الأغذية والمشروبات - مما يعكس الأهمية النسبية للنقل وخدماته في الحياة اليومية للأسر بالمملكة.

ومما يدلل على تلك الأهمية ارتفاع ملكية الأفراد والأسر للمركبات الخاصة، ومن ثم ارتفاع الإنفاق على الوقود وخدمات الصيانة والتأمين على المركبات. ومرتقب أن تمثل الفترة المستقبلية فترة انتقالية، نظرا لقيام المملكة بتطوير مستمر للبنية التحتية، فضلاً عن المشاريع العملاقة للنقل العام التي ستوفر بدائل جيدة للأسر مستقبلاً.

كما يعكس النمو المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما بالقطاعات غير النفطية، وجود بيئة اقتصادية داعمة لنمو قطاع النقل والخدمات اللوجستية. فارتفاع دخل الأفراد ونمو القدرة الشرائية يسهمان في تعزيز الطلب المحلي على مختلف السلع والخدمات ومنها قطاع النقل وخدماته، بل ويفتحان المجال أمام توسع الشركات المحلية والعالمية للاستثمار في القطاع.

التوزيع النسبي لإنفاق الأسرة الاستهلاكي النقدي الشهري على بنود الإنفاق لعام 2025*

البند	نسبة الإنفاق
أغذية ومشروبات	%27.7
نقل	%11.8
خدمات المطاعم والإقامة	%11.3
سكن ومياه وكهرباء وغاز ووقود أخرى	%11.1
ملابس وأحذية	%10.6
مفروشات ومعدات منزلية وصيانة منزلية روتينية	%8.3
عناية شخصية وحماية اجتماعية وسلع وخدمات متنوعة	%5.4
معلومات واتصالات	%4.8
ترفيه ورياضة وثقافة	%4.4
صحة وتعليم	%3.3
تأمين وخدمات مالية	%0.9
تبغ	%0.4
الإجمالي	**%100**

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات الدخل والإنفاق الاستهلاكي للأسرة.

* تم بناء نسب عام 2025 بناءً على نسب آخر مسح في 2023.

3/2 عوامل نقل الركاب وشحن البضائع

1/3/2 النقل البري

1/1/3/2 عدد ركاب النقل البري

نما عدد ركاب النقل البري بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية مدفوعاً بتحسن أوضاع القطاع عقب سنوات الجائحة، وارتفاع الطلب المرتبط بالمواسم والفعاليات من السكان والسائحين، إلى جانب تسهيلات زيارة الحرمين الشريفين ونمو السياحة المحلية، الأمر الذي أسهم في تعزيز حركة التنقل الداخلي، ويضم نقل الركاب براً 4 أنشطة رئيسة هي:

- نقل الركاب بالحافلات
- النقل بالأجرة ووسطاء الأجرة
- تأجير السيارات
- تطبيقات نقل الركاب

وقد شهد النقل العام بالحافلات (داخل وبين المدن) - وهما أحد أنشطة نقل الركاب بالحافلات- نمواً ملحوظاً خلال الفترة 2021-2025، وذلك من نحو 13 مليون راكب عام 2021 إلى ما يزيد على 100 مليون راكب عام 2025. ويشير هذا النمو الملحوظ إلى حجم الطلب الضخم على النقل التشاركي وإلى نجاح تخطيط الحكومة لمشاريع النقل العام التي تلبي هذا الطلب المتزايد.

ويعود تراجع العدد في 2024 و2025 إلى تراجع عدد ركاب النقل بالحافلات داخل المدن وليس بين المدن. وقد تراجع عدد ركاب النقل بالحافلات داخل المدن لعدة أسباب أهمها افتتاح مترو الرياض في ديسمبر 2024 والذي استفاد منه خلال ذلك الشهر 5.4 مليون راكب، واستفاد منه خلال عام 2025 نحو 106 ملايين راكب كانوا في السابق يستخدمون الحافلات بشكل كبير.

عدد ركاب النقل العام بالحافلات داخل وبين المدن

العام	عدد الركاب (مليون)	النمو السنوي (%)
2021	12.9	%43
*2022	42.6	%230
2023	117.6	%176
2024	107.9	%8-
**2025	100.7	%7-
النمو السنوي المركب	**-**	**%67**

الهيئة العامة للنقل.

* شهد عام 2022 انطلاق العديد من مشاريع النقل العام (مثل مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام) لتعزيز التنقل داخل المدن وبينها، وهو ما أسهم في ارتفاع أعداد الركاب بشكل ملحوظ في 2022 و2023.

** تقديري بناء على البيانات المنشورة لداخل المدن لجميع أرباع العام ولبين المدن للأرباع الثلاثة الأخيرة فقط من العام.

2/1/3/2 كميات الشحن البري

ارتفعت كميات الشحن البري بشكل كبير وصولاً إلى تقديرات بنحو 27.2 مليون طن عام 2025 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6.6% خلال الفترة 2021-2025. ويعود الاستقرار في كميات الشحن خلال الفترة إلى التفاوت النسبي في تأثير القيود التي فرضت ما بين نقل الأفراد ونقل البضائع، حيث إن كميات الشحن لم تنخفض خلال الجائحة، كما هو الحال في مستويات النقل البري للركاب.

كميات الشحن البري الخارجي (صادر وواردة)

السنوات	كميات الشحن (مليون طن)	النمو السنوي (%)
2021	21.1	%2.9
2022	24.1	%14.2
2023	25	%3.7
2024	25.7	%2.8
*2025	27.2	%5.8
نمو سنوي مركب	**-**	**%6.6**

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات النقل البري.
* تقديرات بناء على معدلات النمو التاريخية.

2/3/2 النقل البحري

1/2/3/2 عدد ركاب النقل البحري

ارتفع عدد ركاب النقل البحري القادمين والمغادرين عبر مختلف الموانئ بالبلاد من 652 ألف راكب عام 2021 إلى تقديرات بنحو 1,066 ألف راكب لعام 2025؛ وبذلك نما عدد ركاب النقل البحري بمعدل سنوي مركب نحو 13% خلال الفترة. وقد مثل عام 2023 العودة لمستويات ما قبل الجائحة، حيث سجل ركاب النقل البحري نحو 1.4 مليون راكب في 2019، ما يشير من جهة إلى تعافٍ بطيء نسبياً في نشاط النقل البحري للركاب ومن جهة أخرى إلى نمو تنافسية النقل البري والجوي بالبلاد.

ركاب النقل البحري (القادمون والمغادرون) عبر موانئ المملكة

السنوات	عدد الركاب (ألف راكب)	النمو السنوي (%)
2021	652	%33
2022	1,018	%56
2023	1,135	%11
2024	913	%20-
*2025	1,066	%17
نمو سنوي مركب	**-**	**%13**

الهيئة العامة للإحصاء واالهيئة العامة للنقل.
* تقديرات بناء على معدلات النمو التاريخية.

2/2/3/2 كميات الشحن البحري

على مستوى الشحن البحري للبضائع المناولة في الموانئ - والتي تشمل البضائع السائلة والصلبة والعامة والمواشي وغيرها - فقد ارتفعت من 339 مليون طن عام 2021 إلى 359 مليون طن عام 2022، ثم تراجعت في 2023 و2024 بفعل التراجع الحاد في تدفق حركة البضائع المناولة بالموانئ المطلة على البحر الأحمر وفي مقدمتها ميناء الملك عبد العزيز وميناء جازان وميناء جدة، إذ تراجعت حركة البضائع بتلك الموانئ خلال الفترة 2022 - 2024 بنحو 51% و 38% و 9% على التوالي[6]، وجاء ذلك الانكماش مدفوعا بالتوترات الجيوسياسية وتحول العديد من سفن الشحن الكبرى إلى طرق بحرية بديلة مثل طريق الرجاء الصالح، ومن المقدر عودة حركة البضائع للنمو بمعدل 1% لعام 2025 وصولا إلى تقديرات بنحو 337 مليون طن.

كميات البضائع المناوَلة في الموانئ

السنوات	الكميات (مليون طن)	النمو السنوي (%)
2021	339	%3
2022	359	%6
2023	342	%5-
2024	335	%2-
*2025	337	%1
نمو سنوي مركب	**-**	**%0.1-**

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات النقل البحري.
* تقديرات بناء على معدلات النمو التاريخية.

6 الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات النقل البحري.

3/3/2 النقل الجوي

1/3/3/2 عدد ركاب النقل الجوي

استعاد سوق النقل الجوي للأفراد عافيته بدءا من عام 2023، حيث عاد إلى معدلات ما قبل الجائحة التي تجاوز عدد الركاب فيها 103 ملايين راكب عام 2019؛ ليبلغ عدد الركاب بمطارات المملكة نحو 141 مليون راكب عام 2025، مرتفعاً بمعدل 30% كنمو سنوي مركب للفترة 2021-2025. يأتي الارتفاع نتيجة تحسن البنية التشغيلية بعد انحسار تداعيات الجائحة، كما شكل الإقبال على المواسم والفعاليات الترفيهية عاملاً محفزاً إضافياً، وهو ما عزز بدوره ديناميكية النقل الجوي بالمملكة.

عدد المسافرين (قادم ومغادر) للرحلات الدولية والداخلية في مطارات المملكة

الفترة	عدد الركاب (بالمليون)	النمو السنوي (%)
2021	48.7	%30
2022	88.5	%82
2023	111.7	%26
2024	128.6	%15
2025	141	%10
نمو سنوي مركب	**-**	**%30**

الهيئة العامة للإحصاء والهيئة العامة للطيران المدني.

2/3/3/2 كميات الشحن الجوي

ارتفعت الكميات التي تم شحنها عبر مطارات المملكة إلى قرابة 1.2 مليون طن عام 2025 مقابل 580 ألف طن عام 2021، إلا أنها تراجعت بمعدل طفيف بلغ 1% مقارنة بعام 2024. وإجمالا ارتفعت الكميات المشحونة بمعدل مركب 20% سنويا عبر الفترة 2021-2025 وهو معدل نمو قوي يُتوقع معه أن يحقق القطاع مستهدفات رؤية المملكة 2030 فيما يخص النقل والشحن الجوي.

كميات الشحن (حمولة وبريد) في مطارات المملكة

الفترة	كميات الشحن بالألف طن	النمو السنوي (%)
2021	580	%54
2022	777	%34
2023	894	%15
2024	1,191	%33
2025	1,185	%1-
نمو سنوي مركب	**-**	**%20**

الهيئة العامة للإحصاء والهيئة العامة للطيران المدني.

4/3/2 النقل السككي

1/4/3/2 عدد ركاب السكك الحديدية

سجل عدد ركاب القطارات السبعة بالبلاد (بين المدن: الشمال والشرق والحرمين - داخل المدن: جامعة الأميرة نورة – المشاعر – الآلي لمطار الملك عبد العزيز - الرياض) قفزات ملحوظة خلال الفترة الماضية وذلك من إجمالي 7.3 مليون راكب في 2021 إلى نحو 158 مليون راكب بنهاية 2025، وبذلك حقق عدد ركاب القطارات بالمملكة نموا هائلا بمعدل مركب 116% سنويا، في إشارة إلى قوة الطلب بهذا السوق والفرص التي يتمتع بها خاصة في الأنشطة المساعدة والمكملة، كما يعكس التخطيط الحكومي الفعال لتلبية الطلب على النقل السككي. وتعود القفزات الكبيرة في 2021 و2022 إلى عدة عوامل أهمها عودة الحركة الداخلية إلى طبيعتها وكذا حركة السياحة المحلية والوافدة، خاصة السياحة الدينية، بعد جائحة الكورونا. بينما قفزت أعداد الركاب في 2025 بسبب افتتاح مترو الرياض الذي دُشن في ديسمبر 2024 وسجل وحده نحو 106 ملايين راكب خلال عام 2025.

التطور السنوي لعدد ركاب القطارات بالمملكة

الفترة	عدد الركاب (مليون راكب)	النمو السنوي (%)
2021	7.3	%204
2022	22.8	%212
2023	30.3	%33
2024(*)	42.7	%41
2025	158.4	%271
نمو سنوي مركب	**-**	**%116**

الهيئة العامة للإحصاء، والهيئة العامة للنقل.

* تم تدشين قطار الرياض في شهر ديسمبر من عام 2024.

2/4/3/2 كميات الشحن بالسكك الحديدية

تؤدي شبكتا قطار الشمال والشرق دورا حيويا في دعم الاقتصاد الوطني بتعزيز سلاسل الإمداد، لا سيما في قطاعات الصناعة والتعدين، وكذا في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية؛ حيث ارتفعت كميات البضائع المشحونة عبرهما من نحو 11.9 مليون طن في 2021 إلى نحو 16.1 مليون طن بنهاية 2025 وذلك بمعدل نمو مركب نحو 8% سنويا خلال تلك الفترة.

كميات الشحن عبر خطوط السكك الحديدية

الفترة	كميات الشحن (مليون طن)	النمو السنوي (%)
2021	11.9	%9
2022	13.6	%14
2023	14.3	%5
2024	15.6	%9
2025	16.1	%3
النمو السنوي المركب	**-**	**%8**

الهيئة العامة للإحصاء والهيئة العامة للنقل.

5/3/2 عوامل ذات تأثير مباشر في أسواق القطاع

1/5/3/2 واردات المملكة من المركبات

تستورد المملكة أغلب أنواع المركبات، التي تشمل السيارات الخاصة، ومركبات نقل البضائع كالشاحنات وغيرها، وحافلات النقل الجماعي، والمركبات الخاصة كسيارات الإسعاف، وكذلك الدراجات النارية. وقد ارتفعت واردات البلاد من المركبات بشكل كبير خلال الفترة 2021-2025، لتسجل نمواً مركباً بنحو 18%، حيث بلغت قيمة واردات المركبات بأنواعها نحو 96 مليار ريال خلال عام 2025، قياساً بـ 50.2 مليار ريال في عام 2021.

يؤكد النمو الحاصل في واردات المركبات على تنامي القوة الشرائية للأفراد، إلى جانب اتساع احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن أن السوق المحلية لا تزال تحافظ على جاذبيتها الاستهلاكية والاستثمارية، ويعزز هذا الطلب من جاذبية السوق أمام الشركات العالمية التي تهدف إلى التوسع في الخليج والشرق الأوسط.

واردات المملكة من المركبات بأنواعها

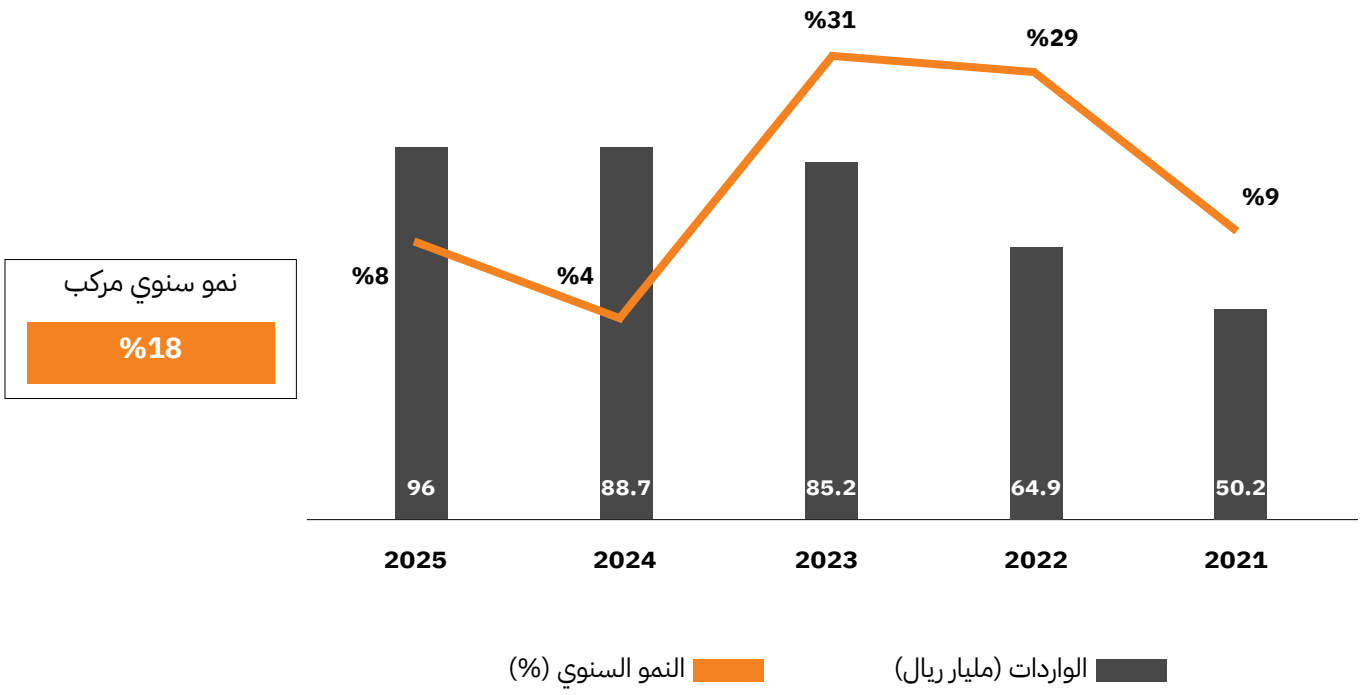

خريطة التجارة الدولية TradeMap

واردات المركبات في 2025 حسب النوع

استحوذت السيارات الخاصة على النصيب الأعلى من قيمة واردات المركبات إلى المملكة خلال عام 2025 متخطية 82%، وتشير تلك النسبة إلى النمو المتصاعد في القدرة الشرائية للأفراد والمدعومة بالطلب النسائي، كما تشير إلى أن النمط الاستهلاكي والاستثماري بالمملكة لا يزال يصب تجاه المركبات الخاصة، فهناك التملك الخاص بالأفراد وهناك كذلك شركات التأجير الخاصة والتي تقدم خدمات التأجير كشركة لومي وبدجت وغيرها.

وجاء في المركز الثاني سيارات نقل البضائع التي تخطى نصيبها 11% من إجمالي قيمة واردات المملكة من المركبات خلال 2025، ما يشير إلى تنامي الطلب والذي ينعكس على ارتفاع الطلب على سيارات نقل البضائع.

توزيع واردات المركبات حسب النوع لعام 2025

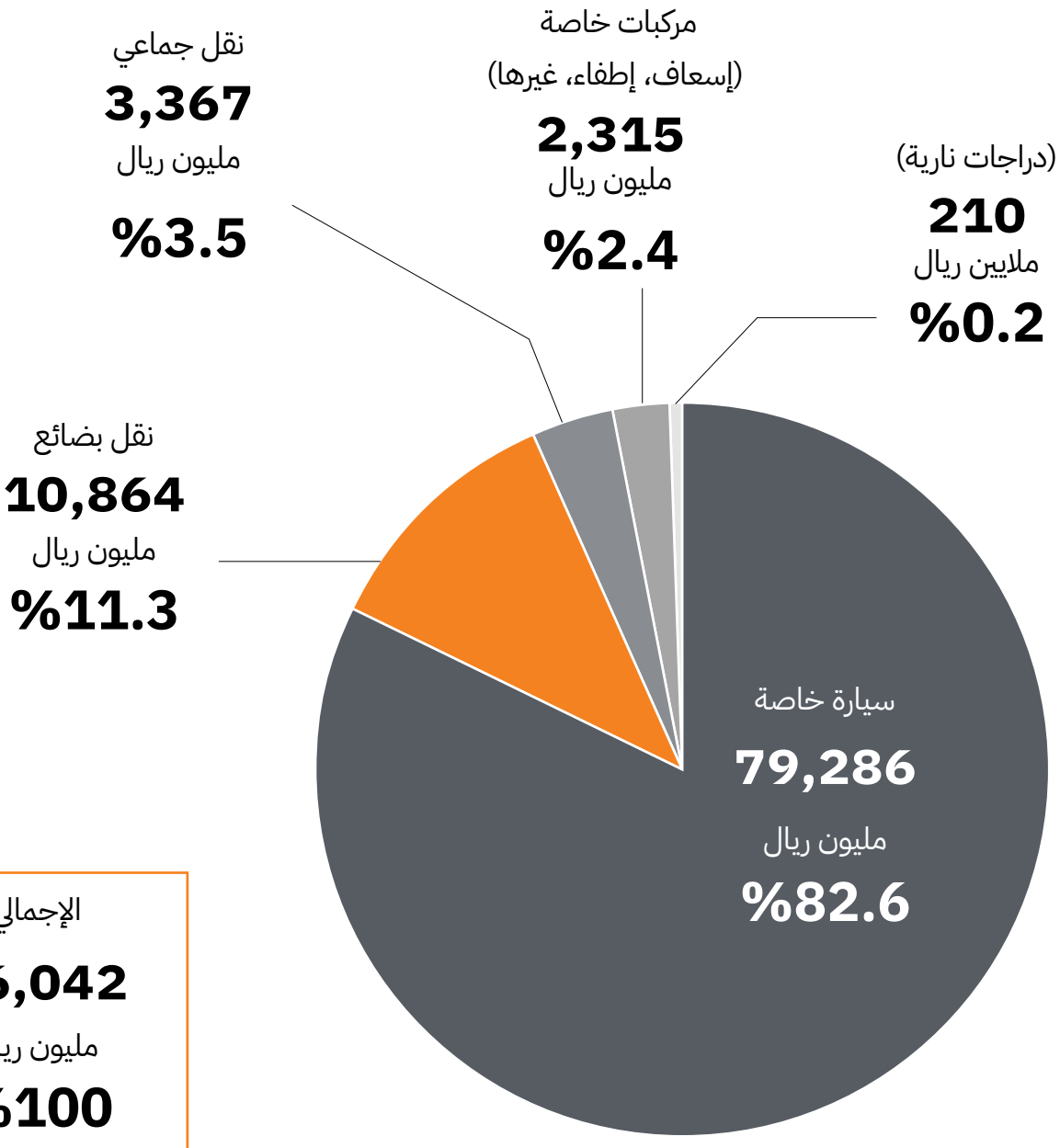

الإجمالي
96,042
مليون ريال
%100

خريطة التجارة الدولية Trade Map.

واردات المركبات حسب معدلات النمو

كانت مركبات النقل الجماعي الأسرع نمواً بين أنواع المركبات المستوردة وذلك بمعدل 52% كنمو سنوي مركب خلال الفترة 2021-2025، تلتها مركبات نقل البضائع بمعدل 30%؛ فيما نمت واردات السيارات الخاصة بنحو 15% خلال الفترة.

واردات المملكة (مليون ريال) من المركبات حسب النوع ومعدلات النمو

الفترة	نقل جماعي	نقل بضائع	مركبات خاصة (إسعاف، إطفاء، وغيرها)	سيارات خاصة	دراجات نارية	الإجمالي
2021	638	3,746	1,038	44,622	127	50,171
2022	837	6,755	643	56,522	189	64,946
2023	2,611	10,499	1,839	69,988	257	85,194
2024	3,260	9,867	2,197	73,061	348	88,733
2025	3,367	10,864	2,315	79,286	210	96,042
النمو المركب	%52	%30	%22	%15	%13	%18

خريطة التجارة الدولية Trade Map.

2/5/3/2 التراخيص الجديدة للشركات لممارسة أنشطة النقل والخدمات اللوجستية

تضاعف عدد التراخيص الجديدة لشركات النقل البري والخدمات اللوجستية بنحو أربعة أضعاف، وذلك من 2.3 ألف رخصة جديدة في 2021 إلى 9 آلاف رخصة جديدة في 2025، وذلك بمعدل نمو مركب بلغ نحو 40% سنويا خلال تلك الفترة، ما يعكس حجم الزخم الذي يتمتع به قطاع النقل وأنشطته الفرعية.

التراخيص الجديدة الصادرة لشركات النقل والخدمات اللوجستية

العام	التراخيص الجديدة	النمو السنوي (%)
2021	2,322	%35
2022	3,843	%66
2023	3,772	%2-
2024	6,245	%66
2025	9,025	%45
النمو المركب	%40	

الهيئة العامة للنقل.

توزيع التراخيص جغرافياً

على المستوى الجغرافي، جاءت منطقة الرياض في مقدمة مناطق المملكة من حيث عدد التراخيص الجديدة الصادرة خلال عام 2025 بنسبة 30%، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 29%، والشرقية بنسبة 15%، والقصيم والمدينة بنسبة 9% و5% على التوالي.

التوزيع الجغرافي للتراخيص الصادرة لشركات النقل والخدمات اللوجستية في 2025

المنطقة	عدد التراخيص	الوزن النسبي (%)
الرياض	2,721	%30
مكة	2,590	%29
الشرقية	1,363	%15
القصيم	790	%9
المدينة	444	%5
باقي المناطق	1,117	%12
الإجمالي	**9,025**	**%100**

الهيئة العامة للنقل.

توزيع التراخيص وفق النشاط

على مستوى النشاط، جاءت التراخيص الصادرة لنقل البضائع في مقدمة التراخيص الجديدة التي صدرت عام 2025 بنسبة 58%، تلتها تراخيص النقل الخفيف للبضائع بفارق كبير بنسبة 19%، ثم تراخيص وسطاء الشحن بنسبة 5%، وتأجير السيارات الخاصة فئة ب وفئة أ بنسبة 4% و3% على التوالي.

التوزيع النسبي للتراخيص الصادرة للشركات حسب النشاط في 2025

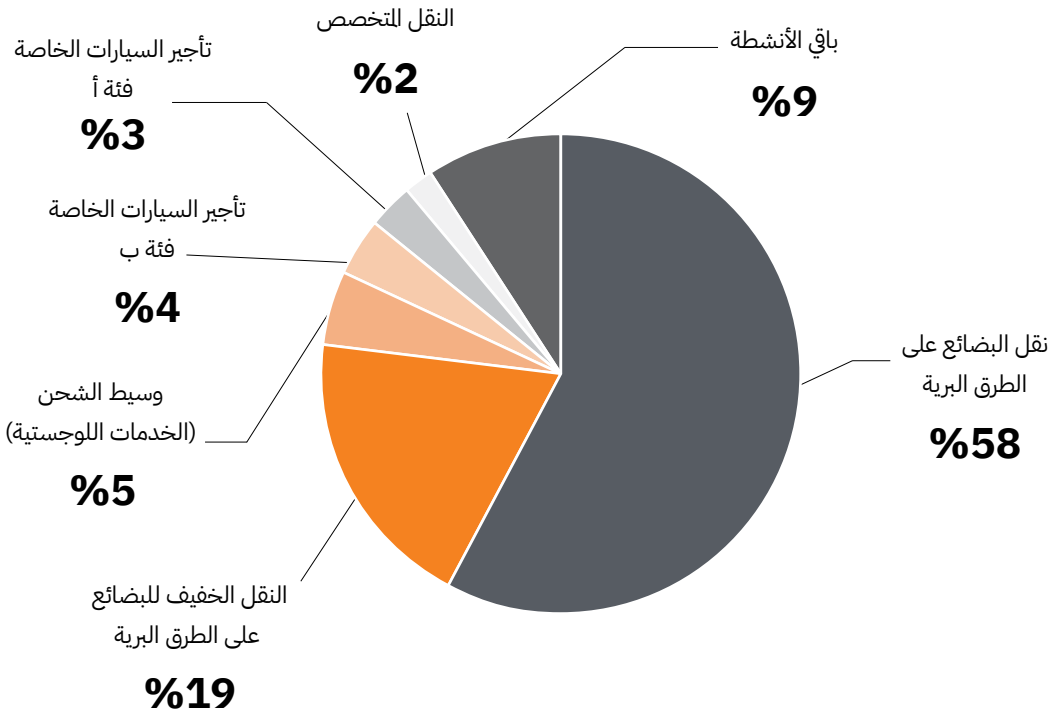

الهيئة العامة للنقل.

3/5/3/2 تطور أعداد الزوار والسياح الوافدين

يمثل الزوار والسياح الوافدون من الخارج أعداداً إضافية من المستهلكين بجانب السكان. ويعتبر عددهم عاملاً محفزاً رئيساً لنمو الطلب على قطاع النقل بأسواقه المختلفة. تخطت المملكة هدف «100 مليون سائح بحلول 2030» بتسجيل 109.3 مليون سائح في 2023، نحو ربعهم (27.4 مليون) زوار وسياح وافدون من الخارج والباقون (81.9 مليون) سياح محليون؛ وواصلت النمو في 2024 بتسجيل 29.7 مليون سائح وافد و86.2 مليون سائح محلي، وعليه تم رفع الهدف إلى «150 مليون سائح بحلول 2030»، كما حققت 29.3 مليون سائح وافد و93.3 مليون سائح محلي في 2025.

ومن المرتقب أن تعزز عوامل الفعاليات الدولية وتيسير إجراءات الدخول وتطوير الوجهات الترفيهية والثقافية نمو السياح وتوسع قطاع السياحة ومن ثم الطلب على خدمات النقل والشحن الجوي، والنقل البحري، والنقل البري داخل المدن، فضلاً عن الخدمات اللوجستية ذات العلاقة، وخدمات التوصيل وغيرها.

وسيسهم هذا النمو في زيادة مرونة القطاع وفرصه الاستثمارية وتعزيز مكانته كمكون استراتيجي داعم لمستهدفات رؤية السعودية 2030 من تنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمارات الإقليمية والعالمية في قطاعات غير نفطية.

تطور عدد السياح بالمملكة

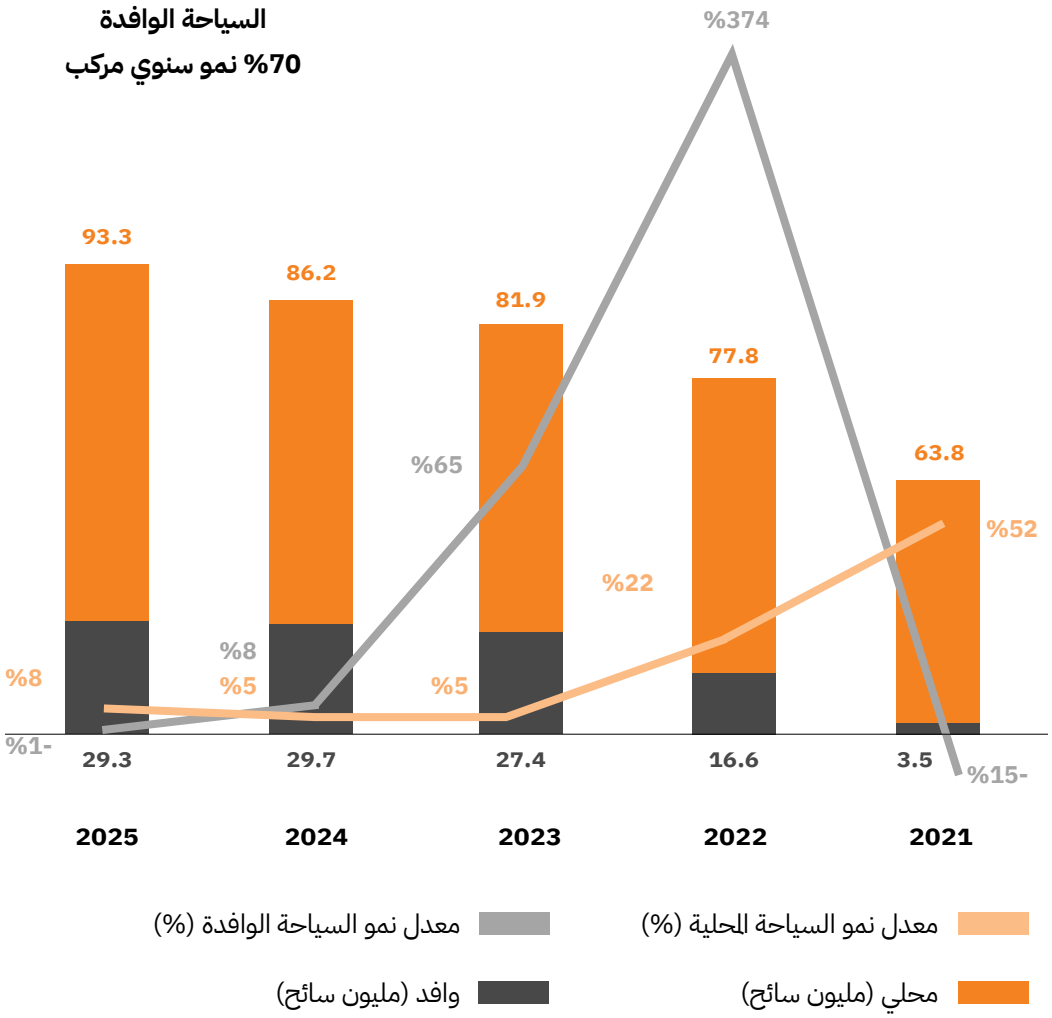

وزارة السياحة، الإحصاءات السياحية.

الجزء الثالث:

مستقبل قطاع النقل والخدمات اللوجستية

تُعد رؤية المملكة 2030 خطة ما بعد النفط الهادفة إلى تطوير وتنويع الاقتصاد والمجتمع، وتدور حول محاور رئيسة (مجتمع حيوي – اقتصاد مزدهر – وطن طموح) تتفرع إلى 97 هدفاً استراتيجياً يتم تحقيقها عن طريق 11 برنامجاً:

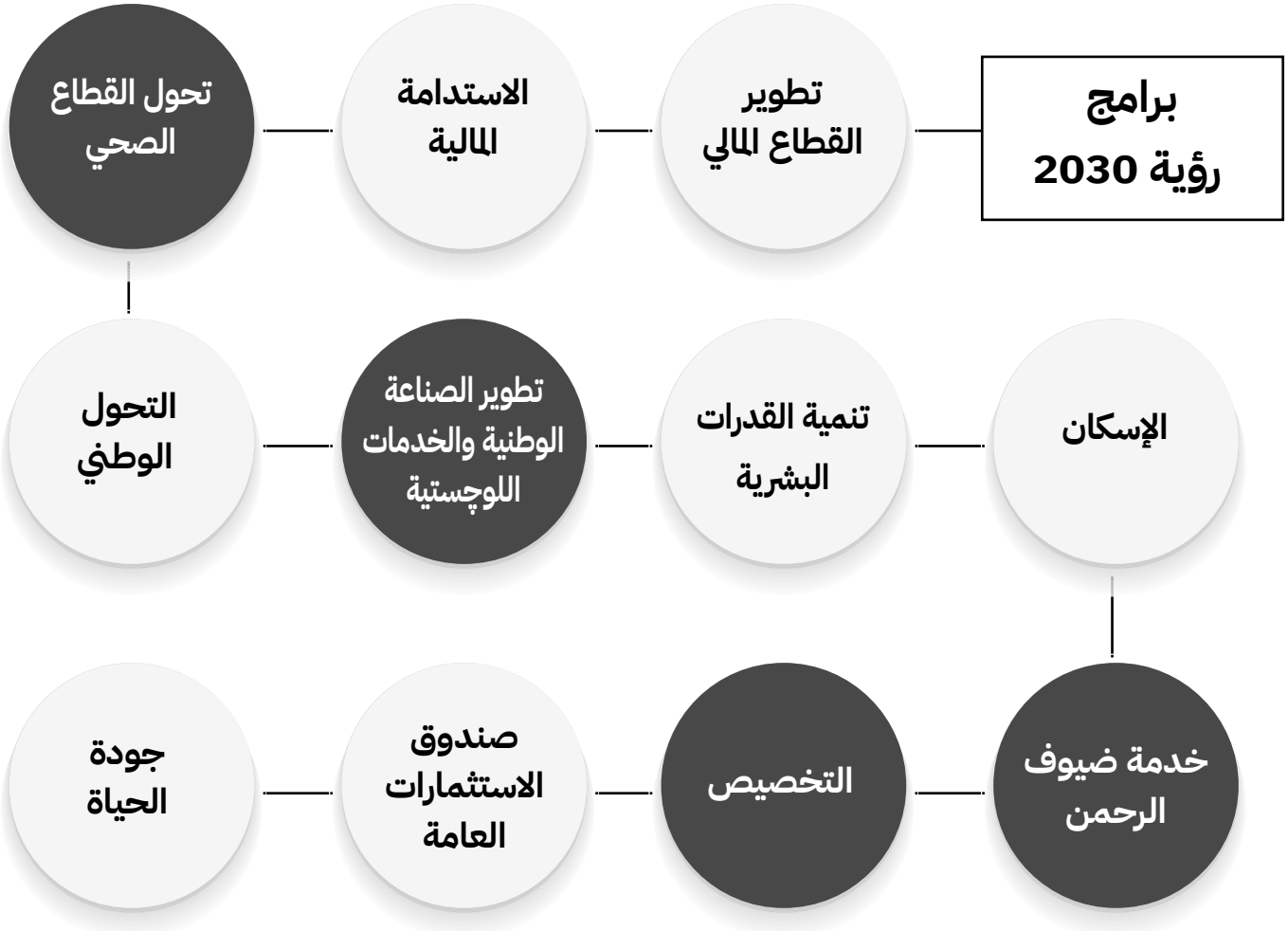

وتُسهم وزارة النقل والخدمات اللوجستية والجهات التابعة لها، من خلال الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، في تحقيق خطط ومستهدفات الرؤية، حيث تتقاطع مع أغلب برامج الرؤية والتي نستعرض أبرزها فيما يلي:

1/3 قطاع النقل في رؤية 2030 – الاستراتيجية الوطنية للنقل

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب NIDLP): يهدف «ندلب» الذي أُطلِقَ في 2019 إلى «تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية؛ عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة؛ والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة». يشمل البرنامج 4 قطاعات: الطاقة، التعدين، الصناعة، والخدمات اللوجستية.

يُعد ندلب أهم برنامج يساهم فيه قطاع النقل بشكل مباشر، إذ يعمل القطاع على تحقيق هدف الرؤية من المستوى الثاني (المسند على برنامج «ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي»)، ويقود أيضاً تحقيق هدفين من المستوى الثالث وهما: «إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية» و «تحسين الربط المحلّي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل».

برنامج تحوُّل القطاع الصحي: يعمل قطاع النقل على تعزيز السلامة المرورية، كهدف استراتيجي من خلال خفض نسبة معدلات الوفيات على الطرق، ورفع مستواها لتفي بمعايير السلامة المرورية، وزيادة الثقافة والوعي بسلامة الطرق.

برنامج التخصيص: يسهم قطاع النقل في أهداف المستوى الثالث للرؤية، والمتمثلة في خصخصة خدمات حكومية محدَّدة، وذلك بإشراك القطاع الخاص في أصول النقل.

برنامج ضيوف الرحمن: يُسهم قطاع النقل مباشرة في رفع جودة الخدمات المقدَّمة ضِمْن رحلة مناسك الحج والعمرة.

برامج أخرى: إلى جانب ذلك يساهم القطاع في تحقيق أهداف عدد من البرامج مثل: برنامج جودة الحياة، برنامج التحول الوطني، برنامج الاستدامة المالية، تنمية القدرات البشرية، وغيرها من البرامج[7].

الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية

تهدف الاستراتيجية إلى ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي وحلقة وَصْل للقارّات الثلاث، وقد تم تحديث الاستراتيجة خلال عام 2025 لتوحيد الرؤى وتحقيق التكامل مع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. وتقوم على 4 ركائز رئيسة، ينطلق منها 12 هدفاً استراتيجياً تعكس الطموحات طويلة المدى التي يسعى القطاع إلى تحقيقها بحلول عام 2030. يتم قياس كل هدف بمجموعة مؤشرات قياس أداء استراتيجية أبرزها:

7 وزارة النقل والخدمات اللوجستية، التقرير السنوي 2021.

معدلات الإنجاز لأبرز أهداف ومؤشرات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية 2030

ركيزة	الأهداف الاستراتيجية	أبرز (*) مؤشرات الأداء	المستهدف بحلول 2030	المتحقق (**)	معدل الإنجاز لأبرز المؤشرات
1. ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي	1. إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية	الوصول لدرجة 4.01 والمرتبة 10 عالمياً	درجة 3.4 والمرتبة 38 عالمياً آخر تقرير للبنك الدولي لعام 2023	85% (تحتاج للمملكة للتقدم 28 مرتبة)
	2. تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل	مؤشر اتصال المطارات مع العالم	أحد أفضل 15 دولة	المرتبة الـ 18 لعام 2025	(تحتاج للمملكة للتقدم 3 مراتب)
		عدد الوجهات التي لديها 52 رحلة مباشرة من/إلى المملكة كحد أدنى	224 (160 مستهدف 2025)	176	تم تحقيق مستهدف 2025 وتجاوزه (الحاجة لرفع العدد بمقدار 48 وجهة للوصول لمستهدف 2030)
		الشحن الجوي	4.5+ مليون طن شحن جوي	1.18 مليون طن لعام 2025	26%
		عدد مسافري النقل الجوي	330+ مليوناً	141 مليون لعام 2025	43%
2. الارتقاء بجودة الحياة بالمدن السعودية	3. تقليل معدل حوادث النقل والوفيات وتأسيس ثقافة السلامة	عدد وفيات الطرق لكل 100 ألف نسمة	أقل من 8 وفيات/ 100 ألف نسمة (12.38 مستهدف عام 2024)	12.13 وفاة /100 ألف نسمة لعام 2024	تم تحقيق مستهدف 2024 وتجاوزه (الحاجة لتقليل المعدل 4.13 وفاة للوصول لمستهدف 2030)
	4. الطرق التي تفي بمعايير السلامة المرورية	نسبة الطرق التي تفي بمعايير السلامة المرورية حسب التقييم الدولي للطرق IRAP	90% (80% مستهدف عام 2025)	81.48%	تم تحقيق مستهدف 2025 وتجاوزه (الحاجة لرفع النسبة بمقدار 8.5% للوصول لمستهدف 2030)
	5. تقليل التأثير السلبي لقِطَاعات النقل في البيئة؛ خاصة استهلاك الطاقة	نسبة استهلاك الطاقة	تقليل الاستهلاك بنسبة 25%	0%	0%
3. تحقيق توازن الميزانية العامة	6. تحسين تنافسية الخدمات اللوجستية لتمكين الصناعات المحلية	حصة خطوط الطيران الأجنبية من الرحلات الدولية	50% (56% مستهدف عام 2025)	58.4%	116% (تم تحقيق الهدف بالكامل وتجاوزه)
		نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	10%	متوسط 5.9% لعام 2025	59%
	7. تحسين إدارة الأصول وقدرات الصيانة	نسبة الانضباط في مشاريع إنشاء الطرق	92% (90% مستهدف عام 2025)	95.5%	104% (تم تحقيق الهدف بالكامل وتجاوزه)
	8. ضمان استدامة القطاع مالياً، برفع كفاءة الإنفاق ومشاركة القطاع الخاص في تسليم وتشغيل أصول النقل	الإيرادات غير النفطية للقطاع	يتم تحديث المستهدف سنوياً (21 مليار ريال لعام 2025)	25 مليار ريال لعام 2025	119% (تم تحقيق الهدف بالكامل وتجاوزه)
4. تحسين أداء الجهاز الحكومي	9. تبني أنظمة النقل الحديثة والاستفادة من التقنيات الحديثة ذات الصلة	نسبة أتمتة الخدمات في وزارة النقل والخدمات اللوجستية	100% (100% مستهدف عام 2025)	100%	تم تحقيق الهدف بالكامل
	10. بناء قطاع متعاون وعالي الأداء وموجه نحو العملاء	متوسط درجة جهات القِطاع المتميزة مؤسَّسياً	تحقيق جائزة الملك عبد العزيز للجودة - المستوى الذهبي (500) لجميع جهات القطاع (350 مستهدف عام 2025)	400***	114% (تم تحقيق الهدف بالكامل وتجاوزه)

وزارة النقل والخدمات اللوجستية، التقارير السنوية
الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات المرور والمواصلات.

* يوجد لكل هدف استراتيجي أكثر من مؤشر قياس أداء.
** وفق أحدث البيانات المتاحة.
*** المؤشر يُقاس كل سنتين والقيمة المتحققة خاصة بعام 2024.

المخطط العام للمراكز اللوجستية

وتتجه الاستراتيجية الوطنية للنقل مع برنامج ندلب إلى تدشين 59 منطقة لوجستية بحلول 2033 بإجمالي مساحة تتجاوز 100 مليون م2، ويعمل منها اليوم 24 مركزاً بنهاية عام 2025 بمساحة 34.6 مليون م2. كما أُفتتحت أول منطقة لوجستية متكاملة في مطار الملك خالد الدولي بالرياض كجزء من خططها لزيادة سعة الشحن وتعزيز سلاسل التوريد.

المخطط العام للمراكز اللوجستية وما تم إنجازه

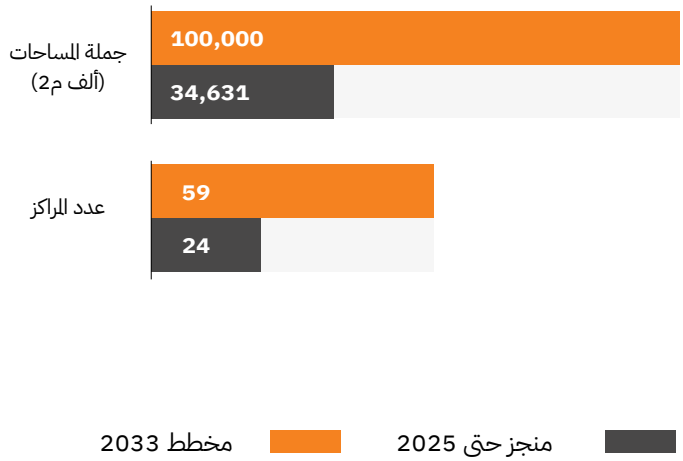

البيان	عدد المراكز	جملة المساحات (ألف م2)
مخطط 2033	59	100,000
منجز حتى 2025	24	34,631
نسبة المنجز	%40.6	%34.6

وزارة النقل والخدمات اللوجستية.

يضم المخطط العام للمراكز اللوجستية 59 مركزاً، تتضمن 12 مركزاً لوجستياً في منطقة الرياض، و12 مركزاً في منطقة مكة المكرمة، و17 مركزاً في المنطقة الشرقية، و18 مركزاً في بقية مناطق المملكة.

التوزيع الجغرافي للمخطط العام للمراكز اللوجستية 2033

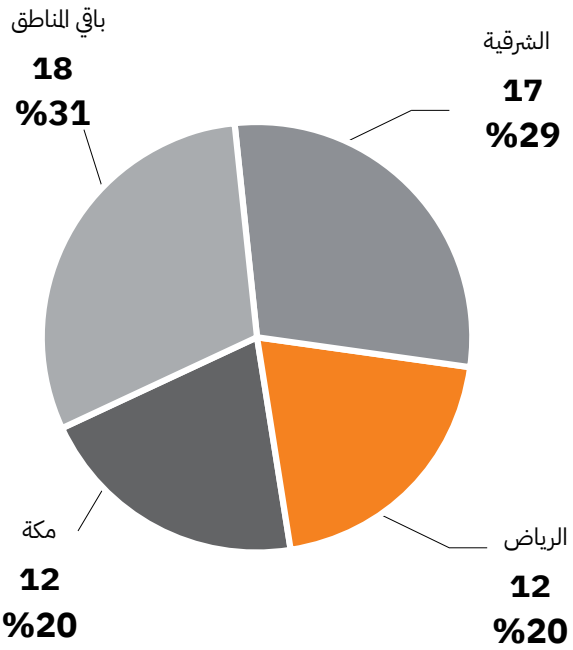

المنطقة	العدد	النسبة
المنطقة الشرقية	17	%29
الرياض	12	%20
مكة المكرمة	12	%20
باقي المناطق	18	%31
الإجمالي	59	%100

وزارة النقل والخدمات اللوجستية.

أبرز الإنجازات المتعلقة بإنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية

1 - تفعيل المنطقة اللوجستية الخاصة المتكاملة بمطار الملك خالد الدولي بالرياض (المتضمنة في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بقيمة 664 مليون ريال) وإصدار اللوائح والتشريعات اللازمة بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية.

- تم إصدار أول سجل تجاري بالمنطقة عام 2021
- تم توقيع اتفاقية بين المملكة واتِّحاد النقل الجوِّي (IATA) لإنشاء مقر للاتحاد بالمملكة.

2 - تصنيف ميناء جدَّة الإسلامي في المرتبة الـ 37 عالمياً ضِمْن أكبر 100 ميناء بالعالم في عام 2021 بحسب التقرير السنوي العالمي LIoyd's List. وتوقيع اتفاقية لإنشاء منطقة لوجستية متكاملة بالميناء مع شركة «ميرسك العربية السعودية»؛ لإنشاء أكبر منطقة لوجستية متكاملة للشركة في الشرق الأوسط بميناء جدَّة الإسلامي.

3 - وضع حجر الأساس لمنطقة لوجستية متكاملة في ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام باستثمارات قدرها 1.3 مليار ريال. وتوفر المنطقة منظومة متكاملة من الخدمات اللوجستية المؤتمتة، تشمل مرافق تخزين متخصصة للبضائع العامة والمنتجات المبردة، وساحات مهيأة لتداول المنتجات البتروكيماوية، إلى جانب منطقة مخصصة لإعادة التصدير، وحلول متقدمة للتجارة الرقمية والتوزيع المحلي.

4 - العمل على مشروع لإعداد نظام الخدمات والمراكز اللوجستية.

5 - في أكتوبر 2025، فعلت الوزارة، بالتعاون مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، البنية التحتية للمركز اللوجستي بمدينة سكاكا الصناعية على مساحة تقارب 70 ألف م^2، ليضم عدداً من الشركات اللوجستية، منها «نوبكو»، مع طرح مساحات استثمارية وتأجيرية للمستثمرين.
ويُسهم المركز في تعزيز البنية التحتية اللوجستية، وتوسيع الأنشطة والخدمات اللوجستية بالمملكة، وتمكين الاستثمار، ودعم احتياجات القطاع الخاص، بما يتماشى مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

2/3 أهم المشاريع العملاقة المستقبلية ذات الأثر في القطاع

تشكل المشاريع العملاقة في المملكة العربية السعودية نواة التحول الاقتصادي الشامل، حيث تتداخل بشكل حيوي مع الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية لرؤية 2030. لا تقتصر هذه المشاريع على أبعادها الإنشائية فحسب، بل تمثل محركات استراتيجية لتعزيز كفاءة سلسلة القيمة اللوجستية، وربط المراكز الاقتصادية، وتمكين التكامل بين مختلف وسائل النقل.

تُشرف على هذه المشاريع جهات حكومية - كصندوق الاستثمارات العامة - تسعى إلى جذب استثمارات القطاع الخاص من خلال توفير فرص استثمارية مبتكرة، ما يعزز مكانة المملكة كوجهة استثمارية رائدة في مشاريع البنية التحتية. وتعتبر المملكة حالياً مركزاً ضخماً للخدمات اللوجستية والنقل، حيث تهدف «الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية» إلى ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي يربط القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمارات في البنية التحتية بحلول 2030 إلى نحو 1 تريليون دولار[8].

وتشير التقارير المتخصصة والبيانات الحكومية إلى أن المملكة قد ضخت استثمارات ضخمة في البنية التحتية خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك في إطار خطتها الطموحة «رؤية 2030» لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، حيث يمكن تقسيم تلك المشاريع كالتالي:

- **النقل:** يشمل تطوير المطارات والطرق والسكك الحديدية، وتعمل المملكة على تنفيذ استراتيجية لوجستية بقيمة 147 مليار دولار.

- **السياحة والضيافة:** تستثمر المملكة في تطوير وجهات سياحية جديدة ومرافق ضيافة لجذب السياح وتحقيق هدفها المتمثل في استقبال 150 مليون زائر بحلول عام 2030.

- **التمويل:** تعتمد المملكة على مزيج من التمويل العام والخاص لتمويل هذه المشاريع، حيث يشكل التمويل الحكومي الحصة الأكبر (77%)، بينما يلعب القطاع الخاص دوراً متزايداً في المشاركة في تمويل المشروعات، وخاصة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- **مراكز النقل متعدد الوسائط:** إنشاء مراكز متكاملة لربط النقل البري والجوي والبحري، ما يسهل عمليات الشحن والتفريغ.

- **التقنيات الحديثة:** يتم التركيز على أتمتة المستودعات ومراكز التوزيع، واستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة سلاسل الإمداد، لزيادة الكفاءة وتقليل التكاليف.

- **مشاريع النقل الذكي والمستدام وأنظمة المرور الذكية:** استخدام الذكاء الاصطناعي وإشارات المرور الذكية لتقليل الازدحام المروري.

- **المركبات ذاتية القيادة والحافلات الكهربائية:** يتم استكشاف وتطبيق هذه التقنيات في المدن الجديدة مثل «ذا لاين» في نيوم.

8 https://www.spa.gov.sa/en/N2261435

وفيما يلي موجز لأبرز المشاريع المستقبلية ذات الأثر في قطاع النقل، حيث يُعد صندوق الاستثمارات العامة (PIF) المطور الرئيس للمشاريع الضخمة الهادفة إلى إعادة تعريف مستقبل الحياة والترفيه بالبلاد، مُركزا على الاستثمارات التي تستهدف تنويع الاقتصاد، وأيضا على إنشاء قطاعات اقتصادية جديدة لم تكن موجودة تخلق فرص عمل جديدة وتوطن التقنيات المتقدمة.

مشروع نيوم

تقدر التكلفة المبدئية للمشروع بنحو 500 مليار دولار، ويشمل نظاماً ذكياً متكاملاً يدمج تقنيات المركبات ذاتية القيادة، ووسائل النقل الجماعي عالية السرعة، كما يشمل بنية تحتية رقمية توفر أنظمة إدارة حركة النقل الذكية القائمة على الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، هذا بالإضافة إلى ربط بحري وجوي من خلال ميناء نيوم المتطور ومطار نيوم الدولي، بالإضافة إلى هذا، فإن المشروع يضم مشاريع فرعية مثل «ذا لاين» (مدينة عمودية)، و «أوكساجون» (مركز صناعي عائم)، و«تروجينا» (وجهة سياحية جبلية)، و«سندالة» (جزيرة فاخرة).

مشروع القدية

وهو مشروع إقامة مدينة ترفيهية ورياضية تهدف إلى جعل المملكة وجهة سياحية فريدة، حيث تشمل مرافق ترفيهية ضخمة مثل «Six Flags» ومدينة رياضية ومنطقة سفاري. وهو ما سيدفع بدوره لتعزيز الطلب على خدمات النقل بأنواعها البري والجوي والبحري والسككي، فضلاً عن الخدمات اللوجستية ذات العلاقة.

مشروع البحر الأحمر

وجهة سياحية فاخرة على الساحل الغربي يضم أكثر من 90 جزيرة وتعتمد على الطاقة المتجددة كمصدر رئيس للطاقة، وتستهدف المشاريع (القدية، البحر الأحمر، وأمالا) استقبال نحو 50 مليون سائح وزائر سنوياً بحلول 2030 (48 مليون للقدية، مليون بحد أقصى للبحر الأحمر، 100+ ألف لأمالا)، وهو ما سيخلق طلباً موازياً على النقل الجوي والبري الفاخر والسياحي، إلى جانب تحفيز الاستثمارات الضخمة في مشاريع البنية التحتية.

مشروع روشن

شركة تطوير عقاري تابعة لصندوق الاستثمارات العامة والذي أسسها كأحد مشاريعه العملاقة المساهِمة في تحقيق أهداف رؤية 2030، وذلك من خلال تركيز روشن على إنشاء مجتمعات سكنية متكاملة ببنية تحتية حديثة في مختلف مناطق المملكة والمساهمة في تمكين 70% من المواطنين السعوديين من تملك المنازل.

مشروع بوابة الدرعية

مشروع تطوير تاريخي وثقافي يهدف إلى إحياء حي الطريف التاريخي المسجل في قائمة اليونسكو للتراث العالمي، وتحويله إلى وجهة ثقافية وسياحية.

مشاريع المطارات

تشمل تطوير وتوسعة مطارات رئيسة مثل مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة ومطار أبها الجديد، ومطار الملك سلمان الدولي، كما يجري التوسع في مطارات أخرى مثل أبها والطائف والقصيم وحائل، إضافة إلى مطار نيوم الدولي الذي يُعد أحد أبرز المكونات الاستراتيجية لمدينة نيوم المستقبلية.

تطوير الموانئ الرئيسة

تشمل الخطط تطوير ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبد العزيز بالدمام لزيادة قدراتها التشغيلية واستقبال السفن العملاقة.

إنشاء مناطق لوجستية (مشاريع التخزين والخدمات اللوجستية)

يجري بناء وتطوير مناطق لوجستية جديدة ومتكاملة في الموانئ الرئيسة لزيادة كفاءة عمليات الشحن والتفريغ والتخزين وفق الخطط العام للمراكز اللوجستية المستهدِف إنشاء وتطوير 59 مركزاً لوجستياً في جميع مناطق المملكة، بمساحة إجمالية تتجاوز 100 مليون متر مربع، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الحديثة كالذكاء الاصطناعي، والتحليل التنبؤي، وأنظمة تتبع الشحنات، لزيادة كفاءة وسرعة العمليات اللوجستية.

1/2/3 مشاريع جديدة ومشاريع توسعة بالنقل البري

تطوير شبكة الطرق بمنطقة الرياض

في إطار الخطط المستمرة لتوسعة وتحديث شبكات الطرق السريعة لربط المدن الكبرى والمناطق الاقتصادية، تعمل الهيئة العامة للطرق على تنفيذ مشاريع كبرى بقيمة 3 مليارات ريال لتطوير شبكة الطرق بمنطقة الرياض. تغطي تلك المشاريع نحو 15 ألف كم، وتشمل إنشاء طرق جديدة وصيانة شاملة بجميع محافظات المنطقة. وأنجزت الهيئة 23 مشروعاً حتى 2024 منها 20 مشروعاً لعمليات الصيانة الوقائية تغطي 215 كم بتكلفة تُقدر بـ 170 مليون ريال، فضلاً عن 3 مشاريع للسلامة المرورية تزيد قيمتها على 171 مليون ريال[9].

يُشار كذلك إلى أن هناك 18 مشروعاً جديداً بمساحة 516 كم وبقيمة 1.5 مليار ريال قيد التنفيذ، كذلك فإن الهيئة تعمل على 48 مشروعاً آخر للصيانة الوقائية على مساحة 2.5 ألف كم وبتكلفة تقدر بمليار ريال [10].

9 constructionweekonline.com

10 السابق

2/2/3 مشاريع جديدة ومشاريع توسعة بالنقل البحري

وقعت الهيئة العامة للموانئ السعودية «موانئ» في يونيو 2025 عقود التخصيص لمحطات البضائع متعددة الأغراض في 8 موانئ مع المركز الوطني للتخصيص، بقيمة استثمارية تتجاوز 2.2 مليار ريال، هذا بالإضافة إلى موانئ جديدة تم الإعلان عنها:

ميناء أوكساجون Oxagon (مشروع جديد)

وهو عبارة عن ميناء طافٍ ضمن مشاريع نيوم، ضمن مدينة صناعية متكاملة تسهم في جعل السعودية مركزاً إقليمياً للاستيراد والتصدير، ويأتي إنشاء الميناء في صميم مستهدفات الرؤية، والتي تدفع نحو تحسين أداء المراكز اللوجستية وتحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل، ويستهدف الميناء جذب الاستثمارات العالمية، وإقامة الشراكات الاستراتيجية، فضلاً عن تبني أحدث التقنيات بداية من توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي وصولاً إلى الروبوتات.

ميناء صناعي جديد في رأس الخير (مشروع توسعة)

يقوم على تطوير ميناء رأس الخير والتكامل مع منطقة RAZMIC الصناعية ضمن عدة مشاريع لتطوير البنية التحتية برأس الخير ويستهدف دعم التصنيع المحلي والخدمات الصناعية بالمنطقة الشرقية.

3/2/3 مشاريع جديدة ومشاريع توسعة بالنقل الجوي

تشهد المملكة خططاً طموحة في قطاع النقل الجوي تهدف إلى ترسيخ موقعها كمركز إقليمي وعالمي، ومن أبرز المشاريع المعلنة تطوير وتوسعة مطارات قائمة مثل مطار الملك سلمان الدولي بالرياض، إلى جانب إنشاء مطارات جديدة تدعم حركة السياحة والنقل التجاري.

1/3/2/3 مشاريع جديدة

- **مطار الملك سلمان الدولي- الرياض:** يُعد من أكبر مشاريع النقل الجوي على مستوى العالم، بمساحة تقدر بـ 57 كم2، يضم 6 مدارج و7 محطات للركاب، ويتوقع أن يستوعب نحو 100 مليون مسافر سنوياً بحلول 2030، على أن يرتفع إلى 185 مليون مسافر بحلول 2050، ويأتي المشروع داعماً لتحول الرياض إلى مركز لوجستي واتصال عالمي، خاصة بعد المبادرة التي قامت بها المملكة من استضافة المكاتب الإقليمية لكبرى الشركات العالمية بالرياض.

- **مطار البحر الأحمر الدولي:** تم افتتاح المطار في 2023 في تبوك ليكون داعماً رئيساً لتنمية وجهة «the red sea» ويتوقع أن يستوعب نحو مليون مسافر سنوياً بحلول 2030.

- **مطار خليج نيوم:** بدأ عملياته التجارية في 2019 حيث يُعد أول مطار تجاري يعمل ضمن مشروع نيوم.

- **مطار الطائف الدولي:** يستهدف خدمة الحجاج بالإضافة إلى دعم السياحة الداخلية ومن المتوقع أن يستوعب قرابة 2.5 مليون مسافر سنوياً بحلول 2030.

- **مطار جازان الدولي الجديد:** يستهدف رفع الطاقة الاستيعابية لمطار الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى 5.4 مليون مسافر سنوياً. بلغت نسبة إنجازه 94% حتى أبريل 2026، ومستهدف بدء تشغيله التجريبي خلال الأشهر المتبقية من العام.

2/3/2/3 مشاريع توسعة

توسعة مطار أبها

يقوم المشروع على زيادة المساحة من 10.5 ألف م2 إلى 65 ألف م2، ليسع 13 مليون مسافر سنوياً بحلول 2028 قياساً بقرابة 1.5 مليون حالياً.

توسعة مطارات المنطقة الشرقية (الدمام، الأحساء، والقيصومة)

يستهدف المشروع زيادة الطاقة الاستيعابية لمطار الملك فهد الدولي (الدمام) ليستقبل 19.3 مليون مسافر سنوياً بحلول 2030؛ كما يستهدف تعزيز سعة الشحن الجوي إلى أكثر من 600 ألف طن سنوياً؛ ويشمل أخيراً إنشاء بوابات إلكترونية لتسهيل إجراءات المسافرين.

تطوير مطار الملك عبد العزيز في جدة

يقوم المشروع على رفع الطاقة الاستيعابية للمطار ليصل إلى نحو 80 مليون مسافر سنوياً من خلال الدفع بمحطات جديدة، وكذلك تطوير الخدمات المقدمة.

4/2/3 مشاريع جديدة ومشاريع توسعة بالنقل السككي

1/4/2/3 مشاريع جديدة

قطار «حلم الصحراء»

هو أول قطار فاخر (خمس نجوم) في الشرق الأوسط يتكون من 14 عربة و34 جناحاً و40 كابينة فاخرة، يهدف إلى توفير تجربة سفر فريدة واستكشاف طبيعة الصحراء السعودية وينطلق من محطة قطار الشمال بالعاصمة الرياض إلى محطة قطارات الركاب بالقريات مروراً بمدن أخرى مثل حائل، كما يضم صالات استقبال ومن المتوقع – وفقاً للشركة المطورة – أن يتم تشغيله في نهاية الربع الثالث لعام 2026.

تنفيذ مترو جدة

يشمل المخطط طويل الأمد لمشروع مترو جدة شبكة مكونة من أربعة خطوط (مسارات) تغطي أكثر من 160 كم، مع 81 محطة في المجموع، بتكلفة مبدئية تقدر بنحو 60 مليار ريال. هذه الخطوط هي الأزرق والبرتقالي والأخضر والأحمر؛ حيث سيكون الخط الأزرق - الممتد من مطار الملك عبد العزيز الدولي إلى محطة قطار الحرمين السريع - ذا الأولوية في الإنشاء، ممتدا لمسافة 35 كم ومغطيا 15 محطة، مما سيُحدث نقلة نوعية في حركة التنقل بين النقاط الرئيسة في المدينة، بما في ذلك المطار ومحطة القطار.

مشروع الممر السككي Cross-Kingdom Rail Corridor

ويطلق عليه أحياناً مشروع الجسر البري «Landbridge Project»، وهو عبارة عن مشروع سكك حديدية لربط جدة بالدمام، حيث يمتد على مسافة 1,500 كم، ويتضمن خطاً فائق السرعة لنقل البضائع والركاب بطول 900 كم بين الرياض وجدة. تُقدر تكلفة المشروع بنحو 100 مليار ريال، وسيبدأ تنفيذه على مراحل، ليُستكمل بالكامل قبل عام 2034.

خط سكة حديد نيوم

سيتم بناء خط سكة حديد فائق السرعة ضمن مدينة نيوم المستقبلية لربط الأجزاء الرئيسة للمدينة مثل «ذا لاين» و«أوكساجون».

2/4/2/3 مشاريع توسعة

توسعة مترو الرياض

عبر «الخط السابع» المخطط أن يضم 19 محطة وأن يربط أبرز المشاريع الحضرية والثقافية كمشروع القدية ومتنزه الملك عبد الله ومتنزه الملك سلمان ومدينة مسك وبوابة الدرعية بإجمالي طول يصل إلى 65 كم أغلبها تحت الأرض.

الجزء الرابع:

تقدير حجم القطاع الحالي والمتوقع

يتناول هذا الجزء من التقرير تقدير حجم القطاع الحالي والمتوقع بالسوق السعودية. وبدايةً سوف نستعرض أُسس وافتراضات تقدير حجم القطاع الحالي:

إجمالي حجم القطاع هو حاصل جمع الإيرادات التشغيلية للأسواق الفرعية للقطاع وهي: (النقل البري والنقل عبر الأنابيب، النقل المائي، النقل الجوي، التخزين وأنشطته الداعمة للنقل، وأنشطة البريد ونقل الطرود).

1/4 تطور حجم قطاع النقل والخدمات اللوجستية خلال السنوات الخمس الماضية

وفقاً لتقديرات أرقام، نما حجم قطاع النقل والخدمات اللوجستية بأسواقه الخمس خلال الخمس سنوات الماضية بمعدل نمو مركب بلغ نحو 11.3% ليبلغ نحو 188.3 مليار ريال (50.2 مليار دولار) في عام 2025. يعكس هذا النمو المرتفع نسبياً تصاعد الطلب على خدمات النقل والخدمات اللوجستية مدفوعاً بعوامل رئيسة أبرزها النمو السكاني؛ ونمو السياح والزائرين؛ وتنامي أعداد الركاب وكميات الشحن السككي والبري والبحري والجوي؛ إلى جانب زيادة أعداد المستودعات والمراكز اللوجستية ومساحتها بالسوق السعودية.

تطور حجم قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة

السنوات	حجم القطاع		النمو السنوي (%)
	مليار ريال	مليار دولار	
2021	122.7	32.7	%19
2022	149.9	40	%22.2
2023	170	45.3	%13.4
2024	178.2	47.5	%4.8
*2025	188.3	50.2	%5.7
النمو المركب	**-**	**-**	**%11.3**

الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات الأعمال الهيكلية، والمسح الاقتصادي الشامل.
* تقديرات بناء على معدلات النمو التاريخية للفترة 2019-2024.

2/4 تقديرات حجم قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة

في ضوء تحليل التطور التاريخي لحجم قطاع النقل والخدمات اللوجستية وكذا المؤشرات السابقة المؤثرة في الطلب عليه، نتوقع أن يشهد القطاع نمواً سنوياً مركباً يُقدر بنسبة 13.6% خلال السنوات المقبلة حتى عام 2030، حيث تعكس تلك العوامل والمؤشرات في غالبيتها اتجاهاً إيجابياً سيُمكن من تحقيق نمو مستدام مدفوعاً بديناميكيات السوق المحلية والفرص الواعدة في الاقتصاد الوطني ضمن رؤية 2030، والتالي أبرز تلك العوامل:

- **سجلت المملكة معدلات نمو سكاني مستقرة خلال السنوات الأخيرة (4.2% متوسط نمو سنوي مركب)، مع توقعات باستمرار هذا النمو حتى عام 2030، ما يعزز من تنامي الطلب المحلي على النقل وخدماته.**
- **ارتفع الإنفاق الاستهلاكي للأسر على النقل وخدماته خلال الأعوام الماضية (وصل إلى 1,551 ريالاً/ شهر في عام 2025) ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي في ظل تحسن مستويات الدخل وتطور أنماط الإنفاق، ما يعكس الأهمية المتزايدة للنقل وخدماته في سلة الإنفاق الأسري.**

• ارتفعت الصادرات بمختلف أنواعها بمعدل نمو مركب بلغ نحو 3% سنويًا خلال الفترة الماضية، في حين سجلت الواردات نموًا مركبًا أعلى بلغ 13.5%، ما يعكس قوة قطاع النقل وخدماته اللوجستية في استيعاب ونقل ومناولة وتخزين هذا الحجم من البضائع والشحنات.

• بلوغ أعداد السياح والزائرين نحو 123 مليون سائح وزائر لعام 2025 ورفع المستهدف إلى «150 مليون سائح بحلول 2030»، ما يدعم مرونة هذا القطاع وفرصه الاستثمارية كمكون استراتيجي داعم لمكونات الرؤية من تنويع الاقتصاد وجذب استثمارات إقليمية وعالمية للأنشطة غير النفطية.

ووفقاً لمعدل النمو السنوي المركب والذي بلغ 13.6% وفق تقديراتنا، فإنه من المتوقع أن يصل حجم قطاع النقل والخدمات اللوجستية إلى 355.6 مليار ريال عام 2030 (94.8 مليار دولار تقريباً) وهو ما يعني أن حجم القطاع سوف يرتفع بنحو 89% (الضعف تقريبا) عن مستوياته الحالية.

توقعات حجم قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة خلال الفترة (2026 – 2030)

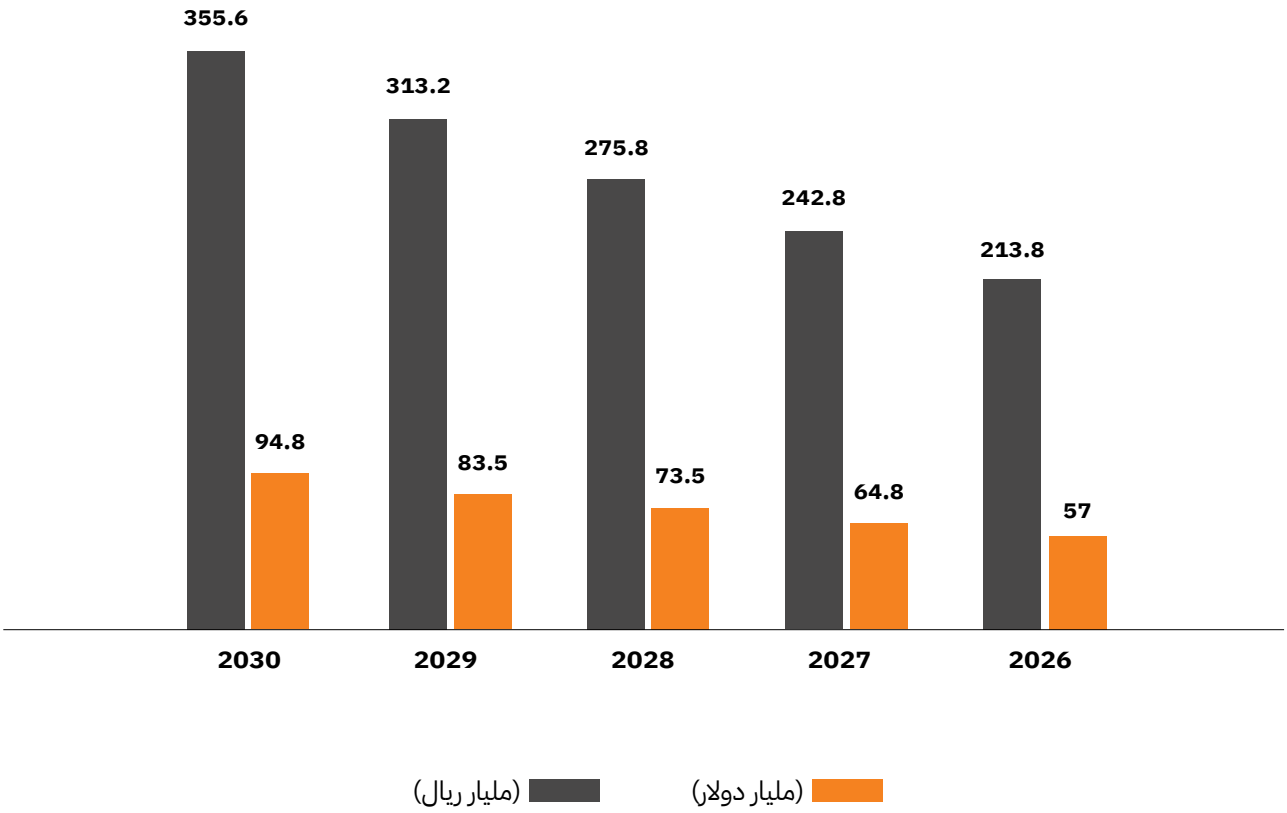

تقديرات أرقام.

الجزء الخامس:

الفرص والتحديات والحوافز الحكومية بالقطاع

يمثل قطاع النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة أحد المحركات الحيوية للنمو الاقتصادي، مدفوعاً بفرص استراتيجية تتقاطع مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وعلى رأسها توطين الصناعة وتعزيز المحتوى المحلي وتحفيز الاستثمارات.

ويساهم النمو السكاني، وارتفاع الاستهلاك، إلى جانب نمو التجارة الخارجية والداخلية، وكذا الأنشطة السياحية والفعاليات العالمية المرتقبة، في توسيع فرص السوق المحلية والدولية، وخلق بيئة مواتية لتطوير صناعة النقل والخدمات اللوجستية.

في المقابل، تواجه الصناعة تحديات جوهرية أبرزها التحديات الجيوسياسية وتحديات المنافسة. كما تعيق بعض التحديات التشغيلية، مثل تغير المناخ وغياب منظومات الإنذار المبكر، تحقيق النمو المنشود. ومن هذا المنطلق، تحرص الحكومة على تقديم حوافز نوعية لدعم القطاع تشمل برامج تمويل وتوطين، بما يعزز من مرونته وتنافسيته على المدى الطويل.

1/5 أهم الفرص

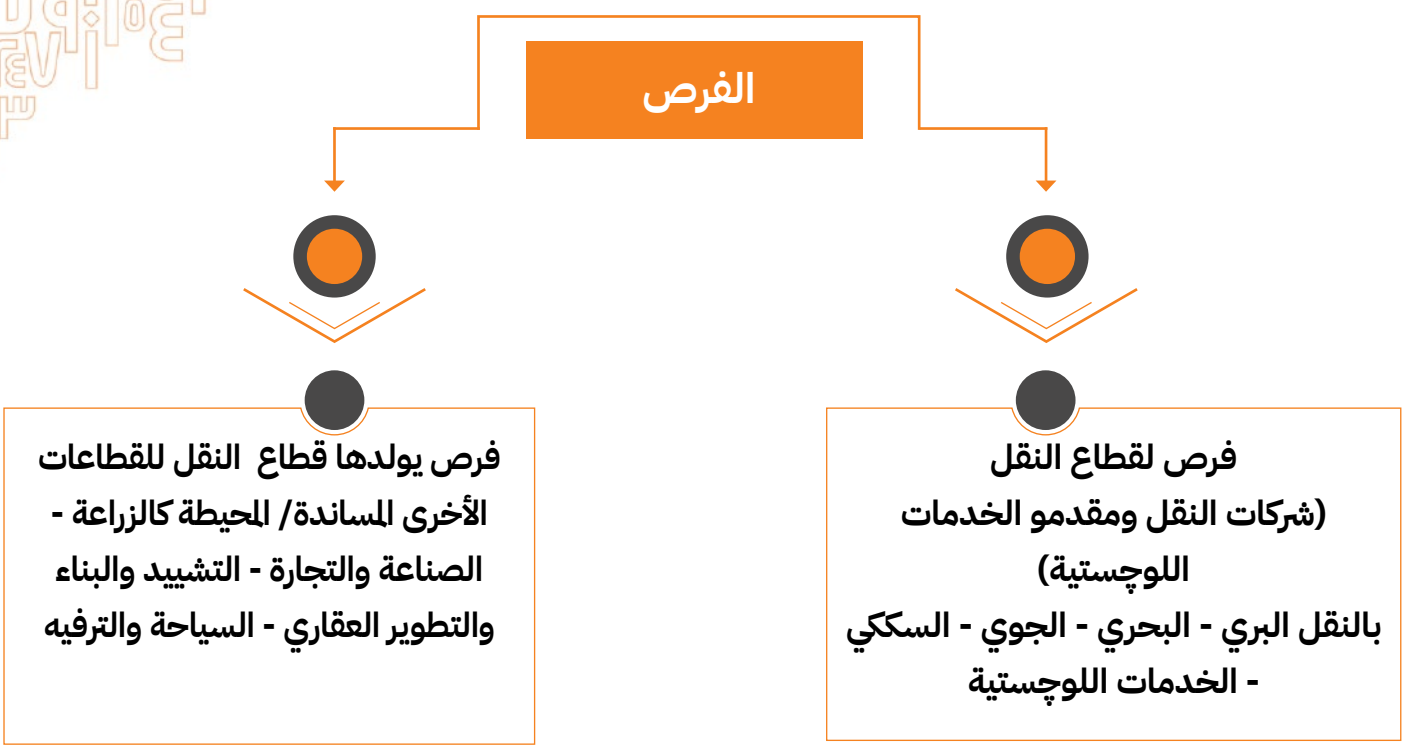

1/1/5 رؤية السعودية 2030

توطين الصناعة وتعزيز المحتوى المحلي

تُعد زيادة المحتوى المحلي في القطاعات الاقتصادية الحيوية، ومنها النقل والخدمات اللوجستية، من أولويات رؤية 2030 التي تستهدف دعم سلاسل الإمداد المحلية وتعزيز الاعتماد على الإنتاج الوطني، حيث يشكل ذلك فرصة استراتيجية للمُصنعين ومُقدمي الخدمات المحليين لتوسيع قدراتهم الإنتاجية وتقديم أجزاء ومعدات نقل، وخدمات وحلول نقل ذكية، وكذا خدمات لوجستية تتماشى مع المعايير الوطنية والعالمية، بما يساهم في تلبية الطلب المتنامي محلياً وخفض الاستيراد. وتعمل عدة برامج على بلوغ تلك الأهداف وأبرزها:

- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية «NIDLP».
- الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.
- المخطط العام للمراكز اللوجستية.
- استثمارات الدولة في القطاع عبر الموازنة العامة وصندوق الاستثمارات العامة: تستثمر الحكومة بشكل كبير في تطوير البنية التحتية للنقل كالمطارات والموانئ وشبكات الطرق، ما يعزز ربط المملكة بالأسواق العالمية ويسهل تدفق البضائع والخدمات من وإلى الموانئ والمطارات والمنافذ.

الموقع الجغرافي وفرصة التحول إلى مركز لوجستي إقليمي

- يدعم الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة فرصة التحول إلى مركز لوجستي إقليمي عالمي، خاصة مع وجود بنية تحتية بحرية فائضة تُقدر بـ 682 مليون طن.
- يستهدف المخطط العام للمراكز اللوجستية تطوير وإنشاء 59 مركزاً لوجستياً في أنحاء البلاد بحلول 2033، حيث ستوفر هذه المراكز خلال السنوات المقبلة حتى إتمامها فرصاً عديدة لشركات المقاولات والتشييد ومقدمي الخدمات اللوجستية بمختلف أنواعها وعلى مختلف أنواع النقل البري والبحري والجوي.

تطوير التشريعات وتبسيط الإجراءات لتحفيز الاستثمارات

- تعمل المملكة على تهيئة بيئة استثمارية محفزة في مختلف القطاعات، من خلال تقديم حوافز تنظيمية ومالية مدروسة تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي. كما تسعى إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتشجيع نقل المعرفة والتقنيات المتقدمة، بما يدعم توطين الصناعة، ورفع مستوى التنافسية والإنتاجية داخل البلاد.
- يوفر نظام الاستثمار الأجنبي – على سبيل المثال - حماية للمستثمرين من المصادرة إلا بحكم قضائي، ويسهل الاستفادة من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات.
- كما تخفض الجهات المختصة متطلبات التوطين في بعض قطاعات النقل، مثل توصيل الطلبات.

تطوير المناطق الواعدة

تعطي رؤية 2030 أولوية للتنمية الاقتصادية بالمناطق الإقليمية الواعدة خارج المراكز الحضرية الكبرى. يوفر هذا التوجه فرصاً نوعية لتأسيس مصانع ومنشآت لتصنيع مدخلات وأجزاء ومعدات النقل المختلفة في تلك المناطق، بما يسهم في تلبية الطلب المحلي على العديد من المدخلات والمعدات التي يتم استيرادها حالياً والخاصة بصناعة النقل البري والبحري والجوي والسككي، ويسهم أيضاً في تعزيز سلاسل الإمداد مع خلق فرص عمل للسكان المحليين.

2/1/5 نمو السكان وتغير أنماط الحياة

- يؤدي النمو السكاني وزيادة الإنفاق الاستهلاكي إلى ارتفاع معدلات الطلب على السلع والخدمات بشكل عام، الأمر الذي يتطلب نمواً في المعروض من خدمات وحلول النقل، سواء للركاب أو البضائع.
- مع النمو السكاني المستمر وتوسع المدن وتكدسها، تتولد باستمرار مشاكل نقل (ركاب وبضائع) تحتاج لحلول مبتكرة، وسريعة، وآمنة، وتتسم بالعملية والتكلفة الاقتصادية مع مراعاتها البيئة، الأمر الذي يفتح باباً لفرص عديدة ومتجددة أمام الشركات.
- ومع تغير نمط الحياة من ناحية أخرى (بارتفاع نسبة السكان العاملين رجالاً ونساء)، تتزايد الحاجة لحلول النقل الذكية التي تختصر الوقت دون الإخلال باعتبارات الأمان والسلامة.

3/1/5 نمو أنشطة السياحة والفعاليات الكبرى

أنشطة السياحة

- سجل عدد الزوار الوافدين من الخارج نحو 29.3 مليون سائح عام 2025؛ ما يمثل طلباً إضافياً على خدمات وحلول النقل بجانب طلب السكان.
- وتشهد السياحة بالمملكة تحولاً مهماً يتمثل في نمو حصة السياح الوافدين لغير الأغراض الدينية (ترفيه وقضاء عطلات، زيارة أصدقاء وأقارب، وأعمال، ...إلخ) بنسب ملحوظة خلال الفترة الماضية، مما يحول الطلب الذي يولده القطاع السياحي على مختلف الخدمات من طلب موسمي اقتصر في السابق على مواسم الحج والعمرة إلى طلب مستدام على مدار العام.

الفعاليات الدولية الكبرى

- سيجذب إكسبو 2030 في الرياض ملايين الزوار من مختلف الدول، ما سيخلق طلباً استثنائياً على خدمات وحلول النقل، ويفتح فرصاً عديدة أمام الشركات.
- سيتطلب كأس العالم 2034 منظومة نقل متكاملة ومتطورة تلبي احتياجات التنقل ونقل البضائع والطلبات لملايين الزوار، ما يشكل فرصة ذهبية للشركات لتقديم خدمات وحلول مبتكرة وزيادة قدرتها التشغيلية.
- يستقطب موسم الرياض ومواسم السعودية ملايين الزوار سنوياً، وتُعد فرصة لشركات القطاع لخدمة ملايين الزوار، وابتكار حلول جديدة، وتسويق العلامات التجارية السعودية في الصناعة.

4/1/5 نمو قطاعي الصناعة والتجارة

- بلغ عدد المصانع المنتجة في المملكة 10,394 مصنعاً بنهاية عام 2025 ومن المرتقب استمرار نمو عددها خلال السنوات المقبلة، ما سيولد طلباً مستداماً على خدمات نقل وشحن البضائع، وكذا على الحلول اللوجستية.
- تنامي أسواق الهوريكا وقطاع التجزئة: يوجد بالمملكة آلاف المطاعم والفنادق والكافيهات والبقالات والتموينات والسوبر والهايبر ماركت التي تحتاج إلى التكامل مع مقدمي خدمات نقل البضائع وتوصيل الطلبات والتطبيقات الذكية التي تراقب تلك العمليات وتوجهها.
- توسع وتنوع قنوات البيع والتوزيع: الانتشار السريع لمنصات التجارة الإلكترونية وتطبيقات التوصيل يفتح أسواقاً جديدة لشركات قطاع النقل والخدمات اللوجستية.
- نمت صادرات وواردات المملكة بمعدلات سنوية مركبة بلغت 3% و13.5% على التوالي ما يولد طلباً على صناعة النقل بأنواعها المختلفة (بحري / جوي / سككي / وبري).

5/1/5 فرص التوسع خارج المملكة

تُعد المملكة سوقاً كبيرة لصناعة النقل واللوجستيات، ما يمكن الشركات من اكتساب الخبرات والميزات التنافسية التي تجعلها قادرة على التوسع والانتشار في الدول القريبة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي بفعل التقارب الجغرافي والتكامل الاقتصادي.

6/1/5 الفرص التقنية

- تشجع الحكومة على تبني التقنيات الحديثة، كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، ونظم التتبع (GPS)، في أنظمة النقل والخدمات اللوجستية، ما يمثل فرصة للشركات لتطوير عملياتها بالوصول إلى تلك التقنيات.
- التطور التكنولوجي والانفتاح الاقتصادي وإمكانية استيراد التكنولوجيا وتوظيف المهارات التكنولوجية العالية والشراكات مع كبرى شركات حلول النقل واللوجستيات في العالم تفتح فرصاً أمام الشركات والمُصنعين وتسمح بتحقيق كفاءة أعلى وخفض التكاليف وزيادة القيمة المضافة وتنافسية الخدمات.
- يُمثل التركيز العالمي على الاستدامة والتحول العالمي نحو المعدات والخدمات البيئية (مثل السيارات الكهربائية/ وطائرات الدرونز)، والممارسات الخضراء فرصة لشركات القطاع لتقديم حلول نقل صديقة للبيئة، وتقليل البصمة البيئية/ الكربونية.

7/1/5 فرص يولدها النقل للقطاعات الأخرى

- تولد خطط قطاع النقل والخدمات اللوجستية مئات الفرص لقطاعات الأعمال الأخرى كالصناعة ومعدات النقل والتشييد والبناء وتكنولوجيا النقل والشحن واللوجستيات، حيث يتطلب رصف الطرق وإنشاء المطارات وتطوير الموانئ والمراكز اللوجستية العديد من المنتجات، والخدمات الصناعية، والإنشائية، والتكنولوجية.
- وبحسب تصريحات وزير النقل ضمن منتدى صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص في فبراير 2025، تخطط وزارة النقل والخدمات اللوجستية أن يقوم القطاع الخاص بنحو 80% من الاستثمارات المستهدفة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، تشمل تلك الاستثمارات مجمل فرص ستُطرح/ تم طرحها بنماذج الشراكة مع القطاع الخاص تبلغ 240 مليار ريال في قطاع النقل والخدمات اللوجستية:

- **في القطاع البحري والموانئ:** شراكات وعقود مع القطاع الخاص بما يتجاوز 18 مليار ريال، حيث تتم النسبة العظمى من الاستثمارات في الموانئ عبر القطاع الخاص.

- **في مجال النقل الجوي (المطارات):** طرح 4 مطارات (أبها والطائف والقصيم وحائل) للقطاع الخاص.

- **في مجال النقل البري:** جارٍ طرح 4 طرق (الطريق الرئيس الجديد الرابط بين جازان وأبها، وطريق جدة جازان السريع، وتشغيل الطريق المباشر الجديد بين جدة ومكة المكرمة، واستكمال وتشغيل طريق ينبع الجبيل الرابط شرق المملكة بغربها).

2/5 أبرز التحديات

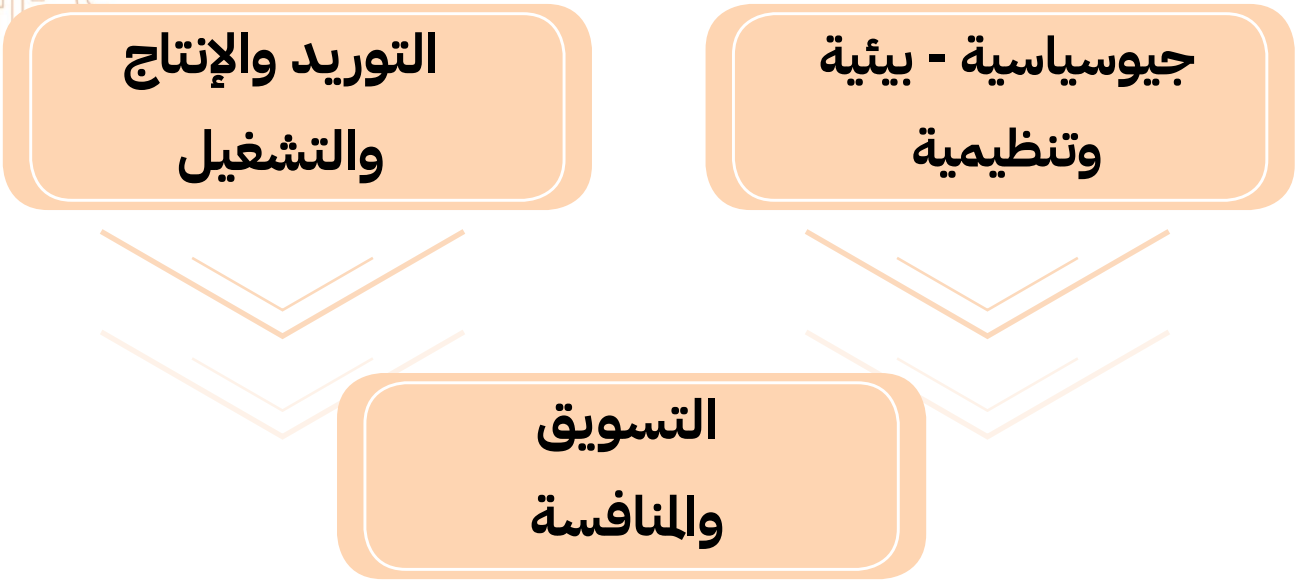

1/2/5 تحديات جيوسياسية - بيئية وتنظيمية

- تؤثر التقلبات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية الحاصلة، والمحتملة، بصورة مباشرة في حركة التجارة الدولية ومن ثم أنشطة نقل الركاب والبضائع المختلفة، سواء البري أو البحري أو الجوي.
- تمثل البضائع المشحونة بالنقل البحري 88.3% من جملة كميات شحن البضائع عبر المملكة، ويمر قدر كبير من صادرات وواردات البلاد عبر مضيقي هرمز وباب المندب، وتشكل المخاطر الأمنية المحتملة للعبور بتلك المضايق وكذا بالموانئ البحرية تحديات تستلزم الاستعداد لها والتعامل معها حال حدوثها.
- الاعتماد الكبير على صادرات النفط والمنتجات الهيدروكربونية يمثل تحدياً حال حدوث تحول في الطلب على الطاقة أو انهيار أسعار النفط الذي قد يؤثر سلباً في القطاع.
- التغيرات المناخية تمثل تحدياً لقطاع النقل كواحد من القطاعات ذات البصمة الكربونية الملموسة، حيث تضع الاستراتيجية واللوائح والتنظيمات اشتراطات عالية على قطاعات النقل، خاصة المركبات للحد من تلوث البيئة.
- الأزمات والكوارث الطبيعية والصحية تؤثر في القطاع بصورة مباشرة لكونه قطاعاً يرتبط بنقل البشر والبضائع، مثلما حدث وقت جائحة الكورونا.
- غياب منظومة متكاملة للإنذار المبكر وإدارة الأزمات وغياب آليات فاعلة للتنبؤ بالأزمات أو التعامل مع الكوارث يقلل من قدرة القطاع على الصمود والاستجابة للأزمات المفاجئة.

2/2/5 تحديات التوريد والإنتاج والتشغيل

- **الاعتماد على المدخلات المستوردة:** لا تزال الكثير من صناعات النقل تعتمد على مدخلات مستوردة من مواد الطرق ومعدات ومركبات النقل إلى أجزاء الطائرات وغيرها، ما يضعف سلسلة التوريد ويرفع تكاليف الإنتاج أوقات تقلبات السوق العالمية أو الأزمات والتقلبات الجيوسياسية.

- **محدودية التطور التكنولوجي محلياً والخاص بالنقل:** يجعل هناك حاجة دائمة لاستيراد أحدث التقنيات من كبرى الشركات العالمية، ما يرفع التكلفة ويؤثر في استدامة سلسلة القيمة المضافة المحلية.

- **تزايد الحاجة إلى الموازنة بين سرعة النقل واعتبارات الأمان:** مع تغير نمط الحياة والحاجة المتزايدة لنقل الأشخاص والبضائع في أقل وقت ممكن تزداد الحاجة إلى الحفاظ على أعلى معايير السلامة والأمان خاصة مع استهداف الاستراتيجية الوطنية للنقل خفض معدلات الوفيات.

- **الحاجة لعمالة ذات كفاءة مدربة ولكوادر تقنية عالية الاستعداد في بعض مراحل سلاسل القيمة:** قد يرفع التكلفة في ظل توجه التوطين ويجعل من الصعب إيجاد عمالة ماهرة بكلفة منخفضة.

- **رأس المال الثابت المرتفع:** بسبب طبيعة القطاع الذي تحتاج الاستثمارات فيه إلى رؤوس أموال ثابتة كبيرة أغلب الأحيان.

3/2/5 تحديات التسويق والمنافسة

- **إدارة الطلب المتغير:** قد تسبب زيادة الطلب في مواسم الحج والعمرة وغيرها أو نقصانه بعض الاضطراب في إمدادات وأنظمة النقل.

- **المنافسة الإقليمية القوية:** من دول الجوار في مجال اللوجستيات مثل جبل علي بالإمارات وميناء صحار في عُمان.

- **حدة المنافسة في الأسواق الخارجية:** مع سعي المملكة لتعزيز صادراتها الخدمية، تواجه الشركات المحلية منافسة شرسة من مشغلي خدمات نقل ومقدمي خدمات لوجستية عالميين لديهم دعم حكومي وتقنيات متقدمة، بالإضافة إلى متطلبات دخول الأسواق الجديدة، ما يستدعي الاستثمار في الجودة والتسويق والابتكار.

- **انفتاح السوق أمام الشركات الأجنبية:** يجلب أحدث التكنولوجيات للسوق ويزيد تنافسية القطاع، ولكن بنفس الوقت يمثل تحدياً أمام الشركات المحلية التي تحتاج إلى بعض الوقت والدعم للتكيف العالي.

- **إقناع مزيد من الركاب بأنماط النقل المستحدثة:** كالنقل العام بالحافلات والنقل بالمترو، وكذا بحلول النقل المستحدثة، كالنقل التشاركي، وبالتقنيات الحديثة وتقديمها في تجربة استخدام سهلة، ما يزيد من حصة النقل العام والنقل التشاركي ذوي البصمة الكربونية والتكلفة الاقتصادية والمجتمعية الأقل.

- **تسويق حلول نقل البضائع الجديدة والمستحدثة:** مع الحفاظ على أعلى معايير الأمان في شحنها ونقلها.

3/5 حوافز حكومية ذات صلة

1/3/5 الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي

- حزمة دعم مالي تقدمها وزارة الصناعة والثروة المعدنية ووزارة الاستثمار لتمكين وجذب الاستثمارات في القطاعات الصناعية الاستراتيجية، تهدف إلى تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، ودعم توطين الصناعة والمحتوى المحلي، وتقليص الواردات.
- تستهدف الحوافز قطاعات صناعية استراتيجية متنوعة تشمل الصناعات الكيميائية التحويلية، وصناعة السيارات وأجزائها، وقطع الآلات والمعدات، والطيران، ومواد البناء، والأجهزة الطبية والصناعات الدوائية، وصناعة الأغذية، والصناعات البحرية، والصناعات التعدينية.
- تم إطلاق برنامج الحوافز المعيارية بميزانية قدرها 10 مليارات ريال سعودي؛ وتصل الحوافز إلى 35% من الاستثمار الأولي للمشروع بحد أقصى 50 مليون ريال؛ بخطة صرف مرحلية (50% للإنشاء، و50% للتشغيل). يمتد مفعول الحوافز حتى 7 سنوات، وتُسترد حال عدم تحقيق الأهداف المتفق عليها.
- تتضمن الحوافز إعفاءات جمركية، وتخفيضات على رسوم الأراضي والخدمات، وحوافز تشغيلية للمصانع الجديدة أو المتوسعة.

تم الإعلان عن المجموعة الثانية من الحوافز في 23 يونيو 2025، وفُتحت أبواب التقديم في أغسطس 2025 حتى منتصف نوفمبر 2025. تتلخص خطوات التقديم في: التسجيل في منصة «استثمر في السعودية» https://investsaudi.sa التابعة لوزارة الاستثمار وكذا «منصة صناعي» https://industry.sa واختيار برنامج الحوافز الموحدة لطلب تمويل جديد. الخطوة التالية هي تجهيز طلب التقديم الكامل الذي يشمل (دراسة جدوى صناعية وتقنية شاملة - عروض أسعار أو عقود مع الموردين - دليل على الطموح المحلي/ التوطين - سجلات مالية). يلي ذلك التقييم والمعالجة من قِبل الجهات المعنية، ثم إصدار خطاب نوايا LOI حال استيفاء المشروع للشروط، وأخيراً التوقيع واستلام الحافز.

2/3/5 تمويل صناعي طويل الأجل من صندوق التنمية الصناعية (SIDF)

- تمويل يصل إلى 75% من إجمالي التكاليف الاستثمارية (شاملاً المعدات، الإنشاءات، ورأس المال العامل)، حيث يرتفع التمويل كلما ابتعد المشروع عن المراكز الحضرية الكبرى.
- فترة سداد تمتد حتى 20 عاماً، مع فترة سماح تصل إلى 36 شهراً.
- يشمل برامج استشارية وتدريبية متخصصة لدعم جاهزية المصانع وتنمية الكفاءات الوطنية.

يمكن التقديم على «برنامج التمويل الصناعي» لدعم إنشاء أو توسعة مصنعك أو التقديم على برنامج «رأس المال العامل» لتمويل النفقات التشغيلية كشراء الخامات أو دفع الرواتب في المراحل الأولى للتشغيل. وتبدأ الخطوات بالتسجيل في بوابة الصندوق على موقعه: https://www.sidf.gov.sa/ar، ثم إنشاء حساب في بوابة «تمكين – TAMKEEN»؛ ثم تقديم طلب التمويل الأولي Pre-Application بإدخال البيانات المبدئية للمشروع للحصول على تقييم مبدئي للجدوى من حيث تطابق المشروع مع أهداف الصندوق.

في حال الموافقة المبدئية، سيتم تقديم الطلب الكامل Full Application المشتمل على دراسة جدوى مفصلة مُعدة بواسطة خبير استشاري - السجل التجاري - القوائم المالية - مخطط التمويل- وعقود الموردين. يلي ذلك التقييم والزيارة الميدانية، ثم صدور الموافقة، وأخيراً توقيع العقد، وبدء صرف القرض.

3/3/5 برامج دعم الصادرات والخدمات اللوجستية

أعلنت الحكومة في نهاية 2024 حزمة دعم جديدة تشمل تخفيضات على تكاليف الموانئ والخدمات اللوجستية؛ ومسارات تمويل خاصة بالتعاون مع صندوق التنمية الصناعية (SIDF) وجهات تمويلية أخرى. تدير هيئة تنمية الصادرات هذه المجموعة من الحوافز المالية لتعزيز تنافسية الصادرات الوطنية عبر 9 برامج رئيسة:

مجموعة الحوافز المالية المقدمة من هيئة تنمية الصادرات السعودية Saudi Exports

البرنامج	نسبة التعويض	الحد السنوي (ريال سعودي)
استشارات واستراتيجية الصادرات	%55	حتى 500,000
التسجيل على المنصات الإلكترونية	%70	حتى 55,000
تسجيل المنتجات	%50	حتى 275,000
المشاركة في المعارض الدولية	%65	حتى 400,000
دعم زيارات المشترين المحتملين	%50	حتى 100,000
التسويق والإعلان	%75	حتى 600,000
الشهادات والاعتمادات الدولية	%55	حتى 400,000
الدعم القانوني	%50	حتى 100,000
التدريب المتخصص	%55	حتى 50,000

(daleel.gov.sa, saudiexports.gov.sa)

خطوات التقديم: 1 - التسجيل في بوابة https://www.saudiexports.gov.sa 2 - اختيار البرنامج المناسب. 3 - تحميل المستندات والفواتير. 4 - استكمال طلب التعويض وانتظار الموافقة، حيث تبلغ مدة الإنجاز التقريبية 14 يوم عمل.

4/3/5 مبادرة (صُنع في السعودية)

- هي علامة وطنية تديرها هيئة تنمية الصادرات السعودية (Saudi Exports)، وتهدف إلى تسويق المنتجات والخدمات السعودية داخلياً وخارجياً، وتُنفذ ضمن رؤية 2030 وتحت مظلة البرنامج الوطني لتطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (NIDLP).
- تمنح المبادرة الشركات المعتمدة أولوية في المشتريات الحكومية.
- كما تشمل دعماً ترويجياً في الأسواق التصديرية والمعارض الدولية، ما يعزز انتشار العلامات الوطنية، وكذا المشاركة في الحملات الترويجية وورش العمل والفعاليات، وأيضاً التواصل مع جهات دعم تمويلي.

خطوات التقديم: 1 - تحقق من أهلية منتجاتك، حيث يجب أن تكون منتجة داخل السعودية بقيمة محلية مضافة لا تقل عن 40% أو بمكونات رئيسة صُنعت محلياً. 2 - التسجيل في الموقع الرسمي https://saudimade.sa/ والضغط على «انضم للبرنامج» ثم ملء بيانات الشركة. 3 - انتظار استلام رسالة تأكيد تفعيل العضوية. 4 - تسجيل المنتجات لربط تعبئة نموذج التسجيل لربط علامة «Saudi Made» بالمنتجات. 5 - سترسل الهيئة شعار «Saudi Made» وإرشادات تطبيقه على التغليف والتسويق عند الموافقة على تسجيل المنتج. وللتقدم إلى فئة «صناعة سعودية – ذهبي» يتطلب إرسال نموذج طلب إلى members@saudimade.sa وإرفاق شهادة محتوى محلي معتمدة من هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية وانتظار الحصول على دليل الهوية الذهبية لاستخدام شعار الفئة الذهبية حال الموافقة.

4/5 توصيـات

1/4/5 توصيات لشركات النقل ومقدمي الخدمات اللوجستية

- **السوق ينمو ويتوسع:** استثمر في بحوث التسويق والدراسات الميدانية للمستهلكين والمنافسين والأسواق لتعرف كل ما يستجد أولاً بأول، ثم ضع وطور خططاً طويلة المدى للانتشار والتوسع، محلياً أو إقليمياً. كوّن إدارتك لبحوث السوق أو استعن بمستشارين مختصين.

- **ضع خططاً لتحديث مركبات ومعدات وأنظمة النقل:** تحديث التقنيات بالأتمتة والذكاء الاصطناعي يحسن الجودة ويقلل التكاليف على المدى الطويل.

- **خَطّط لتمويل استثماراتك بالاستعانة بمستشاريك الماليين:** وادرس الحوافز الحكومية بعناية واختر منها ما يدفع استثماراتك للأمام.

- **تابع المتغيرات القانونية والتنظيمية باستمرار:** وادرس فرصها وتحدياتها بالنسبة لأعمالك وكيف تنتهز الفرص وتواكب التحديات.

- **كن على اطلاع دائم بالتطورات الجيوسياسية ووازن بين التوقعات المتفائلة والاستعداد للأزمات:** طور خططاً للتكيف مع الأزمات الأمنية والجيوسياسية وحدث خططك للتعامل أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية كالكورونا.

- **استثمر الوقت والموارد في تخطيط سلسلة التوريد:** تعاقد مع موردين سنوياً وجهز موردين احتياطيين حال حدوث مشكلات توريد.

- **ضع خطة طويلة المدى لتوطين الوظائف:** حسب متطلبات نشاطك.

- **كوّن فريق تسويق وبيع مميزاً واستثمر في مهاراته:** بالتدريب على إدارة الطلب المتغير وأزمات الطلب وخطط لموسمية الطلب.

- **لتحمي حصتك السوقية وتنميها، كن سباقاً بالتطوير:** لا تكتفِ بالطلب الجيد، فمشكلات النقل متغيرة ومتطورة باستمرار مع نمو السكان وتغير أنماط الحياة والتنقل. العملاء، من الشركات والأفراد، يبحثون دائماً عن الحل الأسرع والأسهل والأقل كلفة وأكثر أماناً. إجراء بحوث سوق دورية لفهم تطورات أنماط الحياة وسلوكيات المستهلك وكذا تحركات المنافسين، ثم تطوير الخدمات والحلول واستراتيجية التسويق، يمكنك من التفوق على منافسيك. اخرج من حرب الأسعار بتطوير وإظهار نقطة التميز point of differentiation لكل خدمة من خدماتك.

- **اهتم بتجربة المستهلك:** خدمات نقل وشحن البضائع والطلبات وكذا تنقل الأفراد هي خدمات تحتاج لتنسيق وكفاءة وحساسية عالية للوقت والأمان حتى يعود المستهلك للطلب من جديد، خاصة أنه يبحث دائماً عن خدمة أفضل. اهتمامك بتجربة العميل المميزة يرفع تنافسية اسمك بالسوق ويطبع صورة ذهنية قوية عنك.

- **نوّع الخدمات وخصّصها حسب شرائح السوق:** حدد شرائح العملاء المستهدفة بدقة وعناية وتابع نمو الشرائح الجديدة (مثل النقل المخصص والتوصيل بتقنيات الذكاء الاصطناعي والمعدات المستحدثة)، ثم طوِر الخدمات الملائمة لكل شريحة.

2/4/5 توصيات للمستثمرين الجُدد في قطاع النقل والخدمات اللوجستية

سوق النقل بالمملكة سوق كبيرة مليئة بالفرص، وتتيح لك فرصة لحيازة حصة سوقية إذا تمكنت من تقديم حلول عملية ومبتكرة لمشاكل انتقال ونقل متطورة يومياً يواجهها الأفراد والشركات على حدٍ سواء.

- استفِد من برامج الدعم والتوطين: استغل الحوافز الحكومية المقدمة للمستثمرين الجُدد، حيث يصل التمويل المقدم من «صندوق التنمية الصناعية» - على سبيل المثال – إلى 75% من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع إذا ما تمكنت من إقامة مشروعك بإحدى المناطق الصناعية الواعدة.

- لتبني سمعتك سريعاً وتنتزع حصتك السوقية ادخل السوق بعروض خاصة: سواء كنت تستهدف الأفراد أو الشركات، حدّد نقاط ضعف المنافسين، وقدّم خطط تعامل وشروط دفع بها ميزة واحدة على الأقل عن المنافسين. أوجد سوقاً أزرق داخل السوق الأحمر باستهداف شريحة معينة بخدمات أو حلول مميزة بميزة واحدة على الأقل عن خدمات وحلول المنافسين.

- حافظ على حصتك السوقية بالاستثمار في: بحوث السوق، والمركبات والمعدات والأنظمة، وسلسلة التوريد، وفريق التسويق، وتجربة المستهلك.

- ضع خططاً طويلة المدى للتوسع محلياً، وللانتشار خاصة بدول مجلس التعاون: فالقرب الجغرافي والتكامل في التشريعات والبنية التحتية تجعل دول الخليج سوقاً سهلة نسبياً للانتشار.

3/4/5 توصيات لصنّاع القرار الحكومي

- **تأسيس مركز وطني للإنذار المبكر:** رصد الأزمات الطبيعية والمخاطر الجيوسياسية المحتملة في المنطقة والعالم أصبح ضرورة لضمان اتخاذ قرارات سريعة وفعالة وقت الأزمات.

- **دعم الإنتاج المحلي لمعدات وأنظمة النقل:** بمواصلة تحفيز الصناعات المحلية للمركبات والمعدات وأجزائها، وكذا بتوطين التكنولوجيا عبر أنظمة التعليم والتدريب.

- **تأسيس لجنة بوزارة النقل تعنى:** بمتابعة الشركات المتعلقة بأنشطة النقل المختلفة وإرشاد المستثمرين الجُدد نحو الفجوات النوعية بسوق النقل.

- **تحفيز الاستثمارات النوعية:** بتوفير حوافز مادية وغير مادية، وتسهيل الإجراءات لتشجيع المستثمر المحلي والأجنبي على دخول القطاع وتطويره.

- **تطوير سياسات تحدّ من التلوث البيئي الناجم عن أنشطة النقل:** من خلال ترويج النقل العام ودعم المبادرات والشركات الناشئة في مجالات النقل والاقتصاد التشاركي عامة، وتشجيع الابتكار في تقنيات التتبع والتخزين.

4/4/5 توصيات للعملاء (شركات وأفراد المستخدمين لوسائل وحلول النقل)

- اطلع على حلول وخدمات النقل والشركات الجديدة: فهذا يساعد شركات النقل على الانتشار ويساعد أصحاب الأعمال على تطوير أعمالهم بنقل وشحن بضائعهم من وإلى الوجهات أو توصيل الطلبات بسهولة ويسر؛ كما يساعد الأفراد على التنقل بكفاءة وكلفة أفضل.

- اختر الشركات الوطنية كلما أمكن: فالكثير من الشركات المحلية تنافس اليوم بقوة الشركات الأجنبية، ودعمك لها يعزز اقتصادنا الوطني ويخلق وظائف جديدة.

- اختر وسيلة النقل/ الانتقال الأنسب لك والأقل أثراً في البيئة: خطّط نقل البضائع و/أو تنقلاتك اليومية ورحلاتك الدورية، وكن واعياً باستهلاك كل وسيلة للوقود، وبتكلفتها الشخصية والمجتمعية والبيئية.

- قدّم رأيك بوعي: مشاركتك برأيك أو تقييمك لأي خدمة/ حل يساعد الشركات على تحسين خدماتها.

- افحص قبل التعاقد: اقرأ شروط الخدمة وتأكد من ملاءمتها لك.

إخلاء المسؤولية

تم إعداد هذا التقرير بهدف توفير معلومات عامة تتعلق بقطاع النقل والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية، وقد اتخذت شركة **أرقام** التدابير المناسبة كافة، لتكون البيانات والمحتويات الواردة فيه دقيقة وحديثة قدر الإمكان.
مع ذلك، فإن شركة **أرقام** لا تمنح أي ضمانات صريحة أو ضمنية بخصوص دقة المعلومات الواردة في التقرير، كما لا تضمن خلوه من أي نقص أو تغيير لاحق في البيانات أو المؤشرات.
ولا يُعد هذا التقرير بأي حال من الأحوال توصية استثمارية أو رأياً ملزماً، وإنما هو لأغراض الاطلاع العام فقط.
ويُحظر إعادة نشر أو استخدام أي جزء من هذا التقرير لأغراض تجارية أو رسمية دون الحصول على إذن كتابي مسبق من شركة **أرقام**.

للتواصل وطلب الدراسات:

للحصول على دراسة قطاعية متخصصة، أو تحليل سوقي شامل، أو دراسة جدوى تفصيلية تدعم قراراتكم الاستثمارية أو التخطيطية، يمكنكم التواصل معنا عبر :

البريد الإلكتروني
macro.research@argaam.com

كما يمكنكم التواصل مباشرة عبر الهاتف على الرقم التالي:
+966920007759

فريق «أرقام» البحثي على استعداد لتقديم الدعم والتحليل وفق أعلى المعايير المهنية بما يلبي تطلعاتكم.

أرقام

argaam